الجلسة المائة

- التاريخ : الإثنين 29 صفر 1420 (1999 /06/14)
- الرئاسة : السيد أحمد القادري الخليفة الخامس لرئيس مجلس المستشارين

  السيد عبد السلام بروال الخليفة الرابع لرئيس مجلس المستشارين
- التوقيت : سبع ساعات و 55 دقيقة ابتداء من الساعة الثالثة والربع بعد الزوال.
- جدول الأعمال : دراسة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية.

* * *

* السيد أحمد القادري رئيس الجلسة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نشرع في مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية، استمعنا إلى تقرير السيد المقرر، الآن الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد بنعيني عن التجمع الوطني للأحرار.

* المستشار السيد أحمد بنعيني :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يتيح لنا المجلس الموقر عند انكبابه على دراسة القانون المالي كل سنة فرصة طيبة نتقدم فيها بتدخلات نقف من خلالها على مناقشة السياسة العامة للدولة في مختلف القطاعات، ونقدم من خلالها أيضا اقتراحاتنا وأفكارنا وملاحظاتنا في جو من الحوار والتشاور بين الحكومة، ومجلس المستشارين والذي نتوخاهما نحن في التجمع الوطني للأحرار سبيلا لتثبيت دعائم الديمقراطية تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، وقد كلفني فريقي فريق التجمع الوطني للأحرار أن أتدخل اليوم باسمه في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة التربية الوطنية والوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني ووزارة التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، وهي قطاعات وكما تلاحظون تنصب في مجملها حول الجانب الاجتماعي الذي يعتبر الإنسان العنصر الأساسي فيه إذ هو الهدف والوسيلة. فانطلاقا من الإنسان ومطامحه ومشاكله يجب أن نحدد الوسائل الكفيلة لتحقيق آماله والاستجابة لتطلعاته المشروعة في حياة كريمة في ظل دولة الحق والقانون، فإذا نحن وفرنا للإنسان كل الظروف الضرورية لازدهاره وتحديد مكانته في المجتمع فإنه بالمقابل سيتبجاهم في النمو والخلق والإبداع والتنمية الشاملة لوطننا، وهذه هي فلسفة الديمقراطية المجتمعية التي تعتبر من المبادئ الأساسية في التجمع الوطني للأحرار والمنبثقة من نظام الحكم في الإسلام الذي قوامه ضرورة توفير إطار عيش ملائم للمواطنين يرتكز على التضامن والتكافل والتكافؤ مع مراعاة التوازن في الحقوق والالتزامات بين الفرد والدول وبالأفراد فيما بينهم.

وإذا عدنا إلى وزارة التربية الوطنية نقول يتميز قطاع التربية الوطنية بحساسية خاصة لارتباطه بمقوماتنا الاجتماعية والثقافية ولكونه السبيل الرئيسي والأول لتربية النشأ والحفاظ على الهوية وتكوين الشخصية، والتجمع الوطني للأحرار دائما ينادي بضرورة إيلاء أهمية خاصة للتعليم بجميع فروعه، وإصلاحه إصلاحاً شاملاً في إطار ميثاق وطني تلتزم به الدولة والهيئات السياسية والجماعات المحلية والشركاء الاقتصاديون والاجتماعيون، ولاشك أن الدولة قد بذلت جهودا جبارة من أجل رفع مستوى التعليم وتعميمه، سواء في العالم القروي أو الحضري، إلا أن هذه الجهود وللأسف لم تتمكن من الاستجابة للحاجيات الحقيقية، ولم تساير التطورات التي يعرفها العالم من حولنا عامة والمغرب بصفة خاصة.

فضعف المردودية وعدم تلاءم النتائج مع العبء المالي الذي يناهز ثلث الميزانية العامة للدولة قد جعل الجميع يقتنع بضرورة الانكباب

على ملف التعليم بإعادة النظر فيه بجدية تكفل له النجاعة والفعالية، ويأتي القرار الملكي السامي بإنشاء لجنة تشارك فيها مختلف الفعاليات السياسية، وبعض الأساتذة المقتدرين الأكفاء ليضع الأصبع على الداء، وليقرر بكل شجاعة وصراحة ضرورة رأي فتح هذا الملف والانكباب عليه، والأخذ بعين الاعتبار التحولات الكبرى في العالم، والتقدم الهائل والسريع في الأخذ بأسباب التقدم، مع التفتح على تجارب الغير والأخذ منها بالقدر الذي ينسجم مع مقوماتنا وما يدفع بنا إلى التقدم والازدهار، ومن هذا المنطلق فإننا نسجل بإيجابية حصيلة المنجزات التي تحدث عنها السيد وزير التربية الوطنية في العرض الذي ألقاه باسم الحكومة أمام السادة المستشارين داخل لجنة القطاعات الاجتماعية سواء على صعيد ارتفاع مؤشرات التمدرس التي بلغت خلال السنة الدراسية 99-98 نسبة 2,5% أو بتوسيع الطاقة الاستيعابية التي سجلت نسبة 2,9% أو فيما يتعلق بالدعم الاجتماعي للتمدرس سواء بخصوص المطاعم المدرسية أو توزيع الأدوات المدرسية، أو غير ذلك مما جاء في عرض السيد الوزير.

كما نسجل بإيجابية ما سيتم إنجازه في إطار ميزانية 99 - 2000 في مجال توسيع شبكة المؤسسات التعليمية وإعطاء الأولوية لمجموعة من البرامج التي تعتبرها الوزارة ذات تأثير مباشر على جودة التعليم وتحسين ملاءمته مع متطلبات التنمية والحداثة، كتأهيل المؤسسات التعليمية، وبرنامج الصحة والرياضة المدرسية وبرنامج إدخال التكنولوجيا الحديثة إلى مؤسسات التعليم الأساسي، وبرنامج المكتبات المدرسية إلى غير ذلك من أعمال التي نقدر أهميتها في دعم العملية التعليمية لبلادنا.

إننا نقدر هذه الأعمال رغم محدوديتها ولم نخض في مناقشة أرقام هذه الميزانية لسببين اثنين :

أولاهما : انتظار نتائج اللجنة الوطنية للتعليم.

ثانياً : الإطار العام التي جاءت فيه هذه الميزانية والمتميز بتهييء المخطط الخماسي الذي نطلع بعد على تفاصيله، والذي لاشك أن قطاع التربية والتعليم بصفة عامة سيحتل فيه مكانا بارزا.

والتجمع الوطني للأحرار إذ ينوه بما سبقت الإشارة إليه ويلفت نظر الحكومة إلى أن حق التعليم يجب تطبيقه الفعلي في مرحلة التعليم الأساسي التي يجب أن تصبح إجبارية لتعميم التعليم على كل الأطفال، وتمكينهم من مواصلة الدراسة إلى نهاية السنة التاسعة، كما ندعوا إلى إعطاء المناطق أو العالم القروي أهمية خاصة تكفل تمدرس الفتاة بهدف المساهمة في تقليص الفوارق بين البوادي والحواضر.

كما نلفت نظر الوزارة إلى ضرورة اعتبار المحيط الاجتماعي والاقتصادي للمدرسة كعنصر أساسي من عناصر المنهج التربوي، كما ندعوا الوزارة كذلك إلى ضرورة العناية بالأطر التربوية تعليمية كانت أم إدارية، وإعادة الاعتبار الاجتماعي إليها باعتبارها أولى الأولويات وباعتبارها كذلك العمود الفقري لكل إصلاح منشود.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

ونلتفت إلى التعليم الثانوي والتقني، لأقول لايخفى على أحد أهمية التعليم الثانوي كحلقة وسط بين التعليم الأساسي والتعليم العالي وقد استطاعت وزارة التعليم الثانوي والتقني ورغم حداثة عهدها أن تفي بما وعدت القيام به خلال تقديم ميزانيات 98-99، خاصة فيما يتعلق بمجال المناهج والبرامج حيث تمت استشارة العديد من الكفاءات والفعاليات في إنجاز عدة أعمال تشخيصية في هذا المجال من شأنها أن تساهم بصورة فعالة في توسيع وثيرة استيعاب ما ستسفر عنه تجربة اللجنة الخاصة للتربية والتكوين وعلى توفير متطلبات التكيف معها، وتيسير مهام تنفيذها، كما نثمن ما تم إنجازه في مجال تدريس مادة الشأن المحلي التي دعا إلى إحداثها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله عند افتتاح المناظرة السابعة حول الجماعات المحلية.

وإذا كانت الدولة قد استطاعت القيام بمجهودات جبارة في مجال الدفع بالتعليم الثانوي والتقني إلى الأمام، ومنذ الاستقلال سواء في وضع برامجه أو في تكوين أطره فإن هذا التعليم أصبح لايساير التطور الحاصل في المجتمع المغربي خاصة وماتفرضه تحديات العولمة وما يعرفه العالم من حولنا من تقدم عام، وواقع الحال أكبر دليل على ما أقول.

إن بروز ظواهر سلبية في تعليمنا الثانوي والتقني أصبحت تستلزم حلولا عاجلة في إطار تظافر الجهود بين مختلف القوى الحية

لمعالجة ما تجلى منها على الساحة الوطنية بشكل واضح لايخفى عليكم السيد الوزير إن كان حاضراً، كظاهرة العزوف عن التمدرس وانقطاع التلاميذ عن الدراسة قبل كل امتحان عطلة، وتدهور العلاقات بين التلاميذ والمدرسين والإدارة التربوية إضافة إلى ضرورة مراجعة المقررات التي أصبحت غير قادرة على مواكبة مستجدات وما تفرضه الحاجة من ضرورة تفتح هذا النوع من التكوين على المحيط الداخلي والخارجي، ومن تم فإن التجمع الوطني للأحرار يرى ضرورة اعتماد بيداغوجية تضمن مستوى عاليا يمكن غالبية المتمدرسين من التفوق وذلك عن طريق توظيف فعلي وسليم للتقويم التكويني والتعلم، بدل اعتماد التقويم الإجمالي فقط في منظوره التقليدي، والذي لايمكن من إظهار مواطن الضعف لدى المتعلم قصد العمل على تداركها خلال التكوين، وبالأخص قبل خضوعه للامتحانات الدورية، مما سيعطي لمفهوم المراقبة المستمرة مدلولها الحقيقي.

كما ندعوا إلى اعتماد لجن مركزية وجهوية تتكلف بوضع وتتبع تنفيذ السياسة التربوية على مستوى الغايات والأهداف، وعلى أساس أن تسهر الأكاديميات التعليمية على بناء وتقويم باقي عناصر المنهاج الذي يجب أن يتسم بالمرونة الكافية للتمكن من توظيفه بشكل يسمح بتغطية الحاجيات الجهوية والمحلية، بالإضافة إلى ربط النظام التعليمي بمحيطه الاجتماعي والاقتصادي على مستوى مختلف جهات المملكة.

كما نلفت نظر الوزارة إلى ضرورة إعادة النظر في نظام البكالوريا على مستوى الأكاديميات، وخلق ظروف تربوية ملائمة مع خلق مبدأ تكافؤ الفرص بين مختلف تلاميذ التعليم الثانوي دون تفضيل لشعبة على أخرى على أن ما ينبغي التأكيد عليه بالإضافة إلى ما سبق ذكره هو ضرورة التصدي لظاهرة أصبحت تبرز بشكل ملفت للنظر ألا وهي ظاهرة انقطاع التلاميذ عن متابعة دراستهم بالتعليم الثانوي، ولاتعود أسباب ذلك إلى الوزارة بالدرجة الأولى، ولكن المسؤولية في ذلك تقع على المجتمع ككل، والتركيز على الجانب النفسي للتلميذ قصد توجيهه والأخذ بيده يبقى العمود الفقري لتجاوز آثار هذه السلبية التي تلحق بمجتمعنا بالغ الضرر، وتضع على الدولة عبء جيوش من العاطلين الغير مثقفين والغير مكونين، إضافة إلى ما تشكله هذه الظاهرة من إهدار للمال العام الذي صرفته الدولة على هؤلاء في مختلف المراحل التعليمية التي مروا بها.

إن مشاكل التعليم بشقيه الأساسي والثانوي تزداد تعقداً والمناهج وأساليب التلقين إلى جانب الاهتمام برجل التعليم أصبحت تفرض مراجعة جذرية مستعجلة حتى نعيد لتعليمنا قوته ومناعته ونجاعته وفاعليته، وما ذلك بعزيز على حكومة التناوب التي فازت بثقة صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده، وحضيت كذلك بدعم شعبي يعتبر ركيزة من ركائز نجاحها وظفرها وربحها لهذا الرهان.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

هنا أتوجه إلى السيد وزير التعليم العالي وأقول، إن التجمع الوطني للأحرار يأمن بضرورة التكيف مع التحولات الكبرى والعميقة التي يعرفها العالم والمجتمع المغربي في ميدان المعرفة والتكنولوجيا فالجامعة والتعليم العالي والبحث العلمي من العناصر الضرورية والهامة في مسلسل النهوض والتقدم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع والدولة.

ولذلك فإننا نعتبر أنه لاينبغي التعامل مع هذا القطاع على أساس أنه قطاع استهلاكي فقط بل على أساس كونه قطاعا منتجا ذا مردودية أكيدة مادام يتصل بأساس التنمية والتقدم في العالم المعاصر ألا وهي الموارد البشرية، وإعداد الأجيال المقبلة، وعليه فإننا نؤكد على ضرورة اعتماد روح التخطيط والاستراتيجية الشمولية ليتسنى بناءه على أسس صلبة، وهياكل منسجمة تتسم بالعقلانية، وللوصول إلى هذه الغاية فإن التجمع الوطني للأحرار مقتنع بأن عملية إنقاذ الجامعة المغربية لن تتأتى إلا من خلال وضع ميثاق وطني للتعليم يشمل التعليم العالي والبحث العلمي وتشارك فيه جميع الفعاليات الوطنية، وقد سرنا جدا ونحن نتدارس ميزانية وزارة التعليم العالي برسم السنة المالية 2000-1999، ما جاء به السيد الوزير في عرضه من كون السياسة المتبعة في مجال التعليم العالي ومنذ سنة فقط تسعى إلى تحقيق هدفين :

أولاً : تحسين تسيير النظام الحالي، والرفع من مردوديته بهدف الاستجابة في أحسن ظروف للطلب المتزايد على التعليم العالي والبحث العلمي، وذلك باتخاذ عدة تدابير مستعجلة.

ثانياً : إنجاز دراسات من أجل إصلاح عميق لمنظومة التعليم العالي، ووضع هذا الإصلاح وتطبيقه على أساس الميثاق الوطني للتربية والتكوين الذي ستعده اللجنة التي أنشأها صاحب الجلالة لهذا الغرض، وهي سياسة ستعيد للتعليم وبحق فعاليته ونجاعته، كما ينوه التجمع الوطني للأحرار بحصيلة سنة من الجهد والعمل الجاد تم خلالها اتخاذ مجموعة من التدابير لتحسين سير النظام الحالي، كتحسين ظروف الدخول الجامعي والشفافية في تخويل المنح ومراجعة شروط ولوج بعض المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود، وتحسين الظروف المادية للأساتذة الباحثين، وإصلاح قانون الأساتذة الباحثين في الطب، وحل المشاكل التي يعرفها الأساتذة المساعدون نتيجة قانون جديد للأساتذة الباحثين، وغيرها من الإجراءات والتدابير التي لايمكن معها إلا أن نهنئ السيد الوزير على ما قام به من أجل تحقيقها.

مما من شك السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن الجميع مقتنع الآن وأكثر من أي وقت مضى على ضرورة إعطاء التعليم العالي بعداً جديداً وإصلاحاً قوياً يعيد للجامعة المغربية هيبتها ومصداقيتها في إطار مخطط إصلاح شامل خاصة وأن التصريح الحكومي أولى عنايته ودعمه لهذا القطاع، إلا أن الأرقام التي جاءت بها الميزانية هذه السنة فيما يتعلق بالتعليم العالي تبقى لها دلالتها.

سبق لنا في التجمع الوطني للأحرار ونحن نناقش ميزانية هذه الوزارة أن نبهنا إلى رداءتها وعدم استجابتها للآمال المعقودة على تطوير هذا القطاع، وتفهمنا الطابع الانتقالي لميزانية السنة الماضية، والإكراهات المالية التي جاءت تصاحبها، وكان أملنا كبير في دعم الحكومة لميزانية هذه السنة عبر تخصيصها لغلاف مالي يسعفها في تحقيق ماهو موكول إليها، إلا أن الواقع جاء عكس ما كنا نتمناه، وهنا يطرح سؤال عريض، أبهذه الميزانية سنواجه متطلبات التعليم العالي ناجع فعال؟ أبهذه الميزانية سنفتح الكليات التي تم بناءها في كل من فاس ومراكش وسطات وسلا وطنجة؟ وهي مؤسسات جاءت تلبية لمطلب شعبي جاد وتحتاج للقيام بواجبها إلى أساتذة وطاقم تقني وإلى آخر ذلك... وكل هذا يحتاج إلى إمكانية المادة، ثم إن 160 منصب ماليا بنصف ميزانية هذه السنة، هو رقم قليل وقليل جدا، وبهذه المناسبة نلتمس من الحكومة أن تتعامل مع وزارة التعليم العالي من منطلق استثماري فكل درهم واحد يوضع للتعليم العالي وهو استثمار سيعود بالخير العميم على البلاد والعباد.

وفي الختام حضرات السادة،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

فإننا كيفما كان الحال سنصوت بالإيجاب على مشروع هذه الميزانيات، وشكراً.

السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

أريد أن أذكر بأن لائحة التجمع الوطني للأحرار تتضمن بالإضافة إلى المستشار السيد أحمد بنعيني، المستشار السيد محمد بوداس لمناقشة قطاع الصحة، والمستشار السيد خيري بلخير لمناقشة الشؤون الاجتماعية، إنما يجب التذكير أن الوقت المخصص لفريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة هذه المحاور هو 45 دقيقة، السيد المستشار استعملتوا 30 دقيقة.

الكلمة إذن للسيد المستشار محمد بوداس.

*** المستشار السيد محمد بوداس :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أغتنم هذه الفرصة لأتدخل في قطاع الصحة العمومية باسم فريق التجمع الوطني للأحرار.

لقد تحدث المشروع المالي عن أهمية القطاعات الاجتماعية وأعطانا رقما ماليا خاصا بقطاع الصحة العمومية يقترب من مبلغ

5 ملايير درهم، ولقد استنتجنا من دراسة هذا الاعتماد المالي والنظر إليه من زواياه المتعددة كسياسة وتخطيط لخدمة بلد كبلدنا، وأوضاع كأوضاعنا أنه غير مؤهل للتجاوب مع كافة الحاجيات، وتلبية كل الرغبات المتعلقة بالاستشفاء والتطبيب، والواقع أن وزارات كثيرة قد جعلها المشروع المالي تشتكي من النقص وترنوا إلى المزيد من الدعم هذا واقعنا والواقع لايرتفع كما يقال، ولذا يتعين علينا أن نتحرك في حدود إمكانياتنا على أن لايتحول ذلك إلى ذريعة تمنعنا من التطلع بعيدا، والبحث عن البديل، والدعم الذي ينجح مسعانا، ويحقق ما تهفو إليه الأمة المغربية الجديرة بكل تضحية من أجلها في ضل قيادتها الرشيدة ونضالها الحضاري المجيد.

وفي اعتقاد التجمع الوطني للأحرار الذي يشرفني أن أتناول الكلمة باسمه أنه بالضرورة بما كان كما جاء في برنامجه أن توضع سياسة صحية جريئة تضمن لكل مواطن إمكانية الاستفادة من الخدمات الصحية في جميع أنحاء المملكة، وتهتم بوضع خطة فعالة لتنظيم الأسرة، وتحسين مستوى خدمات الصحة الوقائية والعلاجية والغذائية، وتهتم بالبحث العلمي في هذا الميدان.

إلى جانب ذلك يخص التجمع الوطني للأحرار باديتنا برعاية خاصة، ويلح على إعادة النظر في هياكل التغطية الصحية في العالم القروي المنعدمة سواء تعلق الأمر بالوقاية أو بالعلاج الأساسي، وهذا باختصار يعني أن إعادة النظر في كافة التوجهات الحالية والمستقبلية تمليه الضرورة الوطنية دون أن تستثني من ذلك الإدارات المركزية والإقليمية والمحلية مع تطوير القطاع الخاص، ودفعه إلى المساهمة في تنمية الخدمات الصحية المختلفة.

إن الحق في العلاج من أساسيات حقوق الإنسان، والعيش المتكامل جسماً وعقلا والخالي من الأمراض من مطالب الشعوب منذ التاريخ القديم، وهو اليوم من دعائم النهضة، وبناء الدولة العصرية وفق مفاهم الحضارة والحداثة والبقاء، ولقد طالبنا وما زلنا نطالب باعتماد ميثاق وطني للصحة يهدف إلى تحسين الأوضاع، وتوطيد الهياكل الطبية، وتوفير الوسائل في توازن مع الطاقات الاجتماعية، ومراعاة النمو الديموغرافي، واختلاف الوسط والمناخ، ومنذ القديم قيل عن الوقاية إنها خير من العلاج لأنها تستبق الأعراض وتتصدى للأمراض، وتحول دون تفاقمها وانتشارها، والوقاية يجب أن تبدأ في سن مبكرة، وأن ننظر بجدية والتزام إلى سياسة التلقيحات والتخطيط العائلي وتوعية السكان والتغطية الصحية، وما يجب أن تتسلح به من وعي وشمولية وضمير مهني، إضافة إلى تقريب الاستشفاء من المواطنين في حدود التكاليف التي يحتملونها، ونحن إذ نقدر جهود الوزارة، وجنودها المناضلين على صعيد التطبيب والتمريض لانستطيع إخفاء عدد من السلبيات نتيجة للإكراهات المالية والميزانيات الفعلية، والفوارق بين الأقاليم والجهات، والنقص في التخصصات، والتركيز على بعض المستشفيات دون الأخريات، وضعف التجهيزات إضافة إلى عيوب وسائل النقل المستعملة، وطرق إنقاذ المرضى والمصابين، ونوعية التعامل معهم داخل المراكز والمستوصفات والمستشفيات، وهي في بعض الأحيان خالية من المشاعر الإنسانية، والمعاملات الحسنة، إذ أنه قد يفتقر لنا أن لانلبي طلب معين في ميدان من الميادين لكن لايمكن أن نقول للمريض ليس لنا سرير لإنقاذ حياتك.

إن مثل هذه السلوكات التي لم تعد خافية على أحد تعمق جراحنا وتباعد بيننا وبين الثقة الشعبية التي هي أساس كل تقدم ونماء، وعلى حكومة التغيير أن تحد من هذه السلبيات، وأن تستعيد ثقة المواطنين التي نعتبرها في القطاع الصحي مطلبا أساسيا ربما يشكل نصف العلاج أمام العقاقير والدواء، كما نعتبرها هدفا من الأهداف الضرورية في مواجهة ما تكاثر بيننا من الاستخفاف بكل شأن وطني.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

أيها السادة،

إن التجمع الوطني للأحرار يعتبر الصحة العمومية مسؤولية يتحملها الجميع، ويدعوا إلى تعبئة عامة دفاعا عن سمعتنا وكرامتنا، وتضامنا مع كافة أطبائنا وممرضينا، الذين تلقيهم الألسنة المندفعة وتبخسهم حقهم في الإجراءات المالية والإدارية، ويجب علينا أمامهم أن نشجعهم على الانتشار المتوازن في كافة مناطق المغرب، وأن تتحمل هذه المسؤوليات كافة المؤسسات الاجتماعية، والمنظمات الغير الحكومية في موازاة مع العمل الحكومي، ومساهمة معه في إنعاش ميادين الصحة والمحافظة على سلامة المواطنين.

ويجب علينا أن نعيد النظر في العالم القروي، الذي تتحدث عنه كل الألسنة، ويريد ذكره في جميع الخطابات لنخرج به من الرحاب القولي والإطلال إلى ميدان الممارسة والعمل المبدع الخلاق، ففي

العالم القروي تتجلى بحدة مشاكل سوء التغذية، ونقص في مقاومة الأمراض إلى جانب النقص في مواجهة الطوارئ وحالات الاستعجال، والتجمع الوطني للأحرار إذ يستعرض كل ذلك يطالب بالعمل الجاد من أجل تأمين تطبيب جيد يشمل كافة الطبقات والمستويات، وتغطية صحية لأكبر عدد من المواطنين وكذلك بإجبارية التأمين ضد الحوادث والأمراض المهنية.

وفي مجال الأدوية يطالب حزبنا بإعادة هيكلة هذا القطاع حيث يلاحظ وجود أدوية في جهات دون أخرى، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالسرطان وأمراض القلب والشرايين، وتصفية الكلي حيث يتطوع بعض المحسنين إلى المساهمة في إنشاء مراكز لها، ويصدقون عليها من أموالهم بعيدا عن تدخل مالية الوزارة.

وقد لوحظ أيضا ارتفاع في نسبة وفيات النساء أثناء الولادة، ويعزى ذلك إلى غياب المساعدات الطبية، والمراقبة المستمرة للحوامل، وأيضا إلى نقص في التلقيحات المناسبة، وقلة مصحات الولادة، وانعدامها في القرى، وهو ما يعرض حياة المرأة القروية إلى الهلاك.

أيها السادة،

إننا لانستطيع في هذه العجالة أن نحيط بكل قضايا الصحة العمومية، وما يدخل من تحتها من شؤون، ويتفرع عنها من توجهات والتزامات، وموارد بشرية واختصاصات وكفاءات وتقنيات تتفاعل وتتكامل ويرتبط بعضها ببعض لتعزيز البرامج الصحية، وتقويتها على مكافحة الأمراض سعيا إلى تحقيق مجتمع سليم تتوفر فيه كل شروط السلام والنماء، بقدر ما نحن نصفق للمبادرات الشخصية للأطر الطبية الذين يعتمدون على اجتهاداتهم خارج الإمكانيات.

إننا في التجمع الوطني للأحرار من منطلق موقعنا نصوت لصالح ميزانية وزارة الصحة في انتظار تطبيق البرنامج الذي ننادي به في المشروع المقبل ضمانا لصحة المواطنين حتى نشعرهم بالتغيير والاهتمام. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للمستشار السيد خيري بلخير، لمناقشة قطاع الشؤون الاجتماعية.

المستشار السيد خيري بلخير :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني باسم التجمع الوطني للأحرار أن أساهم في مناقشة قطاع وزارة الشبيبة والرياضة والتضامن، قبل ذلك أود أن أستحضر بعض الحقائق التي لابد أن آخذها بعين الاعتبار :

أولاً : أن المغرب دولة فتية ترتفع فيها نسبة الشباب والأطفال، وهذا ما ينبغي أن تلتفت إليه الحكومة، وتعطيه ما يستحقه من العناية، في برامجها وتخطيطها.

ثانياً : إن أمجاد الشعوب إنما تصنعها همة الشباب، وتبنيها شواهدهم، وتكون ثمارها في مستوى العناية بهم، وإعدادهم وتكوينهم.

ثالثاً : ونحن نواجه الشباب بالتربية والتثقيف وسقل المواهب والطاقات يجب أن لاتغيب عنا مفاهم العادات والتقاليد وارتباطها الوثيق بالأصالة والأخلاق الدينية.

رابعاً : لايمنعنا ذلك على التواصل مع جميع التيارات السائدة في العالم، والأخذ منها بما يوافق هوايتنا وتاريخنا ورصيدنا الحضاري المتميز.

أما وزارة الشبيبة والرياضة فإنها تشكل في اعتبارنا إحدى الوسائل التي يجب أن نعتمد عليها في تنمية مواهبنا الشابة، والمساهمة في استثمار كنوزها وتفجير طاقاتها لصالح الوطن، ومستقبلنا الذي نريد له العدير الجبين.

نحن لانريد من وزارة الشبيبة والرياضة عملا إداريا لايخرج عن مداره الروتيني وعن مهامه العادية كالمخيمات ودور الشباب وما يتعلق بالأنشطة الوطنية والتظاهرات الدولية، وما إلى ذلك من تكوين وتنسيق بين القطاعات والرياضات المختلفة، بل نطالبها بالبحث المستمر عن الجديد والاجتهاد في الخلق والابتكار، وبالدراسات الجادة الهادفة إلى تحسين التسيير الإداري، وإغناء توجهات الوزارة

بالتشريع والتحديث، ونحن نتطلع إلى مردودية أكبر وقناعة تشعر يوما بعد يوم أننا نتحرك في رحب حكومة التغيير، وإننا إلى جانب فلذات أكبادنا نساند المبتدئين ونهتف لإنجازات المبدعين، ونحتفل لبطولات المتفوقين.

أيها السادة،

لقد ناقشنا بموضوعية ونزاهة أعباء وزارة الشبيبة والرياضة في حدود الميزانية المرصودة لها وهي ميزانية لايمكن أن توفر كل المتطلبات، ولاتستجيب لكل الرغبات، ولا خيار أمامنا سوى أن نتظافر جميعا في القرية والمدينة، وعلى صعيد الجماعات المحلية والجهات وعلى مستوى المنظمات والهيئات الاجتماعية خاصة.

إننا سمعنا عن صندوق دعم الرياضة، وسمعنا عن طوطو فوت، وسمعنا عن مؤسسة رامون، وسمعنا عن بعض المستشهرين والمؤسسات التي تدعم بقدر محدود الرياضة، ولكن كل هذا هزيل، ولابد من اتخاذ اجراءات صارمة من طرف الدولة لخلق وكالة وطنية لدعم وإنماء الرياضة ثم ننمي ما سلف ذكره، ونسبة مئوية من بعض المنتوجات واليانصيب مع إعفاءات جبائية للمستشهرين المحتضنين، وإلزام الجماعات المحلية، بتخصيص اعتمادات محترمة للجمعيات الرياضية والعصب، ونبادر كذلك بوضع سياسة واعية، وسن تشريع يضمن جانب من المرونة والأرضية الصالحة لتطعيم طاقاتنا الشابة، ومدها بالدعم الذي يضمن لها العطاء الجيد، والتفوق في المناسبات المختلفة، وخصوصا ونحن نتطلع إلى استضافة كاس العالم في كرة القدم، وإذ كنا نبارك جميعا هذا الترشيح فإنه يجب علينا أن نعترف أن هناك خصاصا كبيرا بحيث تصعب المقارنة مع التجهيزات الرياضية لبعض الدول، والتي تعتني بالفعل بالرياضة، ونخجل من تجهيزاتنا الرياضة على جميع أنواعها من العاب القوى التي يعتبر المغرب من الرواد العالمين فيها، والفضل في ذلك الإنجاز يرجع إلى الإمكانيات الذاتية للعدائين والفيوزين على هذه الرياضة والمحسنين.

وفي هذا الإطار لابد من الإشادة بالمجهودات الجبارة التي ما فتئت الجامعة الملكية المغربية لألعاب القوى تبذلها من أجل تحقيق المزيد من الإنجازات، والنتائج على الصعيد العالمي.

وإننا نبارك المبادرة الملكية السامية الرامية إلى تكوين لجنة وطنية للدفاع عن ترشيح المغرب، ونرى جميعا علينا كذلك تكوين لجنة للدعاية، وإشراك جميع الفعاليات الرياضية، والأبطال العالميين المغاربة الذين يتوفرون على سمعة طيبة عالميا، ويجدر التأكيد أن جل المغاربة متعاطفون مع هذا الترشيخ، إلا أنه يجب استحضار الترشيح السابق للوقوف على موطن الضعف، وعقد العزم على التغلب عليه وتجاوزه.

وبعيدا عن الترشيح لكأس العالم فإن الظرفية تحتم علينا ونحن على أبواب قرن جديد أن نغير منظورنا للرياضة ونضع استراتيجية، ومنهجية بعقلية متغيرة كلها ديناميكية بعيدا عن التوصيات والندوات والوعود الفارغة ونبادر بإقرار الاختيارات الحتمية كالاحتراف والاستشهار وتشييد بنيات تحتية في مستوى رغبات وطموحات شبابنا.

إن المؤهلات البشرية من الممارسين والتقنيين والمسيرين أكفاء ونزهاء متوفرة، ونعمل على تنقية الأجواء الرياضية والعودة إلى الشرعية وتطبيق قانون الرياضة، وتفعيل المندوبيات التابعة للوزارة، وتمكينها من الآليات والإمكانيات الضرورية للقيام بدورها كما تجدر بنا الدعوة إلى وضع برنامج حافل لنشر الممارسة الرياضية بالبادية.

إن هذا التطلع أيها السادة يملي علينا بالتأكيد أن نضع رياضتنا على طاولة التشريح ونحللها شيئا فشيئا، لتحديد الإيجابيات ووضع الأصبع على مكمن الضعف عن طريق المشاهدة الميدانية والاستقراء والمقارنة، والاستعانة بالخبرة المكتسبة حتى لانتعرض للاهتزاز، ونقع في المزيد من خيبة الأمل.

إن أندية الشباب هزيلة كما وكيفا، ولاوجود لها في الكثير من الأقاليم والجهات النائية والمخيمات في حاجة إلى مراجعة وتجديدها ويخرجها إلى عالم الوضوح ويطور أساليبها ويعيد توزيعها توزيعا يراعي طبيعة المكان ومميزات الموقع وخصوصياته، وكذلك الشان بالنسبة للنوادي النسوية، وما يتعلق بها من تدبير وتوسيع يشمل المدن الصغيرة، والمرأة في البادية خاصة الفتاة القروية التي غالبا ما تتوقف عن متابعة الدراسة نظرا للصعوبات المسايرة لانعدام المؤسسات المستقبلة لها في المناطق القروية.

إننا نطالب بإنشاء فروع لمنظمات الشباب في العالم القروي، ولا ننسى عجز الاعتمادات الذي ينبغي أن نجد لها علاجا إضافيا كما نطالب بتعزيز التوعية، وخلق أوراش للتنشيط، والتكافل في

نطاق التنمية المرتبطة بالحاجيات المحلية، وقائمة على الحوار مع جمعيات الشباب المختلفة وقطاعات اجتماعية وإشراك كل المواهب والإمكانيات للتخطيط لقضايا الشباب وتنفيذها.

أيها السادة،

أعتقد إذا سرنا في هذا الاتجاه فسنكون قد حملنا المسؤولية لجميع الفعاليات الحكومية وغير الحكومية، وأشركنا القطاعين العام والخاص، وسرنا معه إلى تحقيق أمل كبير وهدف ثابت فوق أرضية راسخة، لقد جاء في المشروع المالي أن الخصاص الاجتماعي المهول، والفوارق الجهوية الكبرى التي نعاني منها تتطلب التدخلات للسلطة العمومية، وتعبئة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في اتجاه تغليب أنماط التشاركية، ترتكز على ضرورة تضامن الحي والعملي، بين المكونات النسيج الاقتصادي والاجتماعي، وهذا توجيه رشيد وأمل نتمنى تحقيقه إدراكا منا لما توحي به إلينا هذه الفقرة من الفضيلة الارتكاز على التضامن الذي اتخذه أجدادنا فلسفة وسياسة وأسلوب للتغلب على الكثير من المشاق وعلى الخصاص والتفاوت للإلتحام كالبيان المرصوص.

إن على امتداد ذلك السلف الصالح، ونقدر كل توجيه يسير سيره الحميد في التعامل مع القضايا الاجتماعية، وإن المبادرة السامية لصاحب السمو الملكي حفظه الله لنبراس وإسوة حسنة في التضامن الوطني، وكما تعلمون فالعناية بالطفل أصبحت شغلنا عالميا، وقضية تنشغل بها الشعوب، وقناعة لها ارتباط وثيق ببرامج التنمية وتحقيق الازدهار، وقد نظر التجمع الوطني للأحرار إلى الطفولة بعين المتفحص المسؤول، وإثبات العناية بها في برنامجه معتبرا أن تطور المجتمع يبدأ من إنسانه منذ ولادته، وداعيا كل الفعاليات المناضلة من أجل النماء والتقدم إلى العمل على خلق ظروف مناسبة لتنشئة الطفل تنشئة صالحة، وتدارك ما أسفرت عنه الأزمات الاقتصادية العالمية، وسياسة التقويم الهيكلي الذي طبقه المغرب في السنوات الأخيرة من تأزم للأوضاع الاجتماعية كان له تأثير على وضعية الطفل في المغرب، كما كان للجفاف والبطالة والهجرة إلى المدن آثار سيء وضلال سلبية كثيرة تمثلت في تشرد الأطفال، وفي ظاهرة التسول والسرقة، وتكاثر أطفال الشوارع.

وإنه لايمكن أن نتحكم في مستقبل الطفولة إلا من خلال الأسرة المتماسكة المستقرة، وهذا يأخذنا إلى رحاب المرأة وحقوقها وواجباتها، فالمرأة عماد الأسرة وأمل المجتمعات والمؤشر الحقيقي الدال على مدى التقدم والنماء، وقد أعطاها حزبنا من الاهتمام ما تستحقه وجعلها في مقدمة انشغالاته وطليعة نضاله، وإن الطريق أمام المرأة لايزال طويلا، ولن تتمتع بشخصيتها الحقيقية وتفجر طاقاتها الكاملة، وتعطي ثمار عبقريتها الممتازة إلا إذا تحطمت الحواجز التي تنصب أمامها كالأمية، وتعثر اندماجها الكامل في النشاط الاجتماعي على غير ذلك من الخطوط الحمراء التي ينتجها الفهم الخاطئ للعادات والتقاليد وتلتجئ إليها بعض العقليات خاصة في العالم القروي.

وأمام هذه الضبيبة والجمود في الأفكار لا نملك إلا أن نطالب بمزيد من التوعية والتنظيم والتشريع، وهذا ما ستبادر إليه حكومة التغيير بحول الله لأننا لانشك في استجابتها لمطالبنا في ظل الديمقراطية الحسنية، وما تحققه على الدوام من إنجازات رائعة.

ثم إننا نحتفل مثل كل شعوب العالم بيوم الطفل وبيوم المرأة اعترافا بأهمية أثرهما المباشر والغير المباشر في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والحياة الدستورية وحقوق الإنسان، كما يتجلى ذلك في الندوات واللقاءات التي تعقد من أجلهما وفي المؤتمرات الإقليمية والقارية والعالمية، وهناك توجه جاد يسعى إلى تعميم العناية بالمسنين والأخذ بيدهم عالميا والعناية بشؤونهم القانونية والصحية والاجتماعية والترفيهية، وإذا كان هذا متأصلا في تقاليدنا الموروثة على المستوى المعين، وقد تبنته بأسلوبه الحديث عدة أقطار بما في ذلك الدول العربية الشقيقة التي بادرت إلى إعادة النظر في عدد من النصوص القانونية، وطالبت مثلما نطالب بإقرار نظام التغطية الصحية والاجتماعية، وما إلى ذلك من الإجراءات التي توفر العيش الكريم للمسنين الذين أبلوا البلاء الحسن في خدمة الوطن.

إننا نأزر كل التوجهات الرامية إلى إحداث لجنة وطنية للأشخاص المسنين، ونحثها على دراسة أوضاع هذه الشريحة من جميع الجوانب تقديما لعطاءاتهم السابقة، واحتراما لما يوفرون إليه من حنين يشدنا ثقافة وتاريخا إلى مفاخر الآباء والأجداد وتفجر طاقاتهم الكامنة، وتعطي ثمار عبقريتها المتميزة، وأملنا أن نستعين لمن يعنيهم أمراً حدثاً هذه اللجنة من سيشكون في تخطيط برامجها وتحديد أهدافها من خبرة الشعوب السابقة إلى هذا العمل النبيل ربحا للوقت وانقاذا للسلبيات.

إننا في التجمع الوطني للأحرار نساند وزارة الشبيبة والرياضة والتضامن ولنصوت لفائدة ميزانيتهما، والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم السيد خيري بلخير.

أعتقد أن السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان سيخبر السيد وزير الشبيبة والرياضة، وكذلك القطاعات الأخرى التي تناقش ميزانيتها في هذه الجلسة حتى لاتكون مناقشة غيابية، الآن ننتقل إلى المستشار المحترم السيد محمد تضامونت باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية، لكم الكلمة.

* المستشار السيد محمد تضامونت :

شكراً للسيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

لي شرف عظيم بأن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات التعليم الثلاث، مشروع ميزانية وزارة التربية الوطنية، مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالتعليم الثانوي والتقني، مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالتعليم العالي والبحث العلمي.

بادئ ذي بدأ أود أن أشير إلى الأهمية القصوى التي يحظى بها ميدان التعليم ببلادنا نظرا لارتباط مكوناته بمستقبل أجيالنا، وبمستقبل وطننا العزيز بصفة عامة، هذه الأهمية تتجلى بشكل واضح في النداء الملكي السامي بتشكيل اللجنة الوطنية الخاصة بالتربية والتكوين، وفقا للرسالة الملكية السامية بوضوح التي أكد بخصوصها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده في خطاب العرش إلى آخره مايلي : **«مما لايرقى فيه أن من بين أهم ميادين العمل هاته ميدان إصلاح نظامنا التعليمي الذي لفتنا النظر لطبيعته الاستعجالية والملحة عدة مرات واستجابة لداء المستقبل هذا الذي هو بالأحرى ضرورية آنية علينا أن نقبل بعزم على إصلاح فعال لنظامنا التعليمي»** إنتهى كلام جلالة الملك.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

إننا نبادر بكل إخلاص المبادرة الملكية السامية القاضية بإنشاء لجنة إصلاح التربية والتكوين، كما نعلن عن تجندنا وراء السدة العالية بالله من أجل الدفاع بعمل هذه اللجان إلى الأمام، راجين أن يسود عملها جو من الإنسجام ويغطي على الحس الوطني، وأيضا على كل المزايدات والمشاحنات التي أجهضت عمل اللجان التي سبقتها، فانطلاقا من الحالة المترتبة التي وصل إليها النظام التعليمي بشهادة الجميع، وانطلاقا كذلك من الملتمسات التي تجعل من التعليم أحد الركائز الإسلامية لتنمية البلاد وتطورها وتقديمها ومواجهاتها لمختلف الإكراهات والرهانات المطروحة، فإن على اللجنة الموكول إليها أمر إصلاح التعليم أن تنكب على هذه الإشكاليات بكل ما يقتضيه الأمر من جد ووضوح في رأي بعض التحديات الأوضاعية الحالية، وبعد أخذها بعين الاعتبار لكل المعطيات المؤدية إلى تكوين المواطن المغربي حيث مواصفات تشجيع شروط التنمية الوطنية قابلة للاندماج في إطار العلماء والشراكة مع أوروبا وفي إطار الإعلام والمعلوميات ووسائل الإصلاح، دون التفريط في الجانب الأصيل للشخصيات المغربية الهوية الوطنية الذين يتمحوران حول المقدسات والثوابت الوطنية المتمثلة أساسا في قيمنا الإسلامية والحضارية، وفي لغتنا الوطنية وفي التشبث بالعرش وبالملكية الدستورية، وبالتعددية وبالنهج الديمقراطي والحريات الفردية والعامة في إطار دولة الحق والقانون، وداخل التراب الوطني الذي لايقبل أية تجزئة.

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

فيما يخص مشاريع الميزانيات الفرعية لكل من وزارة التربية الوطنية ووزارة التعليم الثانوي والتقني والتعليم العالي والبحث العلمي، فإنها لم ترقى إلى المستوى المطلوب لكونها تجسد نفس الميزانيات السابقة، إن على مستوى الشكل أو المضمون دون خلقها

لعناصر جديدة، وتوصيات تختلف عما سبق كما أنها بعيدة كل البعد عن كل ما من شأنه التخفيف من أزمة نظامنا التعليمي، فأين تتجلى مكامن الضعف والخلل؟ إذن فعلى مستوى التأطير التربوي والإداري يمكن القول بأن وضعية المدرسين والباحثين والإداريين غير مريحة بالشكل الذي تجعلهم يقومون بعملهم في ظروف حسنة ومواجهة العملية التعليمية لما يتقضيه الأمر من روح الجدية والمسؤولية اللازمين، الشيء الذي ينعكس سلبا على المنظومة التربوية والتعليمية، ويتجلى ذلك بشكل واضح في ضعف الأجور وهزالتها وتدني المستوى الاجتماعي، وفي المقابل نلقي المهام وتضاربها، وغياب عناصر التحفيز واللامبالاة، فإذا كان التصريح الحكومي قد أعلن عن ضرورة اتخاذ تدابير إصلاحية فإن ذلك لايتطابق مع التدابير المعلن عنها في القانون المالي ذلك أن الواقع الملموس يأكد فراغ هذه التدابير وغياب الشجاعة الأدبية في اتخاذ تدابير الإجرائية من شأنها تحسين أوضاع رجال التعليم المادية وتجاوز الوضع المزري الذي يعانون منه والذي لايليق بفئة تحمل مسؤوليات جسام ترتبط ارتباطا وثيقا بشأنها التي تنتظر منها الكثير إلا أننا تصادمنا ومع أسرة التربية والتعليم بأن الميزانية أثبتت بأن شعار الإصلاح في واد والواقع الملموس في واد آخر.

السيد الرئيس،

إننا لم نجد في الميزانيات الخاصة بقطاعات التعليم الثلاث المعروضة أمامنا ما يجسد الإصلاح على المستوى المضمون التربوي والتعليمي، ويعالج عقم النظام التربوي، وانفصام عام، وبالتالي متفاعلا مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي، كما أن هذه الميزانية لاتستجيب للإصلاحات التي ينتظرها المغاربة لأنها لم تتجه بالشكل المطلوب نحو اتخاذ الإجراءات الكفيلة، بتكثيف التأطير وتوجيهه من أجل ملائمته مع الخصوصيات المغربية، كإعادة النظر في نوعية التكوين وجودة التكوين التي تتوزعها مشاكل كثيرة جدا كالمحتوى والتقنيات والتهيئ للاندماج في المجتمع وفي عالم الشغل، وكذا إصلاح الكتاب المدرسي وتجاوب البرامج مع متطلبات التطور وتحديث العصرنة التي عرفها النسيج الاجتماعي المغربي.

إن التعليم في مختلف مستوياته يعاني من مشاكل هيكلية متعددة تتطلب إرادة حقيقية للإصلاح وتدبيرا سليما لشؤونه، ولن يتأتى ذلك إلى بتفعيل المجلس الأعلى للتعليم باعتباره المؤسسة الدستورية الوحيدة القادرة على حل إشكالية التعليم ببلادنا، وذلك بناءاً على التوجيهات الملكية السامية الواردة في خطاب العرش للسنة الماضية لسن طريق قوي ومحكم تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعوقات التي تجهض عملية الإصلاح من جهة ومن جهة أخرى مختلف الآراء والأفكار لدى المهتمين بالميادين التربوية والتعليم، نحن على عتبة القرن 21 ومازلنا نلاحظ ظاهرة الأمية متفشية بشكل خطير في المجتمع المغربي وتمس في جانب كبير منها فئة الشباب، وبجانب الأمية تطرح قضية الأطفال الغير المدرسين وخاصة بالعالم القروي بسبب انعدام الشروط الكفيلة للإقبال على التعليم كغياب البنيات التحية وانعدام التوازن بين الحواضر والقرى.

يضاف إلى هذه المشاكل مشكلة لغة التدريس التي يعد التمكن منها شيء أساسي حتى يتسنى لنا مسايرة التطورات العلمية ومن الإخفاقات التي يعدها النظام التعليمي يتجسد الانفصال التام بين مختلف أسلاك النظام التعليمي العمومي فيما يتعلق باللغة كذلك إنها تشكل قطيعة بين المستوى التعليمي، وآخرها تؤدى في غالب الأحيان إلى العزوف عن مواصلة الدراسة الجامعية في الشعوب العلمية بالتواجد، إلى شعب أخرى لاعلاقة لها بدراستهم العلمية، وهنا نطرح مسألة التعليم، هنا دون أن ننسى معوقات الأخرى المتعلقة بتكدس المواد، واكتظاظ الأقسام، واختلاف المفاهيم والتصورات بين مادة وأخرى، الأمر الذي ينعكس سلبا على قدرة التلاميذ في استيعابيتهم، إضافة إلى ضعف المناهج والبرمجة وانعدام التفتح على المواد العلمية والتكنولوجية ولأنها عوامل تجعل النظام التعليمي المغربي متسم بالتردد وفي حاجة ماسة إلى إعادة النظر فيه جملة وتفصيلا.

السيد الرئيس،

بالنسبة للتعليم التقني فإنه يحتاج إلى إمكانيات كبيرة غير أن الميزانية المخصصة لهذا المشروع من التعليم غير كافية، علما بأنه يعاني من عدة مشاكل كاللغة وانعدام التوجيه، وتضارب المناهج الدراسية بين مختلف المؤسسات والمعاهد التقنية وانعدام الخزانات المراجع المهتمة بالفعل التقني، ناهيك على تقادم الأجهزة التقنية المستعملة بالأشعة التطبيقية.

كما أن ميزانية التعليم العالي بدورها تعرف تقلصا مقارنة مع ميزانية التربية الوطنية ككل، لأنها لاتؤشر على أية نية للإصلاح،

ولهذا فإننا ننبه بأن كل تأخير في هذا المجال لايمكن إلا أن يعتبر إلا مضيعة للوقت الذي لايرحم المترددين عن لجوء أبواب الإصلاح والاهتمام بمختلف الجوانب، التأطير المادي للأساتذة الجامعيين، وإيلاء البحث العلمي الأهمية المستحقة وذلك بالزيادة في الميزانية.

أما عن ميزانية الصحة العمومية فإننا نسجل انعدام الاعتمادات المرصودة لهذه الوزارة لاترقى إلى مستوى متطلبات وحاجيات القطاع الصحي الذي يعاني من مشاكل وعوائق تحول دون رفع مستواه الصحي للمواطنين وبالتالي وجب تعزيز البرمجة الصحية والوقاية، ومكافحة الأمراض والعناية بالصحة لأم الطفل، هذا دون أن ننسى تغطية شاملة لكافة المناطق والجهات.

السيد الرئيس،

إن قطاع الصحة يضطلع بأدوات أساسية في الرفع من الإنتاج وتنشيط عجلة ا لتنمية وتحسين الظروف المعيشية للسكان ولن يلعب القطاع هذا الدور إلا بتوفير عدة عناصر نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر تقوية وتدعيم السلبية الخاصة بمكافحة الأمراض الوقائية منها، التغطية الصحية تشمل بدون تمييز جميع ربوع المملكة، تحسين الخدمات الصحية من أجل نتائج مرضية على مستوى التدبير الصحي، إصلاح نظام تسيير المستشفيات، وضع برامج لمقاربة وتتبع العمل الصحي بالقطاع الخاص.

السيد الرئيس،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية نولي أهمية بالغة للتغطية الصحية وفي هذا الصدد ندعوا إلى تعميم التغطية الصحية وتوفيرها لكافة المواطنين أينما كانوا وتعينوا صيانة لتحقيقهم القار وحفاظا على صحتهم، وذلك بالعمل على تغطية الرفع الجغرافي الوطني بالمؤسسات الصحية من مستشفيات ومصحات ومستوصفات وقاعات العلاج وقاعات الولادة مع توفير سيارة الإسعاف والأدوية والمواد البشرية كافية من أطباء وممرضين ومساعدين ومولدات، حيث أن الحالة التي عليها البلاد في هذا المضمار لاتبعث على الارتياح وخاصة في العالم القروي، وفي المناطق الجبلية النائية، حيث تنعدم أدنى شروط الصحة وحفاظها.

السيد الرئيس،

إن العالم القروي يعاني الأمرين من النقص في التغطية الصحية وفي البنيات الصحية سواء من حيث التجهيزات أو إمكانياتها البشرية، ذلك أننا نلاحظ غياب المستشفيات والمستوصفات وإن وجدت فإنها تفتقر إلى أدنى شروط الخدمات الصحية الأساسية ناهيك عن غياب وسائل الإسعاف الضرورية، وانعدام التحفظات الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في الوضع الصحي بعالمنا القروي، وفي إطار تدعيم التغطية الصحية في العالم القروي، وجب إقامة شراكة بين وزارة الصحة ووزارة أخرى كالتجهيز والطاقة والمعادن هدفها إقامة البنية التحتية، لها أساس من ماء وكهرباء وطرق ومسكن من أجل تشجيع الأطباء والممرضين على الاستقرار بها، ففيما يخص القطاع الخاص ندعوا إلى عمال الوقاية عليهم وذلك بضبط أنواع المصحات الخاصة وعددها وتحديدها ثمن الكشف والعلاج والاستشفاء بهذه المصحات، إلا أنه وللأسف الشديد نجد بعض المصحات تفرض أثمانا خيالية من خلال رفعه من قيمة أسعار خدماتها الصحية مما ينتج عنها إضرار بالقدرة المالية للمرضى.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

مساهمة من فريقي في الرفع من مستوى هذا القطاع فإننا سندلي ببعض الاقتراحات من أجل النهوض بقطاع الصحة ففي هذا الصدد أقترح ما يلي :

- العناية اللازمة للأطباء والممرضين وكذا أعوان الصحة.
- إعادة النظر في توزيع الأطباء الاختصاصيين مع أخذ خصاص الجهات والأقاليم بعين الاعتبار.
- العمل على إحداث التخصصات المختلفة بجميع المستشفيات الصحية.
- التخفيف من العبء الضريبي على أطباء القطاع الخاص.
- العمل على تقوية أسطول سيارة الإسعاف.
- مد العالم القروي بالأطباء والممرضين.
- مد الأقسام المستعجلة بالأطباء الاختصاصيين.
- توفير أجهزة حرق النفايات بمختلف المستشفيات الإقليمية.
- إعادة فتح مدارس تكوين الممرضين في المدن التي أغلقت بها.

- تقوية البرمجة الصحية للوقاية، ومحاربة الأمراض المعدية، وخاصة بالعالم القروي.

- تقوية الشراكة مع الجماعات المحلية في مجال توفير البنيات التحتية.

- تجهيز وسائل الإسعاف بتجهيزات إسعافية.

كما يعين أن يسود الجانب الاجتماعي الانساني في التعامل مع المرضى، وخاصة الفقراء، وذوو الحالات الاستعجالية، دون تغلب المناطق المادية لأن الأمر يتعلق بالحياة، وحياة المواطنين فوق كل اعتبار.

واعتبارا لكون ميزانية هذه الوزارات لا تستجيب لهذه المطموحات فإننا نعلن في فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية عن رفضها. والسلام عليكم.

× **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم محمد تاضومانت.

الآن الكلمة للمستشار السيد عبد الصمد عرشان.

* **المستشار السيد عبد الصمد عرشان :**

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية لمناقشة ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة لسنة 2000-1999.

كما لايخفى عليكم يعد قطاع الشبيبة والرياضة من القطاعات التي تكتسي أهمية قصوى في مجتمعنا، وذلك لاعتبارات عديدة من بينها على سبيل المثال لا الحصر تكوين الفرد بصفة عامة، والطفل والشاب بصفة خاصة تكوينا سليما يؤهلهم، ويدمجهم في المجتمع إدماجا سليما يساهم في الدفع بعجلة مجتمعنا إلى الأمام، ويتضح جل المهام الأساسية لهاته الوزارة من خلال ما ينص عليه المرسوم رقم 806-24-2 الصادر في 86-2-21 المتعلق باختصاص وتنظيم وزارة الشبيبة والرياضة الذي يحمل في ملفاته على أن الوزارة تقوم بأعمال تحقق من خلالها تفتح شخصيات الأطفال والشباب، والنهوض بأحوالهم الاجتماعية، وإدماجهم في المجتمع، وتحسين البيئة التي يعيشون فيها، وكذا العمل على حماية الأطفال والشباب.

إلا أنه وللأسف الشديد فإن الاعتمادات المفتوحة لهذه الوزارة لاترقى إلى مستوى المهام المنوطة بها، كما أنها لاتستجيب لمتطلبات والحاجيات، ولاتترجم في الواقع المهام الحساسة التي تطلع بها، والمشاكل التي تتخبط فيها، وذلك بالرغم من الزيادة الطفيفة التي عرفتها ميزانية الاستثمار.

وقبل التطرق إلى مكامن الضعف لذا هذه الوزارة، نود أن نقف على أهم حدث في محطة هذه الوزارة، و ي يعنى باهتمام الرأي العام المغربي بكل شرائحه، ويتعلق الأمر بتجديد الترشيح لاحتضان كأس العالم لسنة 2006 وهذا عمل ليس بالهين نظرا لوجود منافسين أقوياء، ونتمنى أن تقوم الوزارة بدراسة شاملة وكاملة لهذا الملف حتى يحضى المغرب بشرف تنظيم أكبر تظاهرة عالمية في كرة القدم، فهل أخذت الوزارة بعين الاعتبار ضعف البنيات التحتية بكل نوعياتها وأشكالها حيث نجد هشاشة البنية الطرقية، ضعف وقصر الحضور الإعلامي، هذا ودون أن ننسى قلة الملاعب التي رغم قلتها فإنها غير مجهزة والكثير منها لايصلح سوى للإقفال، فهل تستطيع الوزارة أمام هذا الزخم الهائل من المشاكل كسب الرهان وربح التحدي؟ هذا ما نتمناه.

وإن كانت المعطيات الواقعية تشير بالواضح والملموس على أشياء نتمنى أن نكون مخطئين في اعتقادنا، ونحن بصدد تصليط الأضواء على هذا الحدث الرياضي، واجب بدء ببدء أن نعرب باعتزازنا وافتخارنا إزاء النتائج الإيجابية التي حققها الرياضيون في مختلف أنواع الرياضات، والتي لها انعكاسات إيجابية على سمعة بلادنا.

لذا نطالب الوزارة باتخاذ إجراءات ملموسة لتدعيم وإعانة هؤلاء الرياضيين ماديا ومعنويا وللاعتناء بهم قبل أن يطويهم سجل النسيان.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

إننا نسجل غياب استراتيجية واضحة المعالم لوزارة الشبيبة والرياضة فيما يخص خدمة قضايا الطفولة والشباب، وكذا تحسين الخدمات المقدمة للعاملين في هذا القطاع، فالمشاكل العالقة كثيرة، والإجراءات والحلول تبقى دون المستوى المطلوب، فكيف وماهي الطريقة التي يتم من خلالها استغلال وصقل مواهب الشباب والأطفال في دور الشباب؟ أقل ما يمكن أن يقال عنها إنها تشبه دور العجزة، وذلك لقلة المعدات والتجهيزات التقنية، وكذا شكلها الهندسي المعيب الذي لايحوي ولايتوفر على حد أدنى من شروط الإبداع والابتكار، أضف إلى هذا أن عددها غير كافي ولايستجيب لطموحات الشباب، هذه المعوقات تحول دون تأدية هذه الفضاءات لوظيفتها التربوية في الشكل المرغوب فيه والمتمثلة في تربية الناشئة من الناحية التهذيبية الخلقية والعمل على تشكيل ومساعدة نمو شخصية الفرد نموا نفسيا وجسديا سليما من خلال مختلف الأنشطة، فأي نوع من التسلية والترفيه، وملأ أوقات الفراغ تسعى إليها الوزارة؟ وكيف يتسنى لها من خلال هذه الإكراهات والمشاكل أن تلعب دوراً في التنشئة الاجتماعية؟ أي تكوينا لطفل قادراً على زرع الرهان وكسب التحدي، لأن أطفال اليوم رجال الغد.

ونحن بصدد الحديث عن وسائل الترفيه والتسلية، نستحضر الواقع المر الذي تقبع فيه المخيمات الصيفية، فبالإضافة إلى أن عدد هذه المراكز لاتستجيب لمتطلبات وحاجيات الموسم التخيمي، نجد أن العدد منها يعاني من قلة التجهيزات المادية خيام بالية مطابخ غير مجهزة إلخ... وسائل الترفيه السمعية والبصرية وما شبه ذلك شبه منعدمة، هذا بالإضافة تدني مستوى الأطر الإدارية والتربوية المشرفة على المخيمات.

كما لن تفوتنا الفرصة بأن نلفت الإنتباه للخصاص البين للوحدات الإيوائية المخصصة للمخيمات الصيفية بالمناطق الجنوبية، وكذا ضعف المنحة المقررة لكل طفل 15 درهم التي لاتغني ولاتسمن من جوع، في حين يخيم الطفل في القطاع الخاص بمنحة تضاعف بكثير منحة وزارة الشبيبة والرياضة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن المناصب المالية المخصصة في ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة تبقى عاجزة على حل مشكلة بطالة خريجي المعهد الملكي لتكوين الأطر وباقي المعاهد الأخرى، ولاترقى إلى مستوى تطلعات وطموحات هؤلاء الشباب الذين أرهقتهم الاعتصامات والإضرابات بتشى أنواعها، لكن دون جدوى والآفاق لاتبعث بالآمال في حل مشكلة العاطلين، أضف إلى ذلك المشكل المادي الذي يعاني منه الأساتذة المستضفين بالمعهد الملكي.

كل هذه المعيقات والمشاكل الآنفة الذكر تظافرت فيما بينها لرسم صورة غير مشرقة لعمل هذا القطاع، وخلص بنا القول بأن مشروع ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة لايواكب متطلبات مجتمعنا الحالية والمستقبلية، لذا نتمنى أن يتم تفعيل عمل الوزارة بشكل قوي حتى يتسنى لها رفع الإكراهات المطروحة عليها، وتساهم في بناء إسراح النشأة الاجتماعية شكراً لكم، والسلام عليكم.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكراً للسيد المستشار المحترم السيد عبد الصمد عرشان.

الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عقا الغازي، لايوجد في القاعة ننتقل إلى المتدخلين عن الفريق الديمقراطي، ونبدأ بالمستشار السيد أحمد الديبوني.

* **المستشار السيد أحمد الديبوني :**

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى اله وصحبه أجمعين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

إخواني المستشارين المحترمين،

يسعدني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الديمقراطي لمناقشة قطاع التربية والتعليم، ولست في حاجة أن أؤكد أن قطاع التعليم شكل عبر العصور والأحقاب، أداة فعالة تؤهل الأفراد في أي مجتمع أن يتحملوا مسؤولياتهم الوطنية والقومية، وصيانة مقدساتهم الروحية، والتشبث بهويتهم وأصالتهم الفكرية والحضارية، فقد نص ميثاق التعليم غداة الاستقلال على ضرورة توفير التربية والتعليم لجميع المواطنين ذكورا وإناثا في الحواضر والبوادي ودون تمييز بين

الغني والفقير، كما عمل على توعية كل المواطنين بنبذ جميع أشكال الأمية والجهل، الموروثة عن فترة الاحتلال الأجنبي لبلادنا، وهيمنته الثقافية والفكرية على مجتمعنا العربي المسلم، وبالرغم من المجهودات المبذولة خلال العقود الأخيرة والإمكانيات المادية والبشرية التي رصدت لهذا القطاع فإن فئة كبيرة من المواطنين لازالت محرومة، لازالت محرومة من حقها المشروع في التربية والتعليم، بسبب الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتحكم في هذا الشأن ومن هذا المنظور نجد أن العالم القروي لازال يعاني نقصا مهولا في الخريطة المدرسية، حيث نسجل النسب الكبرى للهدر والانقطاع عن الدراسة، مما يجعل مبدأ التعميم في هذا الوسط تبقى من الأماني والأحلام، ويعرض ساكنة البادية إلى المزيد من الأمية والتخلف، والواقع أن المبادئ الأربعة الأساسية التي ارتكزت عليها سياستنا التعليمية غداة الاستقلال أصبحت متجاوزة أمام التطور العلمي والتكنولوجي الذي عرفه العالم، وقد ظلت منظوماتنا التعليمية سجينة تلك المبادئ مما حول هذا القطاع إلى ميدان يخضع لتجربة تلوى الأخرى، وفي إطار مخططات اقتصادية واجتماعية قلما كانت الإصلاحات التي يعرفها، وتأخذ بعين الاعتبار البعد الشمولي للإصلاح، وربط هذا القطاع بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي، والبعد الجهوي للتراب الوطني، وفي هذا الصدد سيكون من العادة الاستمرار في دراسة قضايا التعليم بمعزل عن المحيط الاقتصادي والاجتماعي، ودون تكييف البرامج والمناهج مع خصوصيات الجهات والأقاليم، وإشراك الهيآت المنتخبة في وضع مخططات تنمية التربية مع التطبيق الفعلي للامركزية التدريجية في تسيير قضايا التعليم، ولهذه الأسباب فإن الفريق الديمقراطي يرى ضرورة إقرار ميثاق وطني حول التعليم تساهم في وضعه الفعاليات الوطنية، يحدد استراتيجية وطنية لإصلاح التعليم، ويلزم الجميع بنهج سياسة تعليمية واضحة المعالم لتكوين المواطن المغربي تكوينا يجعله معتزا بهويته ومقدساته الوطنية، ويضمن له المناعة الروحية والفكرية، ويجعله قادرا على الإندماج في محيطه المغاربي العربي الإفريقي، وقادرا كذلك على مواجهة كل التحديات الذي يفرضها التقدم العلمي والتكنولوجي.

إقرار التعليم الأساسي كحق مشروع لجميع الأطفال البالغين سن التمدرس، وضمان استمرارية تمدرسهم في المدن والقرى، بهدف القضاء على كل أشكال الهدر المدرسي، ووضع خطة وطنية لتعميم التعليم في أقرب الآجال لتأمين التعليم للجميع، وذلك بتقدير كل الاحتياجات وتخطيط مراحل الإنجاز وتعبئة كل الموارد الضرورية، العناية بالتعليم في الوسط القروي، وتوفير البنيات الأساسية التي تمكن من تحقيق التوازن في التمدرس بين الحواضر والبوادي، وضمان إقبال أطفال البوادي والإناث منهم بصفة خاصة على المدرسة، وضع مناهج تعليمية ملائمة تجعل من المؤسسة المدرسية أداة تساهم في التنمية الشاملة للوسط القروي، تطوير وتحديث الوسائل التربوية، وجعل حدا للإرتجال والمضاربات في مجال الكتاب المدرسي، وضع خطة محكمة لتكوين الأطر التعليمية تكوينا في مستوى الرسالة المنوطة بهم، والعناية بصفة خاصة بالتكوين المستمر لتمكين رجل التعليم من مسايرة المستجدات التربوية، ومن البديهي أن رجل التعليم يعتبر حجر الزاوية في إصلاح وتطوير العمل التربوي، ولن يتمكن من أداء رسالته إلا إذا توفر له الحد الأدنى من الوسائل المادية والمعنوية، مما يجعل رد الإعتبار لرجل التعليم ليستعيد مكانته في المجتمع المغربي اختيارا أساسيا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

أخواتي إخواني المستشارين المحترمين،

من البديهي أن مستوى التعليم الأساسي ينعكس بصورة جلية على سلك التعليم الثانوي الذي نلاحظ بكثير من الحسرة أنه بدأ يتقلص بسبب الهدر والإنقطاع على المستوى التعليم الأساسي، مما حول عدد كبير من الثانويات إلى بنايات يتساوى فيها في بعض الأحيان عدد الأساتذة بالتلاميذ، والواقع أن الوزارة انتهجت في هذا الصدد نظرة قصيرة إنساقت فيها مع أطروحة خبراء الخريطة المدرسية التي تحدد نسبة النجاح والانتقال والتوجيه، علما بأن التقييم الحقيقي يجب أن يصدر عن الأساتذة الذين يعرفون المستوى الحقيقي للتعليم، وإذا كانت سنة 1987 قد عرفت نظام الأكاديميات الذي يعرف إلى تطوير البحث التربوي ويساهم في تطوير المردودية، ويحفز على العطاء السليم للأستاذ والتلميذ، هذا النظام عرف تراجعا خطيرا في عهد هذه الحكومة الحالية، فالبحث التربوي لم

يشجع داخل هذه الأكاديميات التي أصبحت تكتفي بوظيفة إعداد الإمتحانات، أما على مستوى البرامج من حيث الأعداد فقد غيب المدرس الذي أصبح يعاني من ضغط المذكرات وطول المقررات التي لايمكن إنجازها، أما على مستوى ظروف العمل ونوعية الوسائل التعليمية، فحدث ولاحرج والكل يعلم أن العملية التعليمية ذات المردودية تتطلب من الملقن مجهودا فكريا فهو يعاني أصناف متعددة من المعوقات المادية منها والتربوية، تتجلى في الحالة المزرية للمؤسسات، وافتقارها للوسائل التعليمية الضرورية، وفي المواد العلمية بصفة خاصة، وهنا لابد من التركيز على التعليم التقني الذي كان يشكل إحدى مكونات منظومتنا التعليمية في بلاد الإستقلال، كان من الممكن أن نحتفظ به ونعمل على تطويره وفق المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن النظرة القصيرة للخبراء وانعدام قرار سياسي جريء في هذا الشأن، جعل المواطن المغربي ينظر إلى هذا النوع من التعليم نظرة ازدراء مما جعل العزوف عنه يؤدي إلى اضمحلال جل المؤسسات التي كانت تشكل إرثا ثمينا بالنسبة لقطاع التربية والتعليم.

نرجو أن يتم إستدراك الموقف حتى يسترجع التعليم التقني مكانته، خصوصا ونحن في أمس الحاجة إليه في الظرفية الاقتصادية الحالية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن تقدم وازدهار الشعوب رهين بمدى قدرة وكفاءة الفاعلين فيه، وذلك من أجل مسايرة ما يعرفه العالم من تحول وتطور معرفي على مختلف الواجهات، ومن هنا فإن مؤسسات التعليم العالي مدعوة للقيام بدورها للمساهمة في تحقيق تقدم المجتمع وازدهاره، ومن أجل ذلك يصبح من الضروري منح المؤسسات الجامعية البشرية والمادية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها، انطلاقا من الاختيار الأساسي الذي يضع الجامعة في مركز تساهم من خلاله في تنمية البلاد، وحضورها في حقول الإبداع المعرفي والتكنولوجي مع احترام الأصالة الثقافية والهاوية الوطنية.

وفي هذا الإطار ينبغي تجاوز النظرة إلى الجامعة كمؤسسة للتعليم من أجل الحصول على شهادة تؤهل للتشغيل مما يحول الكليات والمعاهد العليا إلى مراكز لتخريج العاطلين، وهذا يستوجب في نظر فريقي اتخاذ الاجراءات الآتية :

- خلق فروع للتكوين جديدة، تتمشى مع متطلبات الفترة الراهنة حتى تساهم الجامعة في حل مشاكل محيطها.

- تبني نظرة حديثة في تكوين الأطر باعتباره من أهم وظائف الجامعة، وذلك بتحديد الملامح والخصوصيات التي يجب توفرها في الخريجين مما يحقق مطالب سوق الشغل.

- ضرورة وضع إشكالية البحث في إطار اجتماعي اقتصادي.

- ضرورة صياغة استراتيجية حول سياسة البحث العلمي، وربطها لتحقيق التطور الاجتماعي والاقتصادي رهين بمدى قدرة وكفاءة الفاعلين فيه وذلك من أجل مسايرة ما يعرفه العالم من تحول وتطور معرفي على مختلف الواجهات ومن هنا فإن مؤسسة التعليم العالي مدعوة للقيام بدورها للمساهمة في تحقيق تقدم المجتمع وازدهاره ومن أجل ذلك يصبح من الضروري منح المؤسسات الجامعية البشرية والمادية الكافية للقيام بالمهام المنوطة بها انطلاقا من الإختيار الأساسي الذي يضع الجامعة في مركز تساهم من خلاله في تنمية البلاد وحضورها في حقول الإبداع المعرفي والتكنولوجي مع احترام الأصالة الثقافية والهوية الوطنية وفي هذا الإطار ينبغي تجاوز النظرة إلى الجامعة كمؤسسة للتعليم من أجل الحصول على شهادة تؤهل للتشغيل مما يحول الكليات والمعاهد العليا إلى مراكز لتخريج العاطلين وهذا يستوجب في نظر فريقي اتخاذ الإجراءات الآتية، خلق فروع للتكوين جديدة تتمشى مع متطلبات الفترة الراهنة من تساهم الجامعة في حل مشاكل محيطها، تبني نظرة حديثة في تكوين الأطر باعتباره من أهم وظائف الجامعة وذلك بتحديد الملامح والخصوصيات التي يجب توفرها في الخريجين مما يحقق مطالب سوق الشغل، ضرورة وضع إشكالية البحث في إطار اجتماعي اقتصادي، ضرورة صياغة استراتيجية حول سياسة البحث العلمي وربطها بتحقيق التطور الإجتماعي والإقتصادي.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

انطلاقا من قناعتنا الثابتة نأمل أن تسفر أشغال اللجنة الوطنية للتعليم على نتائج من شأنها أن تعطي الإنطلاقة الحقيقية

للرفع من مستوى التعليم ببلادنا ومن العناية برجال التعليم والإهتمام بالتعليم الخاص وتشجيعه مع مراقبته وخلق منظومة وطنية تراعي معطيات الواقع المغربي، وتنطلق من مقوماته مع الانفتاح على العالم الخارجي ببناء مدرسة وطنية بأطر مغربية وأخيرا نؤكد السيد الرئيس أن إصلاح التعليم لا يمكن أن يتسنى إلا في إطاره الشمولي مع الإهتمام بالعاملين في هذا القطاع، وإعطاء الأولوية إلى التعليم الأساسي، وبصفة خاصة للعالم القروي لإخراجه من الجهل والأمية ليكون تعليمنا منسجما وفي ضوء الملاحظات التي أبداها الفريق الديمقراطي حول الميزانيات الفرعية لهذا القطاع والنقائص التي تتسم بها الإجراءات المتخذة في هذا الشأن فإنه سوف يعبر عن موقفه من خلال نتائج التصويت على الميزنيات الفرعية لهذا القطاع وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم السيد أحمد الديبوني، الكلمة الآن للمستشار السيد لحسن أكجكاي :

لا يوجد في القاعة، الكلمة الآن للمستشار المحترم السيد عادل المعطي.

* المستشار السيد عادل المعطي :

شكرا السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن سمحتم السيد الرئيس أتدخل فيما تبقى من الوقت لفريقي في مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع وزارة الشبيبة والرياضة والإتصال والشؤون الثقافية والأوقاف والشؤون الإسلامية، إن سمحتم السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم، السادة الوزراء، السادة المستشارين المحترمين، إن قطاع الشبيبة والرياضة يعتبر في نظرنا قطاعا استراتيجيا مهما لأنه يهتم بقضايا الطفولة والشباب، والمرأة غير أن سياسة الحكومة في المسألة الإجتماعية لم تنل نصيبها من الإهتمام ولم تتمكن من تكوين رؤية جديدة في الإستثمار البشري، الذي من شأنه أن يدر على الدولة أموالا باهضة إذا تم فعلا وضع مخطط علمي للإقلاع بهذا القطاع الذي أصبحت جميع دول المعمور تتسابق في شأنه من أجل الإرتقاء به ومع كل هذا على الحكومة أن تتمكن من وضعيتها على أماكن ضعف هذا القطاع، وبصفة خاصة مدارسه ومعاهده الأساسية وتكوين الشبيبة تكوينا سليما أن جامعات الرياضة الوطنية أصبحت تعيش في مشاكل وهذا أدى إلى ضعف المردودية سواء في الألعاب الجماعية أو الألعاب الفردية فقيمة المنح المرصودة بهذه الجامعات جد ضئيلة، خصوصا بالنسبة للأندية التي لا تتوفر على الإمكانيات المادية، الأمر الذي يقتضي البحث على موارد تكميلية حتى نتمكن من تكوين فرق وطنية قادرة على مضاعفة الجهود لرفع راية البلاد في المحافل الرياضية الد ولية وفي هذا الإطار نلاحظ انعدام التعاون الفعلي بين وزارة الشبيبة والرياضة ووزارة التربية الوطنية، فليس هناك خطة مشتركة للرفع من مستوى الرياضات واستكمال خبرة الأطر التقنية للمدربين، أما من حيث ضبط التسيير الإداري وإبعاد المتطفلين على هذا الميدان فالمطلوب تطبيق القوانين العامة والمخاصة للجامعات والعصب والجمعيات ومراجعة القوانين الأساسية للجامعات الرياضية حتى يمكننا مسايرة التطور الذي يعرفه القطاع الرياضي كما يجب على الوزارة التنسيق فيما بين عدد من الوزارات حول مستقبل هذا القطاع مع إشراك الجماعات المحلية في كل إصلاح وبصفة خاصة في مجال تشييد وإصلاح الملاعب والمركبات الرياضية والحلبات وهذا ما لا يمكن أن تحققه الوزارة الوصية وذلك لضعف الغلاف المالي لميزانيتها، وهذا ستبقى الثقافة الرياضية منعدمة خصوصا وأنه لا وجود للتوازن من ناحية المنشآت الرياضية في البلاد، هذه المنشآت التي تتمركز في المدن الكبرى للمملكة، أما العالم القروي الذي أفرز معظم الأبطال المغاربة على المستوى الدولي فلازال يعاني من الإهمال والتهميش، فتخصيص 6 ملايين درهم لإنجاز الملاعب بالعالم القروي هو غلاف مالي جد ضعيف ولا يمكنه أن يلبي ولو ثلث الحاجيات وهذا يعني أن مسلسل الإهمال لا زال ساريا، لا يخفى عاى أحد الدور المهم الذي تطلع به الرياضة في المستوى السياحي وعلى مستوى العلاقات الدولية وكذا على المستوى السياسي وهذه الحقيقة يجب على الحكومة أن تعتني بها، العناية الخاصة وأن تضع مخططا علميا للمحافظة على المكتسبات التي حققها أبطالنا في مختلف الألعاب الرياضية بل وتحقيق مكتسبات أخرى لأن بلادنا

تتوفر على طاقات شابة قادرة على تحقيق إنجازات ولهذا نطالب بمزيد من الاهتمام والإمكانيات وفي هذا الصدد نتساءل لماذا لم يعد النظر في قانون الاحتضان وبالتالي السهر على تطبيق بنوده التي تنظم العلاقات بين الجمعية المحتضنة والمؤسسة الحاضنة، كما أن العقود المبرمة بين اللاعب وناديه كثيرا ما لا تحترم خصوصا إذا أراد أن ينتقل إلى فريق آخر، ناهيك عن الحيف الذي يتعرض إليه ما يتعلق بالنصيب المالي كمقابل للانتقال.

السيد الرئيس،

يلاحظ المهتمون بالمجال الرياضي في بلادنا أن الوزارة الوصية لا تهتم إلا ببعض الألعاب الجماعية وتخلت عن اختصاصاتها لفائدة بعض الجامعات الرياضية بل لم تعد تتحكم في الرياضة واكتفت بالمشاهدة إلى ما تحققه النخبة الوطنية في كرة القدم والفرق الوطنية في البطولات الإفريقية، وأبطالنا في ألعاب القوى الذي يفكرنا في الهجرة وربما تغيير الجنسية كما فعل إخوانهم في إيطاليا وبلجيكا وفرنسا، وهم شباب مغربي كان بالأمس القريب يحمل القميص الوطني، أجل السيد الرئيس، إننا في الفريق الديمقراطي نطرح على الحكومة الموقرة السؤال التالي : إن المناخ الرياضي في بلادنا يحتاج إلى إعادة النظر في أقرب وقت ممكن وخصوصا أن بلادنا تطمح أن تنظم كأس العالم في كرة القدم وتظاهرات دولية في الرياضات الأخرى، أما طلبنا الرامي إلى تنظيم أرقى تظاهرة كروية فإن الأمر يحتاج إلى تجنيد وتسخير جميع الطاقات ليكون ملفنا مقبولا وفي حالة قبوله وهذا ما نتمناه، والتصويت عليه حينئذ ينبغي الإعلان عن التعبئة العامة، إن قطاع الشباب والطفولة يفتقر إلى الفضاءات التنشيطية ومؤسسات دور الشباب التي تتمركز في المدن الكبرى فقط وهي بدورها تعرف مشاكل من حيث التجهيزات والتأطير والتسيير، وهذه المشاكل تفقدها أصنافها المعروفة في هذا ا لقطاع وتبقى مجالس دور الشباب التي تعرف نوعا من التسيير المشترك بين الوزارة والجمعيات منعدمة بهذه الدور، فيحدث خلل في كل شئ يتعلق بها إضافة إلى الخصاص في شبكة هذين المجالين الحضري والقروي والوضعية المتردية لبنايتها التحتية وهذا بدوره يؤدي إلى تجميد الأنشطة التي تكون لصالح الشباب والطفولة أما في مجال المخيمات، فالموضوع شاسع، ذلك أنها أصبحت عبارة عن أسماء بدون مسمى وعلى سبيل المثال لا الحصر: مخيمات العرائش وسيدي حمزة وغيرها... فهي تفتقر إلى الكهرباء وإلى أبسط التجهيزات، وما قلناه على هذه المخيمات نقوله على مراكز الإستقبال الغير المعممة وعلى مراكز حماية الطفولة التي تفتقر هي بدورها للوسائل الضرورية لتنمية وتربية الطفل، الأمر الذي يجعله وكأنه في معتقل من نوع آخر، السيد الرئيس، إن الوزارة الوصية خلال هذه السنة لم تقم بمجهود يذكر للارتقاء بالشباب والطفولة ولم تنظم الأنشطة والتظاهرات على المستويات القارية وبقي مجال تكوين الأطر جامدا وتوسعت الهوة بين الوزارة والعمل الجمعوي وتدني مستوى التعاون والتنسيق مع القطاعات العمومية ومع المنظمات الدولية وهكذا بقيت مسألة خلق ثقافة رياضية بدون فعالية، ونظرا للتعثرات التي تشوب سياسة هذا القطاع ومركز الوزارة فإننا في الفريق الديمقراطي سنصوت على هذه الميزانية بالرفض.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

في إطار المناقشة الفرعية لوزارة الإتصال برسم سنة 99-2000، أتشرف باسم الفريق الديمقراطي أن أتناول الكلمة لأبراز دور الإعلام في حياة المواطن وما يتطلع إليه المجتمع المغربي في هذا المجال خصوصا وأنه فعلا يمثل نقطة أساسية في بناء جسور التواصل اليومي والإرتقاء بالمجتمع المغربي الذي أصبح يتفاعل مع تعدد مصادر الخبر وتنوع المنتوج الإعلامي الذي يتسرب عبر القنوات الإعلامية بواسطة وسائل التكنولوجيا المتطورة فمن هذا المنطلق يمكن مناقشة وضعية إعلامنا من خلال المنافسة الأجنبية التي تحاول بكل الوسائل تمرير إنتاجها الإعلامي بكل أنواعه ليستقر في كل بيت مغربي، والواقع أن الجواب عن هذا السؤال متروك للمسؤولين عن هذا القطاع إنها في الحقيقة تساؤلات عن حق كل مواطن أن يطرح في ظل حكومة التناوب التي جاءت بمجموعة من الإلتزامات تهم أساسا الحقل الإعلامي والعاملين به، فإذا كانت هناك إرادة سياسية للنهوض بالإعلام فيجب أن تنطلق من العنصر البشري المنتج، تحسيسه بالدور المنوط به، وتوفير كل الوسائل التحفيزية لإخراج الإعلام من الروتين لاختراق الفضاء الإعلامي

العالمي، ووصولا إلى هذه الأهداف، حري بالحكومة أن تعطي كامل الإهتمام لإصلاح وضعية رجال الإعلام على اختلاف أصنافهم يمكن إجمالها فيما يلي :

هناك قضايا ذات طبيعة استعجالية مثل الترقيات الداخلية، والتعويضات خاصة بالنسبة للعاملين في الإذاعة والتلفزة المغربية فهذه الشريحة عانت طويلا من جراء تجميد ترقياتهم يمكن أن يتخذ في هذا الشأن قرار استثنائي بإعادة الاعتبار لهؤلاء العاملين، أما فيما يخص ملف العاملين في وكالة المغرب العربي للأنباء فإن الوزارة الوصية على هذه الوكالة مطالبة بدراسة هذا الملف واتخاذ القرار المناسب لتحسين أوضاعهم المادية والمعنوية لذلك فإن الفريق الديمقراطي يساند كل الإجراءات الرامية إلى حل المشاكل للعاملين في الحقل الإعلامي، لأن إعلامنا في حاجة إلى دفعة قوية حتى يلعب دورا فعالا في تطوير التواصل الذي أصبح يشكل أحد مقومات التنمية الإقتصادية والإجتماعية، لذلك فإن فريقي يرى أنه من اللازم أن تخصص الإعتمادات المالية الكافية للنهوض بهذا القطاع الحيوي باعتبار أن الدول المتقدمة تعتبر الإعلام من أهم المجادف لترسيخ ثقافة الحوار الديمقراطي، ونقل النقلة الحضارية والإنسانية بين شعوب المعمور ومن المعلوم أنه المحرك الأساسي لكل صيغة من هذا النوع ألا وهو العنصر البشري.

السيد الرئيس،

سأنتقل إلى قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، اسمحوا لي أن أتطرق إلى هذا القطاع الذي يكتسي أهمية كبرى بالنظر إلى المكانة التي يحظى بها لدى أمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، ويحتل المغرب الصدارة في العالم الإسلامي والعربي في مجال الحفاظ على التراث الإسلامي الذي يتجلى في مؤسسة الوقف الذي كان لها دور متميز عبر الأحقاب والعصور في مجال العمل الإنساني وتوفير الميزانية الضرورية لصيانة بيوت الله، والواقع أن بلادنا تتمتع والحمد لله بحصانة روحية بفضل السياسة الرشيدة لحامي الملة والدين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله الساهر الأمين على حماية بلادنا ضد كل التيارات الهدامة وبفضل هذا التوجه السليم استطاعت بلادنا أن تستقطب كل سنة سلسلة الدروس الحسنية التي تلقى بحضرة أمير المؤمنين نخبة من مفكري المسلمين من مختلف الأجناس والقارات تتبادل الآراء وتناقش مواضيع هامة يعتبر الرصيد الذي تكون في هذا الشأن خلال السنوات الأخيرة تراثا فكريا ودينيا يشكل مرجعية أساسية بالنسبة لذوي التخصيص في أنحاء العالم العربي والإسلامي وبهذه المبادرة قد تكون بلادنا قد حققت تجربة فريدة في مجال التوعية الدينية والمساهمة في إثراء الثقافة الإسلامية بالنسبة لغير الناطق بلغة الضاد، إن الحديث عن هذا الإنجاز الهام الذي يعد مفخرة لبلادنا لابد إلى أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتوفر على إمكانيات هائلة لو وظفت بطريقة عقلانية وبأسلوب التدبير الحديث لشكلت موردا بالنسبة لتغطية المصاريف الموظفة في مجال التضامن الوطني، وهنا أريد أن أؤكد على ضرورة إحصاء الأملاك الحبوسية ووضع خريطة دقيقة للعقارات التي تتوفر عليها الوزارة، علما أن الأسلوب التقليدي الذ ي تدبر به النظارات الأمور أصبح متجاوزا وأضحى من الضروري إعادة هيكلة هذه النظارات حتى تساير تطورات مجال المحاسبة ، وتدبير ومواكبة التحديث في مجال المحاسبة والتدبير ومواكبة التحديث في مجال التوعية الدينية ومن هنا تصبح العناية بالمسجد كمؤسسة دينية وتثقيفية ملحة أكثر من أي وقت مضى علما أن المسجد لعب دورا رائدا في مجال التعليم، وكم من نخبة العلماء تخرجوا من حلقات الدروس في المساجد الكبرى للمملكة، وهي سنة حميدة أحياها جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله عن طريق إحياء الكراسي العلمية لجامعة القرويين، إن الحديث عن المساجد يؤدي بنا إلى إثارة موضوع الملقنين الدينيين وضرورة العناية بأوضاعهم المادية التي لازالت في حاجة إلى مزيد من الرعاية علما أن الزيادات التي عرفتها أجورهم لازالت هزيلة ولا يرقى إلى المستوى المطلوب وفي هذا المجال لا بد أن تعمل الوزارة على نهج البعد الجهوي، في مخططها المستقبلي بتوسيع استثماراتها حتى يتم خلق نوع من التوازن بين المناطق الميسورة والمناطق الفقيرة وإلى الأقاليم النائية عناية خاصة حتى لا تبقى الاستثمارات الحبوسية مركزة في بعض المدن المغربية.

السيد الرئيس،

إن الرسالة المنوطة بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تتعدى الميثاق الوطني لتمتد إلى الخارج للعناية بجاليتنا المقيمة بالمهجر وبالدول الأوربية بصفة خاصة وإننا لنتمن الجهود المشكورة التي بذلتها الوزارة في هذا الصدد، عن طريق إيفاد بعثات من العلماء

للدول التي تستقطب أفراد جاليتنا قصد إلقاء دروس للإرشاد والتوجيه الديني بمناسبة شهر رمضان المعظم ونعتبر أن عملا مثل هذا ينبغي أن يتسم بالاستمرار ولا يبقى موسميا مع ضرورة إيفاد علماء من ذوي التخصص المتمكنين من اللغات الأجنبية الحية حتى يتمكنوا من تبليغ الرسالة بأسلوب بيداغوجي، يتلاءم مع المستوى والبيئة التي يعيش فيها أفراد جاليتنا، كما تقوم وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدور أساسي في مساعدة المسلمين في القارة السمراء وذلك بربط علاقات التعاون مع بلادنا وخلق جسور التواصل الثقافي معها انطلاقا من الروابط التاريخية العريقة التي تجمع بلادنا بهذه الدول علما أن مدينة فاس تشكل المحطة الأولى لمزارات أهل الطريقة التيجانية التي تشكل الطائفة الكبرى في القارة الإفريقية أما فيما يتعلق بالمجال الثقافي لوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فإننا نطالب المزيد في مجال إحياء التراث الفكري والديني الذي يتجلى في الرصيد الهائل من المخطوطات التي تحتاج إلى التحقيق والطبع حتى لا تبقى حبيسة الرفوف في أمهات الخزانات علما أن الوزارة تتوفر على صندوق حدث بالتعاون مع دولة شقيقة لهذا الغرض، هذه بعض الملاحظات التي أرى أنها من الواجب المساهمة بها لمناقشة هذه الوزارة التي نفتخر لكونها استطاعت أن تحقق إشعاعا فكريا وحضاريا لبلادنا عبر الدروس الحسنية والندوات الدولية والوطنية التي تشرف عليها تحت القيادة الرشيدة لأمير المؤمنين جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين المحترمين،

الآن أنتقل إلى القطاع الثقافي، اسمحوا لي أن أنتقل في عجالة إلى قطاع الثقافة الذي هو الآخر يعد عنصرا أساسيا في بناء جسور التواصل بين الشعوب وترسيخ مقبولية التنوع الثقافي في هذا الإطار، في هذا الإطار وعي مشترك بين أطراف المجتمع، وقد يلاحظ المتتبع للحركة الثقافية بالمغرب بأن الفكر المغربي ظل دائما يميل إلى الإبداع والتفتح على مختلف الروافد الثقافية متطلعا ومدركا ما لهذه الثقافة من أهمية في إعطاء بلادنا ما تستحقه من إشعاع فكري يجعلها محافظة على المنتوج الثقافي المغربي، إن قطاع الثقافة ببلادنا لم يصل بعد للحجم الذي يتناسب مع الفكر المغربي الخلاق ولم تعط له الأهمية لتلبية الحد الأدنى في تصريحها تركز على تطوير آليات العمل الثقافي وربطه بالمنتوج السياحي حيث حاولت في دعمها لهذا القطاع، أن ترفع من حجم ميزانية التجهيز، فإن ذلك غير كاف إذا لم تكن هناك سياسة ثقافية مدركة للخصوصيات والمميزات التي تطبع الإنتاج الثقافي المتنوع لأن الثقافة لا تنحصر في إنجاز دور للثقافة في تنظيم المهرجانات الموسمية بل يجب أن تنطلق من مبدأ أساسي وهو أن العمل الثقافي هو عمل يومي يعيشه المواطن عبر عدة روافد من الكتاب إلى المسرح إلى الفنون التشكيلية، إلى إبداعات الصانع التقليدي باعتبار أن الصناعة التقليدية هي جزء من الموروث الثراتي حيث ظل المغرب مرتبطا بأصالته التي تكمن في حضارته الضاربة في جذورها في أعماق التاريخ، كما أن موقع المغرب على الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط يشكل مع شعوب المنطقة قواسم مشتركة في الميدان الثقافي كل ذلك يعطي لبلادنا دورا رائدا في الحفاظ على ثقافة الحوض البحر الأبيض المتوسط بكل أشكالها وهذا يتطلب رصد الإستثمارات في المجال الثقافي وأن تتابع الوزارة الوصية على القطاع كل التطورات التي تنمي ثقافاتنا وأن تنشر الوعي بين رجال المغاربة لكي يساهموا في حماية تراثنا وأن تنشر الوعي الممتد على مدى القرون.

السيد الرئيس،

إذا كان السيد وزير الثقافة قد قدم لأعضاء اللجنة الخطوط العريضة لتدبير الشأن الثقافي من خلال السياسة الحكومية الهادفة إلى التعامل مع القطاع بشفافية فإنه قد غيب العالم القروي من هذه السياسة مع العلم أن البوادي المغربية مخزون ثقافي يحتاج إلى العناية والرعاية، كالقصبات والمدارس العتيقة وكذلك المواسيم التي هي جزءمن الأصالة المغربية، لذلك فإن ما رصد لوزارة الثقافة يجب أن يوزع توزيعا عادلا بين البوادي والحواضر لأن كل محاولة لإبعاد العالم القروي من أي حركة ثقافية يعد في الحقيقة إقصاء جزء كبير من ثقافتنا وأصالتنا باعتبار أن مفهوم الثقافة له دلالات واسعة وغيرمحددة لأن بعضها مرتبط بالإنسان، ككيان مبدع على امتداد الحلقات التاريخية كالإنتاج الشعري والأدبي والمسرح والغناء وهناك

أيضا بعض العادات كثيرا ما توجد بالعالم القروي، تعتبر الأخرى عن تراث ثقافي أصيل، إذا أردنا الإرتقاء بثقافتنا إلى مستوى أفضل، الأمر يحتاج إلى العناية بالعنصر البشري وتحفيزه على مضاعفة جهده لكي نحسسه بدوره ومساهمته في تطور العمل الثقافي، فهناك تقصير في حق الفنانين التشكيليين والكتاب والشعراء والنحاتين فهؤلاء لا يجدون أي رعاية أو عناية إلا بعد وفاتهم حيث تبادر بعض الجهات إلى تكريمهم، لأن الفنان يجب أن يكرم وهو على قيد الحياة لا بعد الوفاة، السيد الرئيس، هناك موضوع آخر وهو قضية الكتاب بحيث أن مشكلة الطبع أصبحت عرقلة أمام كل إنتاج فكري فكم من كاتب أو مؤلف لا يتوفر على إمكانيات لنشر كتابه أو مؤلفه نظرا لغلاء الطبع وهذا ينعكس أيضا على القراء لأن تكاليف الطبع أدت إلى غلاء الكتاب بحيث أصبحنا نلاحظ بأن الكتب الجديدة لا تقرأ إلا من طرف نخبة أي الذين لهم دخل يمكنهم من اقتناء الكتب النفيسة والمفيدة لهذا نرجو من الحكومة أن تراعي وضعية القراء وأن تتدخل لتعليم قراءة الكتب عن طريق إعطاء مساعدات مادية لكل مؤلف، أو كاتب حتى تعم المعرفة، السيد الرئيس وعلى مستوى العمل المسرحي نلاحظ عدم تكافؤ الفرص بين الفرق المسرحية، فالمنح التي توزع على الفرق المسرحية لا تراعى منها أي مقاييس إبداعية بل هناك عنصر المحاباة قد يتحكم في هذا التوجيه لهذا نطلب من الوزارة الوصية على الشأن الثقافي أن تعتمد إلى العدالة في دعم العمل المسرح لا الحصر لما كنا نتمنى أن تأتي به الحكومة في ميزانيتها لهذا القطاع، وفي غياب هذا ما كان منتظرا فإننا سندلي بصوتنا أثناء التصويت وشكرا السيد الرئيس، وشكرا على انتباهكم (تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكرا للمستشار المحترم السيد عادل المعطي، الكلمة الآن للمستشار السيد عبد السلام الودي، لا يوجد بالقاعة، الكلمة الآن للمستشار المحترم،

المستشار السيد محمد بن يحيى:

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمين،

السادة المستشارون المحترمون،

يغمرني شرف عظيم وأنا أتقدم أمامكم بالتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الثقافية برسم سنة 99-2000 نعم ونحن على أبواب الألفية الثالثة نعتبر أن الثقافة هي مفتاح كل تقدم ونماء فإذا أردت أن تعرف نمو حضارة أمة ما فانظر إلى ثقافتها هذا القول المأثور يترجم في كل بلد، إننا نرى ضرورة تفعيل دور وزارة الثقافة والإعتناء بها عبر منحها كل ما تحتاج إليه وما تتطلبه الشؤون الثقافية من إمكانيات بشرية ومادية، كما لا تفوتنا الإشارة إلى ضرورة اطلاع المجلس على الثقافة بدوره الهام في تحريك آليات المؤسسات الثقافية المرتبطة بعضها بميادين الفنون من مسرح وموسيقى وتشكيل وسينما ومخطوطات وخزانات والمتعلقة البعض منها بالميادين التي تساهم في تطوير الجانب الحضاري بالمغرب من حيث هويته وشخصيته الإسلامية الأمازيغية والإفريقية، هذه تطلعات لا تحتاج إلى ميزانية خارقة ولكنها تحتاج إلى إرادة سياسية واهتمام حكومي، للأسف الشديد لا نجده ولا نلمسه عند حكومة التناوب بالنظر إلى كون القانون المالي همش الشؤون الثقافية وجعلها في آخر الإهتمامات وانشغالات الحكومة وكأن الثقافة قطاع ثانوي، ومن الكماليات ودليل كلامنا على هذا يتجلى في نسبة مجموعة الاعتمادات المخصصة للثقافة من مجموع الميزانية العامة بحيث أن لا تتعدى نسبة أقل من 1% هذا حجم هزيل جدا يأتي ونحن نعيش عصر الهيمنة المعلوماتية وعصر القنوات الفضائية والأنترنيت فكيف سيواجه قطاع الشؤون الثقافية هذه التحديات باعتمادات مختلفة كالتي خصصت له، إن العزف والطبل حول إنجاز زيادة تقارب 56% من الميزانية المخصصة للقطاع الثقافي في جانبه المتعلق بالإستثمار والتي تقدر خلال السنة المالية99-2000 ب 78 مليون درهم هو عزف مجاني وقول مردود على أصحابه لماذا ؟ ببساطة القول لأن المبلغ المخصص أصلا كان هزيلا وبالتالي مضاعفته لا يلبي قطعا المتطلبات الدنيا من البرنامج المقدم، إننا في فريق الحركة الإجتماعية الديمقراطية نسجل هذه الملاحظات الأساسية حول الميزانية الفرعية لوزارة الشؤون الثقافية برسم سنة 99-2000.

- **أولا** : إن مشروع هاته الميزانية يساهم من حيث يدري أولا أو لا يدري بتعميق الفوارق بين الجهات وبين المدن الكبرى والصغرى، بحيث أن نصيب الأسد من حصة المشاريع المبرمجة قد غنمت به الحواضر الكبرى وفي هذا إهمال وإجحاف للمدن الصغرى والعالم القروي.

- **ثانيا** : إن مشروع الميزانية المذكور فيه نوع من الظلم والحيف في حق العالم القروي الذي يعاني أصلا من الأمية الثقافية، فزادت الميزانية الطين بلة بتحريم العالم القروي من أي مشروع ثقافي متكامل لفائدة أبناء البادية وهذا أمر يتضح لنا من خلال تصفح جدول المشاريع الثقافية والمبرمجة السنة المالية99-2000.

- **ثالثا** : المشروع يكرس تميز الفوارق حتى بين الأنشطة الثقافية نفسها فهناك اهتمام نسبي بالمتاحف والمخازن مثلا بالمدن الكبرى ولكن في المقابل نسجل إغفالا للجوانب الثقافية الأخرى من بينها بناء دور الثقافة ونحن نعلم الدور البارز الذي تقوم به عادة دار الثقافة فهي فضلا عن تقديمها للخدمة الثقافية لعموم المواطنين فإنها تأوي الشباب منهم وبالتالي تحميهم من عواقب وخيمة محتملة لأوقات الفراغ الذي يعانون منه أشد المعاناة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية نسجل أن الميزانية المرصودة لقطاع الشؤون الثقافية لا تسمن ولا تغني من جوع ثقافي بل ولا يجعل المجتمع المغربي قادرا على ولوج هذا العصر الجديد والخطير الذي تهيمن فيه العولمة، ويجعله عاجزا عن المساهمة البناءة في التراث الثقافي العالمي، إنها ميزانية لم تحل بأي شكل من الأشكال ظاهرة الأمية الثقافية التي تستفحل كالوباء الخطير في مدننا وبوادينا ومما له الأثر السلبي على شبابنا ونسائنا، إننا نسائل المسؤولين عن الثقافة الدولية، لماذا لا يقومون بعقد شراكات مع الجماعات المحلية والجمعيات الوطنية كالمنظمات الثقافية الدولية من أجل بناء دور الثقافة، معاهد موسيقية، مسرحيات، مكتبات متنقلة، إن الإعتمادات المرصودة لقطاع الشؤون الثقافية لم تكف لهذه التطلعات، ولا لغيرها كإحداث مراكز ثقافية لفائدة أبناء جاليتنا المغربية بالخارج حتى لا تندثر هويتهم المغربية أدراج رياح الغربة وهكذا و نظرا لأن الميزانية المعتمدة للقطاع الثقافي ميزانية مجحفة وهزيلة ولان الثقافة منظور حضاري وإنساني لا تذكر إلا في آخر انشغالات الحكومة فإننا نصوت برفض مشروع هذه الميزانية والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. (تصفيقات).

سأنتقل إلى مناقشة ميزانية وزارة الإتصال.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية لمناقشة وزارة الإتصال في البداية لابد من التذكير بالأهمية القصوى التي يحظى بها هذا القطاع على جميع المستويات ذلك أنه يشكل عنصرا أساسيا ضمن الثلاثي الاتراتيجي الهام إلى جانب قطاع الدفاع والديبلوماسية، إن ما وصل إليه مستوى التطور التكنولوجي الإتصال بالأخص والمتجسد أساسا في تغطية جميع بقاع المعمور بالقنوات الفضائية التي أصبح مع العالم قرية صغيرة كما يقال، كل هذا يجعلنا نلاحظ بأن إعلامنا لم يرق إلى المستوى المطلوب الذي بإمكانه عكس قضايانا الكبرى ورصيدنا الحضاري والتاريخي، وتعتبر المناضرة الوطنية للإعلام التي اتخذت من الرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين فيها نبراسا لصياغة توصياتها أهم حدث إعلامي، نذع بدور الأمل في المتعاملين مع القطاع إلا أننا لا نلاحظ تجسيدا لهذه التوجهات في ميزانية هذه السنة، الأمر الذي نعتبره تقصيرا من جانب الحكومة التي ما فتئت تتحدث في تصريحاتها عن النهوض بهذا القطاع، وخلق مجتمع للإعلام والإتصال عبر مراقبة شمولية ومندمجة للبريد والمواصلات والوسائل السمعية والبصرية والإتصال وتعميم استعمال الوسائل التكنولوجية للإعلام على مختلف المرافق الإقتصادية والإجتماعية والعمل على تحرير القطاع مع التحكم في مساره وهنا تصدر الإشارة إلى ضرورة تصورات الإعتمادات مع تحويل وتنفيذ ذلك إلى واقع ملموس، ولا يجب بالتالي أن تبقى نظرة الحكومة إلى هذا القطاع دورية ومن الدرجات الثانوية، نظرا للدور الخطير الذي يلعبه الإعلام،

سواء بالنسبة لقضايانا الوطنية والإقتصادية والإجتماعية، وقد سجلنا باعتزاز عقد الحكومة إلى إخراج نص قانوني، إلى حيز الوجود يتعلق بإحداث هيآت عليا للإعلام استجابة للتعليمات السامية الملكية وفي هذا الصدد تطالب الحكومة بالتعجيل بالبث في هذا القانون للعرض في أقرب وقت على أنظار البرلمان وذلك نظرا للأهمية القصوى والنتائج التي يمكن أن يحققها عند دخوله حيز التنفيذ،

السيد الرئيس،

تمشيا مع التطورات التي عرفها ميدان الصحافة فقد أضحى من الضروري مراجعة قانون الصحافة ليكون عصريا ومتفاعلا مع المحيط الإقتصادي والإجتماعي والثقافي العالمي بصفة عامة والوطني بصفة خاصة ، وبناءا على ما سبق ذكره فإننا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية وإغناء منا لهذا القطاع الحيوي نتقدم ببعض الإقتراحات آملين أن تأخذ بعين الإعتبار من لدن وزارتكم :

- توسيع التغطية التلفزية على مستوى جميع التراب الوطني وخاصة المناطق القروية والنائية،

- فرض رقابة على القنوات التلفزيونية الأجنبية التي تبث برامج وأفلام الخلاعة التي تسئ إلى قيمنا الدينية وحضارتنا الإسلامية، فاحتراما لشعور وقيم وأخلاق المواطنين وجب على وزارتكم اتخاذ إجراءات عملية صارمة وملموسة للحد من بث مثل هذه البرامج الدنيئة والحقيرة، إعادة النظر في طريقة تقديم نشرات الأخبار والمواد التي تقدمها التلفزة وذلك بالخضوع للمقاييس المهنية تأخذ بعين الاعتبار مقاييس حضارتنا وغنى منتوجنا الثقافي والسياحي واحترام تقاليدنا وأخلاقنا،

- تقويم البث الإيداعي عبر الأمواج المتوسطة ليصل إلى أكبر عدد من المستمعين ، وخاصة جيراننا في الشرق والجنوب من أجل إسماع صوت المغرب وإقناع المتلقين بمواقفه وطروحاته والتصدي لمناورة الأعداء ومغالطتهم، خلق تواصل مستمر بجالتنا بالخارج وذلك عبر تحسين الإنتاج الذي يقدم إلى هذه الفئة العزيزة علينا للحفاظ على الرابطة القوية لهؤلاء مع بلدهم،

- سادسا : تطوير آليات وأجهزة التلفزيون التي أصبحت متقادمة والدليل الواضح هو رداءة المنتوج المعروف و كذا العمل على تعزيز اللغة العربية في البرنامج المقدم، تحسين الأوضاع المادية والإدارية للعاملين بالتلفزة والإذاعة ووكالات المغرب العربي للأنباء، والمركز السينمائي المغربي، ضرورة تزويد الصندوق الوطني للنهوض بالمجال السمعي البصري لمستحقاته من عائدات ضريبة الفضاء السمعي البصري بانتظام، ضرورة إعادة هيكلة المكتب المغربي العربي للأنباء من جميع بقع ا لعالم والتفكير في تعميم عالم الأنترنيت حتى لا يبقى إعلامنا خارجا عن الركب التكنولوجي العالمي سيما ونحن مقبلون على قرن جديد لا مكان فيه إلا للذين استطاعوا استيعاب التكنولوجيا المتجددة والمتطورة باستمرار،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إن الإعتمادات الضئيلة المخصصة لوزارة الإتصال في إطار الميزانية العامة والتي تعرف مختلف أبوابها تقلصا سنة بعد أخرى، تحول دون تنفيذ العديد من المشاريع وتحد من مسيرة كل المؤسسات الإعلامية الوطنية كما أنها لن تمكن من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية المتكاملة في مجال الإعلام والإتصال وتدبيرهذا الميدان بطريقة تسمح له بمواكبة النهضة الإقتصادية والعلمية التي يشهد ها العالم وتمكنه من تحقيق مختلف الطموحات التي تسعى بلادنا إلى تحقيقها لذلك فإننا في فريق الحركة الديمقراطية الإجتماعية الذي يأمن بأهمية الرسالة الإعلامية بأبعادها المختلفة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا لا يمكننا إلا أن نرفض هذه الميزانية لأنها لا تستجيب لطموحات الشعب المغربي عموما ولمختلف الفاعلين والمهتمين بصفة خاصة والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته(تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة :**

الكلمة الآن للسادة المستشارين بالترتيب التالي :

المستشار محمد برقية، المستشار السيد أحمد المالكي، المستشار السيد أحمد المنتصر، المستشار السيد محمد اليحيوي، المستشار المحترم سعيد العربي، إذن الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد برقية عن فريق الإتحاد الدستوري :

* المستشار المحترم السيد محمد برقية :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد الدستوري في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات التشغيل والصحة والشبيبة والرياضة والمقاومة وأعضاء جيش التحرير بمناسبة مناقشة ميزانية 1999-2000،

وقد توخينا الجمع بين هذه القطاعات نظرا للطبيعة الإجتماعية التي تجمع بينهم أولا : قطاع التشغيل والتكوين المهني وفي هذا الإطار كنا ننتظر من حكومة التناوب أن تتقدم إلى مجلس المستشارين ببرامج ومخططات ومشاريع تبين لنا من خلالها عزمها على تناول هذا الملف المعقد، في اتجاه معالجة هذه الوضعية ولو جزئيا وعن مراحل علما أننا في الحقيقة لا ننتظر من الحكومة أن بقدم وصفة سحرية لحل جميع مشاكل التطالة ولكن ما كنا نتوخاه من سياسة حكومة التناوب هو الأقل أن تشرع في الطريق التي تؤدي إلى امتصاص واستيعاب ولو جزئيا الطلب الملح على التشغيل كحق لكل مواطن إننا لا ننكر أن حل هذه المعضلة رهين بتحقيق معدل نمو مرتفع ومستديم ينتج عنه توسع اقتصادي قادر على استعاب هذا الكم الزخم من الأيدي العاملة وطلبات العمل وكنا ننتظر بعض المؤشرات من حكومة التناوب تماشيا مع ما ورد في التصريح الحكومي الذي كان يذهب إلى منح التشغيل الأولوية على شكل تدابير استعجالية،

السيد الرئيس،

إننا في فريق الإتحاد الدستوري، كنا دائما دعو إلى مقاربة جديدة لسياسة التشغيل بعيدا عن المزايدات السياسية التي كانت تذهب باتجاه توهيم الشباب بأن القطاع العام بإمكانه القيام بالتوظيف كما كنتم ترجون لذلك وكنا نعتقد بشكل حازم بأن تأطير إشكالية التشغيل يجب أن ينظر إليها من خلال الأبعاد والمؤثرات المحيطة بها سياسيا واقتصاديا ومؤسساتيا ذلك أن البناء الإداري الجديد للدولة والأدوار الإقتصادية المتنامية التي أصبح يتطلع بها القطاع الخاص ونهج الليبرالية التي تبنتها بلادنا والشراكة الدولية، كل هذه الإنشغالات قادرة على خلق مجالات جديدة لاستيعاب المزيد من الأيدي العاملة بكل تخصصاتها الإدارية والعلمية والمهنية شريطة أن يرافق ذلك أسلوب جديد لإعادة تأهيل المواطن المهني مهنيا وفكريا لجعله قادرا على مواكبة التحولات، التي تطبع سوق العمل. فمن الثابت أن إشكالية التشغيل واستيعاب الكفاءة بقدر ما هي عملية اقتصادية واجتماعية فهي كذلك رهينة بنهج استراتيجية تربوية وتنموية شاملة ويبقى التغلب على هذه المعضلة رهين بمدى قدرة بقدرة حكومة التناوب علي خلق شروط حقيقية لنمو اقتصادي مستديم وفي انتظار ذلك وفي إطار تراجع الكساد الذي مس الوضعية الإقتصادية والإجتماعية، ارتفعت من16% إلى ما يقارب نسبة 21% مما يجعلنا نشك في جدوى الخطابات المتفائلة حول البرامج المطبقة في ميدان التشغيل ونعتقد بصدق أنه حان الوقت لإلحاق تلك الصناديق الخاصة بتمويل الشباب وإنعاش التشغيل بالجهات حتى يتم التعاطي مع معضلة التشغيل على المستوى الجهوي بدل إسنادها إلى وزارة التشغيل لافتقاد هذه الأخيرة العلاقة الميدانية بمجالات الإنتاج، كما أنه آن الأوان من أجل التوظيف المنتج في الإدارة العمومية القيام بجرد علمي لحاجيات الإدارة من الأطر العليا والمتوسطة بقصد تفعيل الإدارة المغربية على نحو سليم عوض الإستثمار في التوظيف غير المنتج وما دمنا نتحدث عن التشغيل نرى ضرورة الإسراع بتقديم مدونة الشغل لتسوية العلاقات الإنتاجية كمؤشر إيجابي بالنسبة لتشجيع الإستثمار وهنا أيضا نتأسف لكون الحكومة لم تقدمها لحد الآن.

- ثانيا : قطاع الشبيبة والرياضة،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

نظرا لأهمية هذا القطاع فإننا نلاحظ من الوهلة الأولى، أولا إن هذه الميزانية جد ضئيلة ولاترقى إلى متطلبات بلادنا في هذا المجال الحيوي تمشيا مع طموحات وكفاءات الشباب المغربي الذي يمثل حوالي 70% من ساكنة المغرب، ثانيا : إن هذه الميزانية لا

تعكس ما جاء في التصريح الحكومي إنها ستعمل على تنمية استراتيجية وطنية لإنعاشه وتطوير تجهيزاته الأساسية فالحكومة من خلال ما رصدت إليه من اعتمادات يتضح أنها تعتبر هذا القطاع ثانوي ومجرد ترفيهي ولم تنظر إليه كقطاع حيوي منتج تستثمر فيه الطاقات الشابة مما أصبح يدره من أموال طائلة.

- ثانيا : إن هذه الميزانية بالرغم من زيادة 0,8% في التسيير ونسبة 19,23% في ميزانية التجهيز مقارنة مع ميزانية انتقالية لايمكن أن تغطي الحاجيات التي تحتاجها القطاعات لا من حيث البنيات الأساسية ولامن حيث التجهيزات، فالقطاع الرياضي يعاني من ضعف في بنيته التحتية وضعف في تجهيزاته ومشاكل في تسييره وتمويله وتدعيمه وعدم العناية بالخلف من الفرق الصغرى أما بالنسبة لدور الشباب فعددها غير كاف إضافة لكونها غير مجهزة ومركزة في المدن دون البوادي طاقتها الإستيعابية غير كافية ناهيك عن إدارتها وطرق تسييرها وما قيل عن دور الشباب ينطبق أيضا على النوادي النسوية والمخيمات فلا يمكن بميزانية مثل هذه أن تقوم هذه الوزارة بالدور الهام الذي ينتظر منها في تكوين الشباب رياضيا وتربويا وثقافيا وترفيهيا، والإرتقاء به وتنمية مداركه ومعارفه.

- ثالثا : قطاع الصحة، وإن المقاربة الأولية لحجم الميزانية المرصودة لهذه الوزارة تجعلنا نقر ومنذ الوهلة الأولى أنها جد ضئيلة، الشئ الذي من شأنه أن يجعل النتائج المتوخاة منها محدودة فمن استقرائنا لمعطيات الواقع الحالي يتضح أن 75% من سكان المغرب يعيشون بدون تغطية صحية بينما المنخرطون في التعاضديات لم يتجاوزوا 25% وفي شركات التأمين 10%، إن البرامج الصحية التي تعتزم الوزارة تنفيذها من خلال تحسين الخدمات الصحية والوقائية ومحاربة الأوبئة والأمراض المعدية والإهتمام بصحة الأم والطفل والمعاقين وتدعيم البنية الصحية التحتية تعد طموحة وهادفة غير أن الأمر يتجاوز وبكثير الغلاف المالي المخصص للوزارات رغم الزيادة الملحوظة في الميزانية فهي زيادة لا ترقى إلى مستوى الأولوية التي يجب أن يحظى بها هذا القطاع الإجتماعي المهم لأن جزءا مهما من هذه الزيادة مخصص للأطباء والممرضين، إننا نخشى من أن يتحول الخطاب المتداول والذي ينحو إلى ترديد شعار الصحة للجميع إلى وسيلة للإستهلاك خاصة حينما يتعلق الأمر بالعالم القروي والتجمعات السكنية بالمدن اللذان يفتقران إلى الخدمات الصحية وقد يضطر السكان إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المستوصفات أو المركز الصحي الذي يبقى عديم الفعالية، أمام افتقاره إلى أبسط الشروط الصحية، إننا نعتقد أنه يجب إنصاف العالم القروي والتجمعات السكنية المحدثة داخل المدن وذلك بتعزيز الجهود والمنجزات لتحسين الإستفادة من العلاجات الطبية عن طريق متابعة برنامج التغطية الصحية من خلال إنشاء مجموعة من المؤسسات وتوفير الأطر الطبية الكافية عبر التوزيع الجغرافي ومختلف تلك المكونات وفق مقاييس عادلة تتوخى مراعاة التوازن بين الوسطين الحضري والقروي وتوفير مختلف التخصصات في كل الأقاليم وتوزيعها بشكل عادل وتوجيه مشاريع البنية التحتية الصحية والتجهيزات لفائدة المناطق التي تفتقر إليها أو المهمة مع تصحيح التفاوت والفوارق بين الأقاليم والجهات وتدعيم المراقبة الوبائية والرفع من مستوى التقصيات ووسائل التشخيص والعلاج.

إن واقع الصحة في المدن لا يختلف كثيرا عن مثيله في البوادي، فمجال التغطية الصحية ضيق بفعل التجهيزات الأساسية لذا يتطلب تحديد الشبكة الإستشفائية ومحاربة الأمراض المعدية عن طريق حملات التوعية ومراقبة جودة الأدوية وثمنها وفي انتظار عرض الحكومة على مجلسنا الموقر لمشروع التغطية الصحية سيكون من شأنها تمكين فئة واسعة من المواطنين من التأمين الصحي.

- رابعا : المندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أما بخصوص الميزانية الفرعية للمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير فهي تشكل مناسبة نغتنمها للإعتراف بالجميل عن الخدمات الجليلة التي أسدتها هذه الشريحة من المقاومين وجيش التحرير لوطنهم كما تمثل وقفة اعتزاز وإجلال أمام جسامة التضحيات التي ضحوا بها من أجل تحرير بلادنا وجعلها تتبوأ المكانة اللائقة بها بين الأمم إننا ننطلق من مبدإ الدفاع

عن الوطن ينبع من الشعور الوطني الذي لا يتوخى من وراء ذلك تحصيل حوافز أو مكاسب مادية ، بقدر ما يستجيب للتلقائية، والحس الوطني المرهف، الذي نشأ عليه المغاربة حول تاريخهم الطويل والعريق بالأمجاد فإننا في ذات الوقت نرى أنه من الواجب على هذا الوطن أن يلتفت بكل العناية إلى هؤلاء الذين استرخصوا كل غال ونفيس دفاعا عن الوطن من أجل تكريمهم والإعتراف لهم من أجل ما أسدوه من معروف لبلادهم وإننا نسجل بكل اعتزاز العناية التي حظوا بها من طرف الحكومة السابقة، بتعليمات من صاحب الجلالة نصره الله والتي تجلت في التحصيل المادي الذي طرأ على التعويض الإجمالي الذي استفادت منه هذه الشريحة وفي الختام ورغم ادعاءات الحكومة لأن المسألة الإجتماعية في هذه الميزانية تحتل موقعا متميزا ضمن اهتماماتها برصد نسبة من 47% من الميزانية العامة لبعض الوزارات ذات البعد الإجتماعي من بينها القطاعات السالفة الذكر فإن هذه النسبة غير صحيحة إذا حذفنا الزيادة في الأجور المقرر في ظل الحكومات السابقة والإعتمادات المخصصة لمشكل جرادة فإن النسبة الباقية للمرافق الإجتماعية تكون قد تراجعت حتى عن النسبة العادية، 45% هذه الميزانية العامة، لهذه الأسباب وأمام هزالة الميزانيات المرصدة لهذه القطاعات التي هي دون مستوى الطموحات فإننا سنصوت ضد هذه الميزانية وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم السيد محمد بارقية، الكلمة الآن للمستشار السيد أحمد المالكي عن فريق الإتحاد الدستوري :

* المستشار السيد أحمد المالكي :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمان الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الإتحاد الدستوري بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة التعليم بمختلف فروعه باسم السنة المالية 99/2000، هذا تدخل في قطاع هام يحظى باهتمام خاص من طرف مكوناته الأم ألا وهو قطاع التعليم الذي نعتبره قطاعا استراتيجيا ومجالا حيويا يمثل مدخلا أساسيا لكل عملية تنموية شاملة، فبعد أربعين سنة من الإستقلال لازلنا نسمع عن تعميم التعليم ولازلنا نتخبط في لغة الدرس التي تختلف من الإبتدائي إلى الثانوي والجامعي وأن المتتبع لأوضاع التعليم ببلادنا يلاحظ :

- **أولا:** تدني مستوى التعليم وانتشار الأمية وتفشي البطالة في أوساط حاملي الشهادات العليا،
- **ثانيا :** عدم ملاءمة النسق التعليمي التربوي مع المحيط الإقتصادي والإجتماعي،
- **ثالثا :** انتشار اليأس والإحباط والتذمر والإنصداد في أوساط الطلبة،
- **رابعا :** تدهور أوضاع رجال التعليم سواء المادية منها أو المهنية أو المعنوية، خصوصا بعد تجميد الأجور والمعاشات والترقيات الداخلية،
- **خامسا :** تأزم النظام التربوي التعليمي نتيجة السياسات المتتبعة من قبل الوزارات المتعاقبة عليه،
- **سادسا :** غياب أية إرادة حقيقية للحكومة وتجاهلها المطالب المستعجلة للعاملين في القطاع والتي تقدمت بها الجامعة الوطنية لقطاع التعليم، وإذا كنا جل وزراء الحكومة الحالية يروقهم ترديد عبارة الإرث الثقيل فإننا من باب التذكير نعيد إلى الأذهان وليعلم الرأي العام أن قطاع التعليم منذ الإستقلال ولحد الآن لم يقم بتسييره سوى المسؤولون من مواقع سياسية لهيآت كلها الآن ممثلة في الحكومة ونتساءل أهي صدفة أم ميعاد فيجب أن هذه الهيآت تعرف مسؤوليتها في هذا الإرث علما أننا في الإتحاد الدستوري ومن باب المسؤولية والنزاهة الفكرية لا ننظر إلى هذا الإرث من جوانبه السلبية فقط وبهذه المناسبة نثمن مبادرة جلالة الملك حفظه الله وأيده بإنشاء لجنة لتدارس أوضاع التعليم من أجل بلورة ينثاق وطني يرقى بهذا القطاع ويجنبه الإنزلاقات النابعة من الحساسات السياسية التي غالبا ما كانت بتموقعاتها تتبنى نظرة موضوعية وشمولية باتجاه هذا القطاع.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

لقد أضحى لنا لزاما علينا أن نحدد الغايات من نظامنا التربوي والتعليمي في ظل التطورات التي يعرفها مجتمعنا في كثير من المجالات ولقد أصبح تكوين المواطن على نحو يجعله قادرا ومبدعا ومندمجا وفي ذات الوقت يمنح مما يكون هويته ويتواصل بسهولة مع الآخر ومما يستدعي الإهتمام أن وزارة التربية الوطنية لحد الآن لم تحدد الغايات من منظوماتنا التربوية بشكل تكون معه قادرة على ترجمة تلك الغايات إلى أهداف وأغراض وبيداغوجية لذلك نتساءل في إطار حكومة التناوب، ما هي الغايات من منظوماتنا التربوية ونحن على أبواب الألفية الثالثة، وهل تتوفر هذه الوزارة على منظور متكامل لتأهيل تعليمنا إلى مستوى الرهانات والتحديات في المعارف والأفكار والمهارات تحل محل مواد الخاصة الضرورية لكل عملية تنموية وهل ستمحو الوزارة باتجاه التعليم الأساسي لأبنائنا بما يؤهله لاقتحام مختلف مجالات التكوين وتوجيههم نحو معركة التحرير والتنمية والتطور لأن هناك إجماعا لا تشوبه شائبة حول تخلف تعليمنا وقصوره عن الإستجابة لتحولات العصر واحتياجات سوق العمل و لعل الجميع يتذكر الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى اللجنة المكلفة بإصلاح التعليم ركز جلالته على شرطين أساسيين لإنجاح رهان التعليم شرط التربية والتكوين، وبدونهما يظل بدون شك وطنا حديث التخلف والأمية والبطالة ولا رهين سوق الشغل محكوم بالعجز والإفلاس، وإن المراهنة على إنجاح التعليم منا ونحن نخوض معركة الجهة واللامركزية، أن نسعى بشكل حثيث نحو توجيه مناخ التعليم والتربية وفق خصائص هذه الجهة أو تلك ونعتقد أن خطاب صاحب الجلالة المشار إليه أعلاه قد أشار إلى ضرورة مراعاة التخصصات مثل الفلاحة والصناعة التقليدية والخدماتية بمعنى أن يتم التفكير في وضع نظام التعليم المهني يستجيب لنظام سوق العمل وما دامت كل جهة من جهاتنا تمتاز بخصوص قطاعية معينة إما بالفلاحة أوالصيد البحري أو السياحة أو الصناعة الحديثة أو التقليدية فإن تكييف منظوماتها التعليمية وفق متميزات هذه الجهة سيأهلها إلى تحقيق نتائج إيجابية سواء على مستوى الإنتاج أوالمردودية أو الجودة وعموما فإننا نحتاج إلى تفكيك منظوماتها التربوية حتى يتسنى لنا إعادة تركيبها من جديد مما ينسج مع وضعنا المحلي والجهوي والوطني ومع رؤيتنا الشمولية للحياة والمواطنة إن المراهنة على إنجاح التعليم ستستوجب أيضا اتخاذ موقف واضح إزاء إشكالية التعريب فلا يعقل أن نستمر في الوقت الحالي الذي يمثل لحظتين متنافرتين بين التعليم العالي والثانوي، إن التأكيد على أهمية لغتنا الوطنية كإحدى مكونات الذات أمر ضروري ولا نجادل فيه ولكن من الضروري تلقين اللغات الأجنبية على نحو يجعل التلميذ قادرا على أن يتواصل بسهولة مع الثقافات الأخرى للإستفادة والإفادة وبالنسبة للدور الأكاديمي فإننا نلتمس إعادة النظر في أدوارها حتى لا تظل مقتصرة على الإشراف عن الإمتحنات لبرقى إلى مستوى إعداد الدراسات والبرامج المفتحة على محيط المؤسسات في اتجاه أغنى وتفعيل التعليم الجهوي يتلاءم وخصوصيات الجهة وتتكامل معها ومن حيث العناية بأوضاع رجال التعليم يبقى ضروريا تصفية الملفات الخاصة للذين لم يشملهم بعد حق الترقي وإعادة النظر في الأجور وتوحيد المعاشات، السيد الرئيس إننا نرى أن التعليم العالي يعاني من مشاكل عديدة تبدأ بضعف بنيات الإستقبال لدى المؤسسات الجامعية حيث نلمس نقصا في التجهيزات والمرافق الضرورية ومختبرات البحث وخزانة الكتب والمراجع كما يعاني الطلبة من جراء عدم التساوي في الفرص من حيث المنح، الإيواء في الأحياء الجامعية والواجبات الغذائية بالإضافة إلى مشكل النقل وغيره من العوامل التي تؤثر سلبا على نفسية الطلبة ومردوديتهم وبخصوص أوضاع التعليم العالي نلاحظ في فريقنا أن أي إصلاح لأوضاعه إنما يتم بمنظور شخصي ينتهي العمل به بمجرد تسليم الوزير الجديد لمهامه دون عملية تقويم ومتابعة للمسار الذي سار فيه الإصلاح السابق مما يجعل من تعليمنا العالي مختبرا للتجارب وعدم الإستقرار وعدم ملاءمة البرامج والمناهج المتبعة مع شروط التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي والسياسي للبلاد، مما جعل الجامعة قادرة على التفاعل مع محيطها الخارجي وعدم ملاءمة مضامين التعليم الجامعي مع شروط التنمية وسوق الشغل بالرغم من أن الجميع واع بضرورة انفتاح الجامعة على محيطها مما تسبب في معضلة باطلة الخريجين من حملة الشهادات العليا وبخصوص

التحاق التلاميذ ببعض المعاهد العليا ينبغي إعادة النظر في إعادة طرق الالتحاق بها خاصة وأن اعتماد مستخرجات النقط لا تكون عادلة صحيح أنه ينبغي أن نكرم المتفوقين بإعطاءهم منحا استثنائية ولكن في ذات الوقت ينبغي وضع معايير وشروط تتحقق فيها شروط مبدإ تكافؤ الفرص وتراعي مبدإ الجهوية والمساواة في البكالوريا والمباراة.

السيد الرئيس،

لقد آن الأوان لتوحيد التعليم العالي وإحكام التنسيق بين المعاهد المشتتة بين مختلف الوزارات كما أنه آن الأوان لطرح مشكل تمويل البحوث العلمية وتشجيعها وإيلائها مكانة هامة في السياسة الحكومية للبحث عن صيغة الشراكة بين الجهات والمعاهد العلمية والمؤسسات الصناعية والإنتاجية باعتبارها من العوامل الأساسية في عنصرنا للخروج من دائرة التخلف.

السيد الرئيس،

نظرا لما رصدت لهذه الوزارة من ميزانيات ضئيلة لا تستجيب لطموحات القطاع ولا للأدوار المنتظرة منها وفي غياب منظور شمولي لإصلاح التعليم وتطويره فإننا نصوت برفض هذه الميزانية وشكرا(تصفيقات)

سأنتقل إلى ميزانية الثقافة والإتصال والأوقاف والشؤون الإسلامية،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الإتحاد الدستوري لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الثقافة ووزارة الإتصال ووزارة الأوقاق والشؤون الإسلامية وإنها لمناسبة سانحة لمناقشة السياسية العامة للحكومة وفي هذه القطاعات ونظرا ولكون الإعتمادات الخصصة لها في هذه الميزانية ضئيلة لا تستحق أية مناقشة :

- أولا، بالنسبة لقطاع الثقافة : إن القيم التربوية في أي أمة من الأمم ترتبط ارتباطا عضويا بثقافتها فإذا انفصلت عنها وتم إدماجها في ازدواجية ثقافية ثم تركها أي القيم التربوية عرضة للغزو الثقافي تنزع منها الفعالية في صيانة الشخصية القوية وصنع الواقع الحضاري السليم لتلك الأمة فعندما اكتسح الغرب العالم سياسيا كان بذلك بواسطة الإعلام عبر قنوات ثقافية فهذا القطاع أصبح يعرف اهتماما متزايدا في ظل التحولات التي عرفها على مستوى الفكر الشئ الذي أدى إلى ضرورة الوعي بالمقومات الثقافية والروحية لدى كافة الأمم ونفس الشئ بالنسبة لبلادنا لذا نسأل السيد الوزير على المخطط الذي أعده لمواجهة هيمنة الغزو الثقافي العالمي الذي دخل بيوتنا بدون استئذان وماذا أعد ليحقق لنا الأمن الثقافي موازاة مع الأمن الإجتماعي والإقتصادي، وفي هذا الإطار نتساءل إلى أي حد تجاوبت وزارتكم مع توصيات المجلس الأعلى للثقافة ولماذا لم يقع التجاوب مع المجالس الجهوية التي تم إحداثها في سياق بناء آليات لبناء العمل الثقافي جهويا ونسأل السيد الوزير عن الإمكانيات المرصودة لدعم العمل المسرحي المغربي وتكريم رجالاته، كيف توزع منح العروض المسرحية ومن يستفد منها.

إن بالنسبة للمآثر التاريخية والتراث العمراني لبلادنا المتنوع بتنوع الحقب التاريخية والحضارة التي تعاقبت على المغرب، فهو يعاني من التآكل والإهمال والنسيان فهل هناك مصدر للتعريف به وهل الوزارة تتوفر حاليا على خريطة أثرية أم أن الوزارة تكتفي باستخلاص مداخيل في إطار صندوق العمل الثقافي وصرفه في أمور أخرى، وأخيرا هل سيتواصلون بلورة مفهوم الثقافة الإقتصادية للمواطنين بشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المشروعات الثقافية وخاصة في مجال المآثر التاريخية الذي أصبح أمرا مطلوبا للمساهمة في تدعيم هذا القطاع وإنقاذ المآثر التاريخية.

- ثانيا : وبالنسبة لوزارة الإتصال، إيمانا بأن الإتصال والإعلام عنصرين من أهم العناصر التي أصبحت تلعب دور فعال في التطوير، والتواصل الذي يشكل أبرز مقومات التنمية وإحدى وسائل العصر في الدفاع عن مصالح الشعوب وطموحاتها وما يلعبه من دور إيجابي في توعية المواطنين وفي المجالات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية فأين نحن ممّا جاء في التصريح الحكومي وماذا تحقق منه، فسأبدأ بالموارد البشرية العاملة في هذا القطاع

من صحفيين وتقنيين وإن جئت في الأخير فيما جاء في التصريح الحكومي في هذا الصدد إيمانا منا بأن ربح رهان الحداثة يقتضي ثقافة جديدة يحتل فيها العنصر البشري موقعا مركزيا، فكيف نطلب من الصحفي العطاء والمساهمة الفكرية والثقافية من أجل خلق فضاء إعلامي متواصل ومستمر تطبعه الموضوعية والإستقلالية وهو يعاني من مشاكل شتى تخص ظروف عمله وضعف أجرته وجمود ترقيته وانعدام الحوافز لديه، لهذا نقترح لتدارك هذه الأوضاع اتخاذ قرار استعجالي واستثنائي كالذي اتخذ بالنسبة لرجال التعليم والصحة قصد إلغاء نظام الكوطة لأن البنيات التراتبية لأصناف العاملين والوضع الحالي للإذاعة والتلفزة لا يسمح بخلق مناصب شغل جديدة حتى يمكن توفير إمكانية الترقية وفق نظام الكوطة.

ثانيا : إيجاد صيغة للعمل تأخذ بعين الإعتبار خصوصيات عملهم التي تختلف عن غيرهم من الموظفين لا من حيث الوقت فهم يعملون أيام الأعياد والعطل أو المخاطر التي يواجهونها أما بالنسبة للصحافة المكتوبة فيجب تشديد المراقبة على صحف الرصيف لأنها تمس بسمعة المهنة وكذلك الأمر بالنسبة لبعض الصحف الأجنبية لكونها تنشر ما يمس بالحياة، وخرق القيم الدينية وبالنسبة للدعم المخصص للصحافة فإنه غير كاف كما أن المقاييس المعتمدة للإستفادة منه غير واضحة وبالنسبة للإذاعة والتلفزة فهذا المرفق العام يعاني من قدم تجهيزاته وتجاوزها ومن ضعف البث الإيذاعي وخاصة بالنسبة للأقاليم الجنوبية، فلا بد من تقويته وإغناء البرامج باللهجات وخاصة اللهجات الحسانية في إطار الإستثمار الإعلامي خدمة للمصلحة العليا للبلاد في هذا التعريف بالقضية الوطنية مع فتح قنوات إيذاعية ولغات متعددة للرد على كل المغالطات الضارة ببلادنا كما يجب إنتاج برامج خاصة توجه أساسا لأبناء جاليتنا بالخارج تبرز المقومات الحضارية والثقافية والدينية لمجتمعنا بشكل يجعل هذا الجيل على صلة وثيقة بالوطن روحا وفكرا.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نؤمن في فريق الإتحاد الدستوري بالمبادرة الحرة في جميع المجالات الإنتاجية ومنها تشجيع الإستثمار في الفضاء السمعي البصري كما نؤمن باللامركزية كفكر وكثقافة وكخيار ونعتقد أن خلق قنوات تلفزية جهوية أصبحت ضرورة ملحة للتعريف أكثر بالخصائص الجهوية لكل منطقة على حدى.

ثالثا : بالنسبة لقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، إن قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية هو القطاع الوحيد الذي ظل محتفظا بمقوماته المادية والمعنوية سواء قبل الإستقلال أو بعده ولم يكن في إطار الميزانية العامة إلا من حيث الدعم الذي تمنحه الدولة لهذا القطاع وفي نظر فريقنا فلقد واجه قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية تحديات كبيرة أولا في عهد الإستعمار في ظل السياسة الرامية إلى تشويه الإسلام ومحاولة إخراج المغاربة عن دينهم الحنيف وهي اليوم تواجه بعض التيارات والإنزلاقات الفكرية في اتجاه التطرف، لا يسعنا في فريق الإتحاد الدستوري إلا أن ننوه بالمجهودات التي تقوم بها هذه الوزارة في نشر الدين الإسلامي وخدمته والحفاظ عليه كما نسجل بارتياح الإستجابة لطلب فريقنا في تحسين أوضاع القيمين الدينيين، بالرفع من قيمة التعويضات المخصصة لفائدتهم ولازلنا نلاحظ أنها ليست كافية لتعزيز القدرة المالية لكافة القيمين، وخاصة المعوزين منهم وتوحيدها إن أثر وضعية القيمين على المساجد تجعلنا نثير وضعية المساجد ضروري إصلاح البعض منها وترميم البعض الآخر، وإحداث مساجد جديدة في التجمعات السكنية الحديثة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نسجل بارتياح التطور الحاصل في تنظيم عمليات الحج وإعداده سواء داخل الوطن أو في الربوع المقدسة فإننا ندعو إلى المزيد من بذل الجهود في اتجاه تعزيز هذه المكتسبات باحترام مواعيد الطائرات وتوفر الحافلات لنقل الحجاج وإلى المطارات ذهابا وإيابا، ووعيا منا بأهمية الدروس الدينية وبرامج الإرشاد الديني بواسطة وسائل الإعلام المسموعة والمرئية فإننا نلتمس تطويرها بما يعزز الصلة بين المواطن والقيمة الدينية والروحية خاصة بالنسبة لأبناء جاليتنا بالخارج ولكي تتطلع هذه الوزارات بمهامها من أجل تثبيت الأمن الروحي موازاة مع الأمن الثقافي والإجتماعي كان لازما على الحكومة إمدادها بالوسائل المادية الضرورية لكون هذه الميزانية

جد ضئيلة لا تستجيب لأية طموحاتنا وللأدوارالمنوطة منها لهذه الأسباب فإننا نصوت برفض هذه الميزانية وشكرا السيد الرئيس(تصفيقات)

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار السيد أحمد المالكي،

الآن ننتقل إلى فريق الحركة الشعبية نبدأ بالإستماع إلى المستشار السيد أحمد المنتصر،له الكلمة :

* المستشار أحمد المنتصر:

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الإجتماعية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة للجنة التعليم والشؤون الثقافية والإجتماعية وسأتناول بعض الجوانب من قطاع التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني بالإضافة إلى ملاحظات حول قطاع الثقافة وفي هذا الإطار نسجل المجهودات مالية جبارة يصرف من أجلها ما يقارب ربع الميزانية العامة، أي أنها تأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع الدفاع الوطني وفي البداية لا بد من توجيه تحية إكبار وتقدير إلى كافة رجال التعليم هؤلاء الذين يعملون في ظروف مختلفة وصعبة في بعض الأحيان ويتولون تنفيذ مهامهم بكل تفان وخلاص وعيا بأمانة التعليم ونبل أهدافه فبخصوص هذا القطاع لا بد من التساؤل في انتظار ما ستأتي به اللجنة الملكية لإصلاح التعليم من الوضعية الحالية لتعليمنا تتناسب الكلفة مع المنتوج التربوي الراهن، وهل وهل سيساير تعليمنا اليوم التطورات والتحولات التي يعرفها العالم في المجالات الإقتصادية والتكنولوجية الإجتماعية وهل وصلت مجهودات بلادنا إلى تحقيق توازن بين الإمكانيات والحاجيات وماذا يعرفه هذا القطاع من مشاكل وتناقضات تجعلنا أمام مرحلة تستدعي التأمل وإعادة النظر وتصحيح المسار.

السيد الرئيس،

علينا أن نتساءل كذلك ماذا نريد من التعليم وكيف نصل إلى تحقيق ذلك وهذا يدفعنا إلى إثارة واقع التعليم ببلادنا هذا الواقع الذي أصبح متجاوزا مادة وأسلوبا، ولا يمكن أن نعبرإلى الألفية الثالثة بهذا الواقع، الشئ الذي يستدعي التفكير الوطني المجرد عي كل حساسية لوضع أبنائنا على مسار التطوروالإستجابة إلى حتميات العولمة والتنافسية والشراكة بمفهومها الواسع ليصبح الفرد المغربي قادر على التعايش مع معطيات المرحلة الراهنة من عمر البشرية، ذلك أن عالم اليوم يعيش بدون حدود وإنسان اليوم بدون حدود وجواز المرور هو نوع المعرفة والتكوين فهل تسير سياستنا التعليمية في طريق تحقيق هذا الهدف، إن واقع تعليمنا وتناقضاته وتشتته معرفيا وجغرافيا، يؤكد إدراكنا لما هو مطلوب من تعليمنا وهكذا نلاحظ أننا قد اشتغلنا كثيرا بترديد المبادئ الأربعة والنقاش حولها منذ الاستقلال فحين تناسينا ما يجري حولنا إن مهمة وزارة التربية الوطنية تكتسي خطورة باعتبارها واضعة اللبنة الأولى في تفكير الطفل المغربي وبناء مرحلة أساسية لتأهيله إلى المراحل الموالية من تعليمه وإعداده ليصبح عنصرا فاعلا في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وبالرجوع إلى واقع التعليم الأولي، نلاحظ عددا من المفارقات فهناك الكتاتيب القرآنية التي لا زالت تنتهج الطرق الكلاسيكية في التلقين والمتعارف عليها قديما خصوصا داخل العالم القروي ورياض الأطفال إلتي يعهد بها إلى عدة جهات كالتعاون الوطني والشبيبة والرياضة إضافة إلى جهات أخرى وكذلك تعليم البعثات الأجنبية وهذا ما يدفعنا إلى التساؤل عن وضعية المؤسسات التي تتولى هذا التعليم إذ يلاحظ أن جل هذه المؤسسات تعمل في ظروف غير ملائمة سواء من حيث تكوين المدرسين أو حالة المؤسسة التي ما تكون غالبا فاقدة للشروط المناسبة لهذه المرحلة من التعليم، رغم مراقبة الوزارة وتعيين المتفقدين ولا نتحدث عن المؤسسات الأخرى المستوفية للشروط التربوية والتعليمية والتي تبقى ضئيلة ونخبوية، فهل هناك تفكير في إصلاح هذه الوضعية أما عن التعليم الأساسي بسلكيه الأول والثاني فكلنا يعلم أن هذا التعليم يعاني من مشاكل متعددة نختلف ما بين المدينة والقرية من جهة وما بين التعليم في المؤسسات الخاصة والتعليم العمومي إذ يلاحظ :

- **أولا** : ضعف التغطية المدرسية بالنسبة للبادية أو الأرياف كما أن الموجود من المؤسسات التعليمية لا يتوفر على شروط إرقاء تعليم حقيقي وفعال وهذا يرجع إلى انعدام أية حوافز لرجال التعليم التعليم العاملين بالبوادي والذين يبذلون مشاق وتضحيات ليست كباقي زملائهم بالمدن والمراكز الحضرية حيث يلاحظ شبه غياب المراقبة التربوية والتأطيرية إلى جانب ذلك وضعية سكان البوادي التي تتطلب تشجيع الدولة لهم من خلال تقديم المساعدات والتغذية إلى غير ذلك مع تكثيف حملات التوعية عند كل موسم، وهناك ضرورة إعادة النظر في طبيعة الخريطة المدرسية بالعالم القروي، التي يطبعها التشتت الذي ينتج عنه وجود حجرات متباعدة لا تسمح باحتكاك رجال التعليم وتبادل الخبرات فيما بينهم وهذا الدافع يحدد المصير المعرفي والتربوي لما يناهز نصف سكان المغرب، فهل هناك حلول لهذه الوضعية، ولا بد من إبداء ملاحظة نعتبرها هامة تتعلق بنفسنة رجال التعليم بالعالم القروي الذين يعتبرون أنفسهم يؤدون فترة من التجنيد بعد تخرجهم من مدارس التكوين وهذا يؤدي حتما إلى عدم الإستقرار والإحساس بأن ما يقضيه رجل التعليم من سنوات بالبادية مرحلة عابرة بدل أن تتوفر بالبادية ظروف تجعله مواطنا مندمجا في هذه البيئة ومرتاحا بالعمل بها وهنا نطرح على سبيل الإشارة تعيين المعلمات بالبادية وما يترتب على ذلك من انعكاسات سلبية على مردودية التعليم في البادية فالكل يعلم ما تتعرض له مدرسات البادية من حوادث مؤسفة ومؤلمة في بعض الأحيان في غياب وسائل النقل وانعدام السكن وبعد عدد من المؤسسات عن ا لدواوير وفقدان الأمن.

أما عن المرحلة الإعدادية للعالم القروي فإن المشكل يزداد تعقيدا ذلك أن سياسة بناء الإعداديات وتقريبها من المواطنين أصبح من الحقوق المشروعة بالبادية والمسلم بها وإذا ما رجعنا إلى ما تم إنجازه لحد الآن فإننا نلاحظ جل هذه الإعداديات تعطي حاجيات قروية متباعدة هذا في الوقت الذي لا تتوفر فيه هذه المؤسسات على داخليات ومساكن للعاملين بها الشئ الذي يدفع بأطفال البادية إلى العزوف عن الدراسة وبالتالي تهدر المجهودات المبذولة في هذا الشأن والخاسر الأول فيها هو التلاميذ بالبادية وبهذه المناسبة نتساءل أيضا هل هناك تفكير جاد وواضح توفير تغطيات مناسبة لمؤسسات التعليم الإعدادي بمختلف مناطق العالم القروي للدفع بأبناء البادية من الإستفادة من هذه المرحلة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

أكتفي بهذه الملاحظات وأنتقل إلى التعليم الثانوي والتقني فبخصوص مرحلة التعليم الثانوي والتقني لا بد من التذكير هنا بوجوب توفير هذا التعليم لمن استطاع تجاوز متاعب المرحلة الإعدادية وهذا يقتضي المطالبة بنفس الحقوق في تقريب التعليم الثانوي والتقني من تلاميذ البادية فلم يعد من المقبول اليوم تهجير تلامذة البوادي إلى المدن الكبرى من أجل متابعة التعليم الثانوي نظرا لما يحيط بهذا الموضوع من خطورة تتجلى في اختلاف البيئة ومشاكل الإيواء والنقل وغيرها، إنها امتحانات عسيرة وتحديات كبيرة يعيشها الراغب في التعليم من أبناء البادية، أما عن التعليم التقني فإن التحولات الراهنة تفرض تعزيز هذا النوع من التعليم وتوزيعه على مختلف مناطق المغرب وخصوصا إدخاله إلى العالم القروي، الذي هو أشد حاجة إلى هذا النوع من التعليم لتطوير أساليب عمل القرويين وإدخال ثقافة التغيير والعصرنة على نشاطهم الإقتصادي والإجتماعي لقد حان الوقت للإلتفات الجاد في هذا الموضوع لخلق مجال التشغيل واستثمار اليد العاملة المؤهلة للإبداع والإبتكار المرتبطة بالمعطيات الطبيعية المحلية أما بالنسبة للتعليم الأصيل فإن ذاكرتنا لا تنسى ما ساهم به في تكوين المغاربة قبل وبعد الإستقلال ودوره التاريخي في التوعية الوطنية لذلك فإننا نهيب بالوزارة إلى إنصافه وتطويره وتجهيز مؤسساته التي كانت مركز إشعاع للتربية والمعرفة، فالعناية بهذا النوع من التعليم لا تعني تكريس الجمود والإنغلاق داخل مجالات من المعرفة التي تبدو للبعض متجاوزة وأملنا أن يتحقق له الإعتبار والمكانة المرتبطة برسالته.

وأخيرا، إذا كنا نرغب في إصلاح التعليم وتطويره وجعله قادرا على التحديات لا بد من التفكير في تحسين الوضعية المادية والمعنوية والإجتماعية للعاملين فيه، ونأتي في الأخير إلى قضية التعليم الخاص وفي هذا الإطار لا ننكر ما يساهم به هذا القطاع في تدعيم التعليم ببلادنا وتخفيف العبئ عن الدولة لكن في نفس الوقت نتساءل هل يسير هذا النوع من التعليم في طريق بحقيق الأهداف من تكريسه وفتح أبواب أمام الراغبين في الإستثمار إن ما

عرف هذا من انطلاقة واسعة في بداية الأمر قد تراجع اليوم وبكيفية ملحوظة ولم تعد نسبة مساهمته تبعث على الإرتياح من جراء نموه عموديا على حساب توسعه أفقيا وهنا يظهر أن هذا التعليم سقط في يد استثمارات مركزة سدت الأبواب عن باقي المبادرات لتصبح مطبوعة بالاحتكار وفرص الاستثمار بدل خلق مناخ منافسة متكافئة تخدم مصلحة المتعلمين المادية والتربوية إضافة إلى ظهور الطابع التجاري وضعف المراقبة والتأطير التي تضمن تعليما سليما يحقق أهداف تربوية ومعرفية ولا يمكن في أية حال أن يتم فرض الأمر الواقع بذريعة المساهمة في تخفيف العبء المالي على الدولة لذلك فإن الوزارة الوصية مدعوة إلى دراسة الكلفة والجدولة في نفس الوقت حماية للمستهلك وذلك بطرح هذه الوضعية على بساط المناقشة بين الوزارة والمستثمرين في هذا القطاع لوضعه في طريق خدمة التعليم ببلادنا وشكرا للجميع على حسن الإصغاء.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

أنتقل بكم إلى قطاع الثقافة، بخصوص هذا القطاع فإننا نعتبره في فريقنا على جانب كبير من الأهمية باعتبار رصيد بلادنا كأمة عريقة لها جذور (عرب) في أعماق التاريخ بحكم موقعها المتميز والذي جعل من هذه الوزارة الساهرة على صيانة المرجعية الحضارية ببلادنا والعناية بها إلى جانب الإشعاع الثقافي المتنوع الذي يساهم في التربية والتوعية واستثمار الفراغ فيما يبني شخصية المواطن المغربي، فهل تسير الوزارة في طريق هذا الاتجاه وهل تسعى للبلورة الفعلية لعمل ثقافي جاد وفي مستوى ما ينتظره الشعب المغربي؟

لكن لنا تفاؤل في إسناد هذه الرسالة التي هي مسؤولية سياسية إلى أحد رجال الثقافة المعروفين على الساحة الوطنية وهذا مايجعلنا نطالب بالتغيير في مسار هذا القطاع لتصبح وزارة الثقافة واجهة من واجهات الدفاع عن الذات في وقت أصبحت فيه الشعوب وأصالتها ومرتكزاتها أمام خطر اكتساح العولمة المتوحشة التي تدين كل المعوقات وتحول الشعوب إلى تجمعات استهلاكية ونتساءل هنا عن استراتيجية الوزارة في هذا الاتجاه، وفي انتظار تجسيد الطروحات والرهانات لابد من إثارة الانتباه إلى الجوانب التالية :

- **أولا** : العناية بالمآثر التاريخية في مجموع التراب الوطني، وخصوصا داخل العالم القروي حتى يبقى المغرب متوفرا على شهادات حضارته وعبقريته هذه المآثر التي أصبحت تتلاقى وتتساقط أمام مطرقة الطبيعة والإهمال بحجة انصراف الدولة إلى أولويات اقتصادية واجتماعية ايمانا منا أن الحاضر بدون ماضي كشجرة بدون جذور، كما أن الماضي بدون حاضر سيجعلنا عروقا بدون أوراق،

- **ثانيا** : العناية بالتراث الوطني والفنون الشعبية بالتنقيب عليها ورعاية الموجود منها، ذلك أن مناطق واسعة من المغرب لا زالت تنتظر العناية بكنوزها الثقافية لاسيما تلك التي زالت تعيش في منأى عن المسخ والابتذال والغزو المتعدد والمتنوع من أجل المحافظة على رصيدها ومميزاتها وأصالتها، وارتباطها بالجذور التاريخية والطبيعية والذاكرة الشعبية المحلية.

- **ثالثا** : العناية بدور الثقافة وتعميمها على مجموع التراب الوطني سيما بالفضاء القروي الذي لازال يعيش في غياب مراكز ثقافية والتي وإن وُجدت، فلا تتوفر على المصادر الثقافية، والتجهيزات الضرورية، وهنا أشير بالمناسبة إلى دار الثقافة بقلعة السراغنة هذه الدار رغم الإقبال المتزايد عليها ورغم خصوصيتها ورغم موقعها في مركز يشع بالثقافة والحضارة نرى أنها تحطمت سقوفها وانشقت جدرانها، وأصبحت تنذر بالخطر، مما يستوجب إعادة بنائها وإصلاحها وترميمها باستعجال.

- **رابعا** : العمل على توزيع محطات النشاط الثقافي عبر الجهات والأقاليم وتقريبه من المواطن.

- **خامسا** : مساعدة الجمعيات الثقافية، وحل مشاكلها المادية لنتمكن من تحقيق أهدافها وتوفير وسائل التحفيز الثقافي لها، وأملنا أن تنعكس عملية هيكلة هذه الوزارة على جعلها فعلا الوزارة الأمينة على الرصيد الثقافي الوطني والباحثة بكل اهتمام على توظيفه والتعريف به ورعايته واستثماره وتدعيم النشيطين والباحثين فيه، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته (تصفيقات.....)

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد المستشار أحمد المنتصر على مساهمته القيمة

ننتقل إلى تدخل المستشار السيد محمد اليحياوي.

* **المستشار السيد محمد اليحياوي :**

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

اسمحوا لي بداية أن أساهم في هذا النقاش الهام بمداخلتين تتضمنان ملاحظات بسيطة حول موضوعين، الأول يهم وزارة الصحة والثاني وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

السيد الرئيس،

باسم فريق الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية، يشرفني أن أشارك في مناقشة السياسة الحكومية في موضوع الصحة بمناسبة عرض ميزانية القطاع للسنة المالية 99 - 2000، بداية لابد من التذكير بأن قطاع الصحة في بلادنا لازال ينظر إليه كقطاع غير منتج وبالتالي لا يسترعي الاهتمام الكافي لسد الحاجيات وبالأحرى اعتباره قطاعا استثماريا، إن مستوى تقدم الدول يقاس بالقيمة التي تعطيها الدولة لمواطنيها في جميع الميادين، فأي قيمة يحظى بها المواطن المغربي إلى الخصاص المسجل في الميدان الصحي بجميع مرافقه في المدن والبوادي، يرمز إلى عدم اهتمام الحكومة بالمواطن المغربي، فسكان البوادي لايعرفون من التغطية الصحية إلا الشيء القليل بسبب هشاشة وضعف التجهيزات بالعالم القروي وحتى الحملات الموسمية التي تقوم بها أحيانا بعض المنظمات تبقى بعيدة كل البعد عن حاجيات هذه الساكنة علما أنها تكون في أغلب الأحيان حملات عابرة وموجهة فقط إلى بعض الأمراض وبعض الأوبئة المعدية، لذلك فإننا في فريق الحركة الشعبية نسجل بكل أسف غياب تدابير ناجعة عملية للحكومة من شأنها أن تمكن المواطنين من الاستفادة من الخدمات الطبية والتغطية الصحية بشكل يضمن العلاج لساكنته بالجودة المطلوبة إننا ندعوكم السيد الوزير إلى ضرورة تقريب العلاج من هؤلاء المواطنين وضمان الصحة لهم، من خلال توفير مستوصفات مجهزة وأدوية وتأطير مناسب، إن تمركز المستشفيات العمومية الكبرى ومراكز الاستشفاء في المحاور الحضرية المعروفة واهتمامها لاعتماد التسيير والتجهيز يجري على حساب عموم تغطية التراب الوطني وعلى حساب المنشآت الصحية المتوسطة والصغيرة التي تتولى الوقاية والعلاج الأولي وتحقق من مشاكل التنقل إلى المدن الكبرى ومن الضغط الحاصل على المستشفيات المركزية علما أن العديد من المرضى لا يتوفرون حتى على مصالح التنقل فبالأحرى مصاريف العلاج، إن المغرب المقبل على دخول الألفية الثالثة التي تحكمها العولمة والمنافسة والانفتاح والتبادل الحر يجب أن يتوفر على بنية صحية صلبة تجعل من أبنائه مواطنين قادرين على الإنتاج والمنافسة وهو أمر يفرض النظر في الاختلالات الحقيقية التي يعاني منها قطاع الصحة سواء على مستوى القطاع العام أو الخاص، علما أن القطاع الخاص تحول مع الأسف إلى سوق بدون مراقبة أو ترشيد رغم دوره ومساهمته الهامة لخدمة صحة المواطنين فهناك العديد من المركبات الصحية والمصحات التي تفرض أثمانا دون أية مراقبة، أما على مستوى الأطباء الأخصائيين فإن عملهم لا يزال مركزا في مناطق معنية ولا يستفيد كل المغاربة من خدماتهم وإن فكرة إحداث مستشفيات جهوية متعددة الاختصاصات ستمكن من تعميم الاستفادة، لذلك ندعو إلى بلورة هذا التفكير من أجل تعزيز اللامركزية واللا تمركز الحقيقي.

لقد سجلنا السيد الرئيس في الميزانية التي نودعها 98 - 99 والتزام السيد الوزير بمضمون البرنامج الحكومي الذي أعطى الأولوية للقطاع الصحي واعتبره من أهم القطاعات حيث قدم لنا برنامجا وإصلاحا يرتكز على المحاور التالية:

- أولا، تحسين التغطية الصحية وتصحيح الفوارق.
- ثانيا، وضع نظام لتمويل الخدمات الصحية.
- ثالثا، دعم برنامج إصلاح وتسيير المستشفيات.
- رابعا، نهج سياسة دوائية اجتماعية ناجعة.

وأخيرا توظيف أمثل للموارد البشرية واليوم وبعد مرور أكثر من سنة على رأس هذا القطاع تساءل ماذا حققت من هذه البرامج وماهي حصيلتكم طيلة هذه الفترة، إن قطاع الصحة العمومية لم يعرف أي تحسن يذكر وإن دراستنا للأرقام التي تتضمنها الميزانية

المرصدة لهذا القطاع بالنسبة للسنة المقبلة حيث لم تتعدى 4٪ من الميزانية العامة و1٪ من الدخل الوطني الخام تؤكد بالملموس أن الوضع الصحي ببلادنا مرشح للمزيد من المتاعب ويبقى من المنتظر المتضرر الأكبر هو العالم القروي والأحياء الشعبية المكتظة والمنتشرة على جنبات وهوامش المدن وعلى ذكر أرقام الميزانية فإننا نتأسف للتخفيض الذي مس الاعتمادات المرصدة للمستشفيات الجامعية والذي بلغ منذ توليكم المسؤولية تسيير هذا القطاع 14٪ علما أن هذه المستشفيات بجانب البحث العلمي المفروض أن تقوم به فإنها تعد قبلة لكل المواطنين فأي تطبيب وأي بحث نريده لبلادنا، إن هذه المستشفيات أصبحت تؤدي خدمات دون المستوى المطلوب مما أرغم المواطن أيا كان على المساهمة بما لايقل عن 50٪ من تكلفة التطبيب نتأسف كذلك للتخفيض الذي مس الاعتمادات المرصدة للأعمال الاجتماعية وللتوزيع غير العادي للغلاف المالي المرصود للجهات وعن توزيع وهو توزيع يضرب في العمق سياسته اللامركزية، نسجل عدم تمكنهم من إخراج الخريطة الصحية إلى حيز الوجود علما أن هذه الخريطة تعد في نظرنا أداة أساسية لعقلنة وترشيد الموارد المادية والبشرية، نسجل كذلك عدم إشراك وزارة الصحة في مسلسل مناقشة دراسة موضوع التغطية الصحية الإجبارية التي لازالت لم تخرج إلى حيز التطبيق، رغم الدراسات المستمرة منذ سنين، نسجل كذلك وبكل أسف عدم حدوث أي تغيير في سياسة صناعة وبيع الأدوية، رغم التنبيهات والملاحظات التي قدمناها حول هذا الموضوع خلال مناقشة ميزانية السنة الفارطة فانقطاعات الأدوية لاتزال مستمرة واستيرادها لايزال قائما وبشكل فوضوي ولا يخضع لأية معايير علما أن أثمانها في تصاعد يتعدى الطاقة الشرائية للمواطنين، نسجل أخيرا تفاحش انعدام ظاهرة الأمن وغياب النظافة بالعديد من المستشفيات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

إننا مع ترشيد الميزانية ومحاربة التبدير الهادف إلى محاربة التلاعبات وليس انخفاض نوعية وحجم الخدمات الصحية، فالمستشفيات الجهوية تعيش اليوم نقصا هاما في التجهيزات والبنيات التحتية، فالكفاءات الطبية متوفرة، لكنها لا تتوفر على وسائل العمل، فبالرغم من التحسين الذي عرفته الأوضاع المادية لرجال الصحة والذي نسجله إيجابيا لا يمكن أن يترجم إلى تحسين الخدمات الصحية إلا بتوفير ظروف ملائمة. إننا السيد الوزير ومن خلالكم الحكومة نحملها مسؤولية الوضعية المزرية التي أصبح عليها القطاع الصحي فعليكم أن تلتزموا بما وعدتم به وأن تبحثوا عن الحلول الكفيلة بتمويل هذا القطاع وبالنهوض به إلى المستوى الذي يتطلبه المواطنون.

المداخلة الثانية تهم قطاع التعليم العالي ونستخلص بعض الملاحظات التي تهم هذاالقطاع الاستراتيجي والحيوي وفي البداية نسجل ملاحظات أولية تتعلق بانتقادات السيد الوزير نفسه لوضعية التعليم العالي والبحث العلمي والتي يمكن تلخيصها بما يلي :

- أولا: ضعف الفعالية والمردودية التي تؤدي إلى مغادرة 60٪ من الطلبة دون الحصول على أية شهادة، كما أن 52٪ من الطلبة لايتجاوزون السلك الأول.

- ثانيا، انعدام المرونة في وضع البرامج، وانعدام الجسور بين التخصصات.

- ثالثا، تكوين عام ونظري لايتطابق مع حاجيات التشغيل.

- رابعا، انعدام أي بحث علمي هادف وفاعل باستثناء بعض الشهادات الشخصية، أضف إلى هذا التسيير الإداري الممركز بكل مساوئه زيادة إلى الوضعية المأساوية التي يعيشها الطلبة، هذه هي حصيلة سنة من التفكير، إنها حصيلة أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها دون مستوى المرحلة ودون تطلعات الوزارة في التشخيص والدراسات وإبراز العيوب واستعراض السلبيات وتجديد النوايا على حساب التماطل الناتج ربما عن عدم وضوح الرؤية ولا يمكن تجميد أية مبادرة في انتظار ما ستخرج به اللجنة وبالتالي توقيف المبادرة في اتخاذ القرار وتحريك آليات الإصلاح حتى في القضايا الآنية.

السيد الرئيس،

لا حاجة إلى التذكير بأن التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر هو قاطرة التنمية وآلية التقدم وضامن الاستمرارية في عالم

تتحكم فيه التكنولوجيا، عالم تتحكم فيه الدقة والسرعة في آن واحد، عالم المنافسة الشرسة هذا العالم الذي انقسم بفعل هذه العوامل السابقة الذكر إلى قسمين : قسم تابع مستهلك ومجرور، القسم الثاني : قسم متحكم في القيادة والتوجه بعد احتكاره لآليات البحث والإنتاج فأي منهما نريد لايمكن للمغرب الذي ينفق ولعقود طويلة مايقارب ربع الميزانية العامة للدولة على التعليم، أن يبقى سائرا في توجهات واختيارات تربوية أصبحت متجاوزة، توجهات أدت إلى تخريج أفواج العاطلين حملة الشهادات العليا ومع ذلك لاتتوفر فيها الشروط التي يمليها سوق الشغل، إن الشعب المغربي المتفتح على العالم بفضل موقعه الجغرافي واستقراره السياسي يتابع عن كثب خطواتنا جميعا برلمانا كنا أو حكومة وينتظر إجراءات عملية، إنه يتطلع إلى غد أفضل ويطمح إلى الاستمتاع بكل مايراه من حوله قريبا كان أو بعيدا وإن الخطاب الفضفاض والتحليل النظري لايجدي شيئا فكل أسرة مغربية إما بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة تواجه معضلة البطالة الجامعية ولا فائدة في التمييز بين الماضي والحاضر فالمشكل قائم اليوم أكثر مما كان عليه البارحة، إن المجتمع المغربي ينتظر منا اليوم تعليما نافعا، إذا لم أقل علما نافعا يؤطر لتكوين جيل الغد، جيل الألفية الثالثة فكيف يمكن تحقيق ذلك، إن الحكومة مطالبة بالإسراع في اتخاذ تدابير جريئة لإصلاح منظومة التعليم العالي، إنها مطالبة بتطبيق سياسة تعليمية ناجحة ومفيدة تضمن الولوج إلى الكليات والمعاهد والمدارس العليا لكل المغاربة حسب معايير تتسم بالنزاهة والشفافية والمساواة وحتى الطالب المحظوظ بولوجه للكلية لم تستطع الحكومة أن توفر له لامسكنا لائقا ولا وسائل نقل ولا ضمانات صحية أما السادة الأساتذة الباحثون فنسجل كذلك بإيجاب التحسن النسبي الذي عرفته أوضاعهم المادية إلا أننا سنبقى متحفظين حول الظروف غير اللائقة لعملهم، فالبحث العلمي أصبح بالنسبة لهم شعارا فارغا محتواه وهذا باعتراف السيد الوزير، إنه آن الأوان لتنظيم وتفعيل البحث العلمي والنظر إليه كأداة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فزيادة على توفير الدعم المادي لابد من توفير المناخ الملائم للنهوض بهذا القطاع.

السيد الرئيس،

إن موضوع التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر في نظرنا يوجد خارج أية مزايدة ضيقة حزبية لأن المغرب سبق وأن عاش خطأ استعمال الجامعات كآليات للمواجهة السياسية، واليوم وفي عهد حكومتكم نريد إصلاحا واقعيا للتعليم العالي، نريد تصحيح أوضاع الجامعة في إطار من التوافق والتراضي (في كل) بمشاركة كل الأطراف المعنية وفي انتظار ذلك نحث على ضرورة استقلال الجانب السياسي عن الجانب العلمي، نريد توفير ظروف عمل جيدة للأساتذة الجامعيين، نريد الاعتناء بالطالب بمنحه التغطية الصحية، نريد تحسين ظروف إقامته بالأحياء الجامعية إضافة إلى إضفاء الشفافية على عمليات السكن والمنح، نريد إعطاء الأولوية إلى أبناء المناطق النائية والبوادي وذوي الدخل المحدود وختاما إن أزمة التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، تستدعي اتخاذ تدابير مستعجلة لرد الاعتبار إلى مؤسسات يعتز بها كل غيور على قيم وأخلاق هذا البلد وشكرا (تصفيقات.....)

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للمستشار السيد اليحياوي من فريق الحركة الشعبية استغرق 40 دقيقة في التدخلات السابقة.

والآن الكلمة للسيد المستشار السيد العروي.

* **المستشار السيد سعيد العروي :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

باسم فريق الحركة الشعبية لفريق الأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية يشرفني بأن أبدي بعض الملاحظات التي حددها فريقي بخصوص سياسة الحكومة في ميدان الإعلام، وذلك بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية للسنة المالية 99 - 2000، وفي البداية نسجل بكل أسف غياب أي جديد بهذا القطاع منذ بداية عمل هذه الحكومة، بل هناك تراجع بالمقارنة مع ما تم تحقيقه في ظل الحكومات السابقة والذي نعتبره مكتسبات هامة، لانخفي أن الجمود الذي خيم على هذه الوزارة جعل الساحة الإعلامية في بلادنا والمواطنين بصفة عامة يشعرون بخيبة أمل فيما وعد به التصريح الحكومي، وما أكده السيد وزير الاتصال عند تقديم ميزانية 1998 - 1999، خصوصا ما يتعلق برجال الإعلام وفتح الآفاق أمامهم والرفع من مستواهم المادي

والمعنوي والتكويني، ويمكن القول أن إعلامنا في ظل هذه الحكومة عرف جمودا مثيرا أمام مطلب الشعب المتمثل في حصوله على إعلام رسمي حر وينطلق من الواقع لذلك نتساءل عن جدوى تشييد وزارة من أرقى البنايات مثيرة للانتباه وتوحي بأن المغرب لايعاني من أية صعوبات، هذا في الوقت الذي لازلنا نبحث عن مستقبل المشهد السمعي البصري ببلادنا ولازلنا بعيدين عن تكريس إعلام حقيقة والتقرب من اهتمامات الشعب المغربي ولازلنا بعيدين عن التفاعل مع المستجدات السياسية والثقافية والتقنية، فهل بهذا الاختيار الإعلامي سندخل في مجتمع المعرفة والإعلام لمواكبة التحولات القائمة؟ وإبراز وجه المغرب وبلورة الديمقراطية وإشاعة المعلومات لفائدة المواطنين؟ لقد كان من المقبول التعامل مع أية وضعية أما اليوم ومع حكومة السياسة لها التزام مع الشعب المغربي في مختلف المجالات تولت الشأن العام على أساس برامج حزبية ومبادئ مسطرة واختيارات معروفة في القضايا الوطنية فلم يعد من الصواب الاستسلام إلى أمر الواقع، وفرض شروط للنهوض بالإعلام ليكون في مستوى الدفاع الوطني والخارجي، وهذا نعتبره ضعطا مغلقا للواجهة الإعلامية للمغرب وتجميدها واستمرار القيود والتعقيدات وبالتالي خنق الإعلام وتجريده من أية قيمة بالمقارنة مع المحيط الخارجي لذلك نتساءل عن أسباب الاستمرار وللسنة الثانية عن هذه الحالة، هذا في الوقت الذي كانت فيه صحافة الأحزاب المشاركة في الحكومة تطلق أصوات التحقير ونعوت البيروقراطية الإدارية والهاجس الأمني على دار البريهي فكانت محل تهكم من طرف المعارضة السابقة كما كان الإعلام المرئي المبثوث من دار البريهي محل تعليق واستهزاء من طرف نفس الصحافة، فأي شيء طرأ اليوم على هذه الدار وما هو التغيير الذي طاله؟ تنتهي عيوب دار البريهي وهل تغيرت التسمية من خلال مراجعة جذرية لسياسة كانت محل اعتراض في السابق وهل ما يجري اليوم على الساحة الإعلامية ويوحي بأية بصمات للتغيير تؤرخ لعمل هذه الحكومة على مستوى الرد والإقحام بدل الانكماش والخجل، إنه لمن المفارقات العجيبة أن يسود الصمت وتقف الأجراس على المستوى السياسي وأن يتم التنازل عن الذات والتخلي عن الرسالة المهنية والإعلامية والمواقف الحزبية الذي يعهد البعض بالمحافظة عليها والالتزام بها.

السيد الرئيس،

يتساءل الجميع عن جدوى صدور جريدة "الأنباء" مع انعدام جدوى ما يصرف عليها من أموال فأصبحت منفذا لاستنزاف الأموال العمومية سيما في الوقت الذي أصبحت الحكومة المغربية متوفرة على جرائدها الحزبية التي من المفروض أن تساهم في التعريف بنشاط مناضليها في الحكومة وتأطير الرأي العام، أما بخصوص المعهد العالي للإعلام والاتصال فإننا نطرح أكثر من سؤال بشأن الانضمام إلى سائر المعاهد العليا لتخريج العاطلين وبخصوص وكالة المغرب العربي للأنباء، فإن أبدية المسؤولين على رأسها جعل منها مؤسسة محدودة الابتكار، ولا يمكن أن تأتي بأي جديد، وليس هناك طموح في التغيير مادام الاحتفاظ بنفس الرؤية ونفس السلطة ونفس التوجه، ولا ينتظر أي إشعاع رغم التقنيات والتمثيليات بالخارج التي تحولت إلى مناصب بمقاييس تسودها الصبابية وانعدام التكافؤ والفرص وفتح الآفاق أمام المجتمع، أمام الجميع.

أما عن ميزانية دار البريهي أو دار الإذاعة والتلفزة فإن الحكومة لم تحقق ما وعدت به لحذف الميزانية الملحقة والتي اعتبرتها مؤقتة بعد المصادقة على القانون التنظيمي للمالية وأخيرا فإن مقررات المناظرة الوطنية للإعلام والاتصال تنتظر مصيرها رغم إحداث لجنة للمتابعة وتحسين التوصيات ويبقى أن نشير للأوضاع المادية للعاملين بالإذاعة والتلفزة وهؤلاء الذين ينتظرون أكثرهم الترقية العادية والإدماج وخلق حوافز وظروف تنفيذ مهامهم ولذلك فإننا نتمنى أن توجه الوزارة عنايتها إلى هؤلاء العاملين حتى يتمكنوا من مقاومة الظروف المفروضة عليهم والسلام عليكم ورحمة الله وشكرا.(تصفيقات)

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكرا للمستشار المحترم السيد سعيد العروي :

الآن ننتقل إلى مناقشة هذه الميزانية من طرف مستشاري الفريق الاستقلالي.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بلعباس حسون :

* المستشار السيد محمد حسون بالعباس :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

تنتظم مساهمتي باسم الفريق الاستقلالي في نقاش الميزانية الفرعية لوزارة التنمية الاجتماعية للتضامن والتشغيل والشبيبة والرياضة والمندوبية السامية لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير والأوقاف والشؤون الإسلامية والشؤون الثقافية والتربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والبحث العلمي وتكوين الأطر، ومن دون شك فإن شساعة مأمورية مكونات هذه القطاعات وحجم الإمكانات المالية والبشرية المتوفرة لبعضها تقضي بأن أعلم مسبقا أن محدودية المدة الزمنية لاتفي بمتطلبات النقاش ولذلكم فلاخيار عن الاقتضاض الذي لايمكن أن يكون مُخلا.

السيد الرئيس حينما يتحسس المتتبع الجانب الاجتماعي بأدواته التربوية والثقافية والتكوينية والعلمية يلحظ بأنه يحظى بأولوية تتجلى في حصوله في مشروع القانون المالي على حصة 47٪ من الميزانية العامة تتوزع توزيعا أفقيا وفق سلمية لها وجاهتها وضرورتها بالنسبة لكل قطاع ونسجل في ذات الوقت أن هناك مجهودا كبيرا ومخصصات مالية هائلة لايمكن تجاهلها ودون أن نُهمل كذلك الوقوف على اختلالات ونقائص وثغرات تتفاوت تفاوتا بين قطاع وآخر ومما يمكن استخلاصه من نقاش ميزانية التنمية الاجتماعية لسنة 99 - 2000 أن ارتفاع حجم الميزانية نسبة 43, 49 سيمكن الوزارة ولا شك من الانطلاق نحو تنفيذ البرنامج الذي وردت خطوطه العريضة في التصريح الحكومي وأن التشغيل والحمائية الاجتماعية للعمال وضبط العلاقات المهنية والرعاية الاجتماعية للأسرة والطفولة والتضامن والعمل الإنساني لفائدة المعاقين ومحاربة الأمية والتكوين المهني ستظل جميعها من أهم الانشغالات اليومية على المستوى الحكومي إن تطوير وتعزيز القطاعات الاجتماعية لايكمن فقط في رفع مخصصاته المالية على مستوى الميزانية وإنما بتركيز الممارسة على التزام أخلاقية المجتمع التي ترتبط بعقيدته وانتمائه الإسلامي الذي يعتمد الصدق ويجافي الغش ويعول على القناعة وينبذ الاتكالية ويتحرى الأسباب المشروعة ويتغنى من الثقافة النقابية، الجمع بين التمسك بالحق وأداء الواجب ويكرس الحمائية اللازمة لعنصري الإنتاج ومنشطيه وأنه بدون إعادة ثقة في آليات التدبير بمختلف أدواتها وتطهير الإدارة والحياة العامة مما علق بها فإن التضامن بين أبناء وطننا لن يجد طريقه المعتاد، ولن نستطيع مواجهة الآفات الاجتماعية التي تزداد تصاعدية وأنه ليس بالوسع علاج معضلة البطالة الذي يزداد تفاقما في نطاق نهج تعليمي يتعمد عزل نفسه عن محيطه الاجتماعي لغة ومقومات ويتبنى أسلوبا تكوينيا لاحتواء الفاشلين في الدراسة والمنقطعين عنها ونعتقد أنه من أولويات الاستراتيجية للإصلاح.

- **أولا**، أن نعمل على استدراك ومواجهة الآات الاجتماعية وأن نعالج بكيفية قوية مقلقات الفواعل في التنشيط التنموي.

- **ثانيا**، تفعيل آليات تفتيش التشغيل وتخليقها.

- **ثالثا**، بالتعجيل بتعميم التغطية الصحية.

- **رابعا**، مراعاة ظروف غير المسجلين من عاطلي الوسط القروي لأن مؤسسات التسجيل لا توجد إلا في المدن.

- **خامسا**، ضرورة توسيع قاعدة الأمراض المهنية والرفع من كمها والوصول إلى استقصائها.

- **سادسا**، القضاء على الفوارق بين المحالين على المعاش.

- **سابعا**، إصلاح الضمان الاجتماعي.

- **ثامنا**، مراعاة الخصوصية الاجتماعية بالنسبة للانخراط في الضمان الاجتماعي لأن العمل الفلاحي في أغلبه موسمي.

- **تاسعا**، العمل على التحكم في مصاريف العلاج.

- **عاشرا**، التعجيل بإصلاح الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي ونظام التعاضد.

- **حادي عشر**، الرفع من سقف التعويضات الطبية.

- **ثاني عشر**، إلزامية الصندوق بتنفيذ التزاماته المرتبطة بتغطية مصاريف العلاجات الصحية.

- **ثالث عشر**، إلزامية نظام التعاضد لمعالجة الملفات المرضية وأداء تعويضها، 13، إعادة النظر في عوائد حوادث الشغل

والحوادث المدرسية، 14، محاربة الأمية وربطها بالمجال المهني والحرفي، 15 إدماج الوسط القروي ضمن اهتمامات الوزارة وتدخلاتها وبالنسبة لنطاق الشبيبة والرياضة إذ يلاحظ أن قطاع الشبيبة والرياضة استفاد كغيره من القطاعات الاجتماعية، من زيادة لابأس بها فإن مما يمكن أن يسجل بالنسبة له أنه يبذل جهودا ملموسة لمحاولة تحسين الممارسة الرياضية وتطويرها والعزم على إصدار نصوص تشريعية مختلفة يرتبط بعضها بتنظيم مهنة التدريب الرياضي والاستثمار في المجال الرياضي وتوسيع مجال وموارد الصندوق الوطني للتنمية الرياضية، وتتبع ما يدخل في اختصاص الوزارة ومحاولة تحسين أدائها، ومن الملاحظ، أن تلك الجهود لاتتجاوز المدن وشبهها ولاتعني بالوسط القروي، لحد الآن إلا بالكلام الذي لايقترن بالفعل لا على المستوى الرياضي، ولا على مستوى الشباب والطفولة والمرأة، ودور الشباب، وباقي التجهيزات والأنشطة ولا يفوتني أن أسجل وبكل تقدير الجهود التي تبذل في صمت لمعالجة ملف ترشيح وطننا لاحتضان تظاهرة كأس العالم لكرة القدم التي ستنظم سنة 2006، وأملنا في الله سبحانه أن يحالف بلدنا الظفر والفوز بتنظيم العرس الكروي لكأس العالم، أما فيما يخص الأوقاف والشؤون الإسلامية.

السيد الرئيس،

حينما يتعمق المستقرئ في مختلف أحقاب تاريخ مجتمعنا المسلم وحينما يتصفح تاريخ مجتمع تأمر بالإحسان يرسخ الصدقة الوقفية الجارية المتنوعة وعبر أحقاب تاريخنا لا يستغرب أن التربية الإسلامية المثلى والتمسك عن وعي وحسن إدراك لمتطلبات الإيمان هي التي تصنع المسلم السوي، المسلم الأعز، المسلم النافع مما أعطاه الله من نعم في ظليعتها العلم ومنها المال المكتسب بالطرق المشروعة في حياته وبعد مماته، حينما يتعمق المتتبع ذلك، يدرك لماذا تهتم الدولة وعلى أعلى مستوى برعاية الأمانة الحبوسية وصيانتها والحفاظ عليها وتعهدها بالنماء وإنفاقها فيها حبّست من أجله ودرء كل ما من شأنه أن يسيء إليه، ولذلك فإن نشاط وزارة الأوقاف في المجال الوقفي طافحٌ بجملة من الأنشطة المحمودة سواء تعلق الأمر بتنمية واستثمار الرصيد الحبوسي أو بإجراءات وتدابير تخص مجموعة من التظاهرات العلمية الهامة والبرامج المستجدية المحدودة الأهمية، أو التي تبث عن طريق الإذاعة والتلفزيون أو ما يخص طبع ونشر أمهات التراث والمصحف الحسني وتعهد بعض المؤسسات القرآنية العلمية والعلمية بالرعاية ولكننا بالمقابل نكاد أن لا نجد للوزارة أثرا بالنسبة للشأن الإسلامي ولو أن للشأن الإسلامي قاسمية مشتركة بين سائر القطاعات الحكومية وبما أن نصف عنوان الوزارة يهم الشعب الإسلامي فإن للعنونة دلالتها وموقعها وخصوصيتها ولذلك فلا مناص من وضع سلسلة من الأسئلة حول غياب الوزارة أو شبهه، حينما يتعلق الأمر بالتمسك ببعض القوانين الموروثة عن عهد الاستعمار، أو التي تتم صدورها في العقود الأولى من الاستقلال أويتم صدورها الآن والحال أن بعضها أو كلها يتنافى وما نؤمن به ولا يتلاءم وطبيعة مجتمعنا وهل الوزارة غير معنية حينما يجيب وزير من الحكومة في هذه القاعة وبصراحة في قاعة البرلمان أن قانوننا البنكي لا يبيح التعامل بغير النظام التربوي ؟ وهل الوزارة غير معنية حينما ينظم البعض تظاهرة للعري والتفرج على جسد المرأة في العاصمة أو في غيرها، وهل الوزارة غير معنية بمساوئ الاختلاط في المؤسسات التعليمية وأضراره التي أدت إلى التفسخ والمس بالأعراض؟ وهل الوزارة غير معنية بمآل لغة التلقين في المنظومة التعليمية ومقومات الشخصية الوطنية في بعدها العقدي والتربوي؟ لماذا تصر الوزارة على الإجابة بأن البعثة المؤطرة للحجيج ذات أداء جيد لماذا لا تحاول الوزارة عبر التنسيق مع جهات الحكوكة المعنية تطويق مظاهر من الخشونة والتصرف الأناني المتهافت التي يباشره أغلب حجاجنا وعمارنا ويتعلق الأمر بعدم احترام حق الأسبقية والوقوف في الصف سواء في مطاراتنا أو مطارات في الخارج، بل إن البعض يقوم بتصرفات تأباها الكرامة والشهامة الوطنية ولانبالي بها ولا تجد لاذعا ولا محاسبا، إن ما يشاهد من مسلسلات عبر مشهدنا الإعلامي تقتضي تدخل الوزارة من خلال مسلسلات تمس الحشمة وتمنهج للجريمة وتخدش الأخلاق والأمل معقود على وزارة الأوقاف في أن تعمل على الرفع من مستوى الخطابة في الجمع وإعادة فتح المساجد في النهار حتى يتمكن المسافر المسلم وغير المسلم من الفرص التي يستطيع بها أن يعمر المسجد وأن يستدرك صلواته.

وبالنسبة للمندوبية السامية لقدماء المقاومين، فمن المعلوم أن المندوبية السامية قد أسست منذ 26 سنة تقريبا، بعد أن تعرضت صفة المقاومة المسلحة لكثير من ألوان الدس والافتئات على الدس

وتحريفه وانتحال الصفة وتخويلها لعينات قاومت لفائدة الاستعمار وعرفت بعدائها للوطنية ورموزها وفي نطاق المندوبية أنشأ جلالة الملك الحسن مجلسا وطنيا مؤقتا لقدماء المقاومين وجيش التحرير تفرعت عنها لجن أهمها لجنة البث لطلبة الصفة المودعة البالغ عددها نحو 80 ألف طلب والتي كما صرح السيد المندوب تمت دراستها بحذافرها والمتتبع للجهد الذي بذلته الدولة بالنسبة للمقاومين الذين حصلوا على الصفة لايمكن الاستهانة في مجمله وذلك من خلال ملفات المعاش ومعاش العطب والتعويض الإجمالي وامتيازات في النقل العمومي صغيره وكبيره والاستفادة من نسبة من مربعات الأسواق والتشغيل والسكن والحج والتخفيض في تذاكر النقل، وفي الإقامة في الفنادق المصنفة، ويستخلص على سبيل المثال أن ملفات من مجموع 30 ألف من ملفات راتب المعاش صُفيت 25 ألف ملف و90 ومن مجموع ملفات التعويض الإجمالي، صفيت 15 ألف و393 وتبلغ التكلفة الإجمالية لهاتين المنحنين 5 مليار و162 مليون سنتيم، ثالثا : التوظيف وقد وُظف نحو 19 و943 مقاوم وتكوين أبناء المقاومين استفادو من 8745 ، الاستفادة من قطاع أرضية اقتصادية تجارية ودور سكنية وتخويل إعانة مالية للمساعدة على اقتناء المساكن أو بنائها استفاد منها 530 و4 مقاومين كتمثل التكلفة المالية ديال هذه الفقرات نحو 11 مليار و500 مليون وإن المتتبع لهذا الجهد المادي والمعنوي الذي بُذل تكريما لمن حسم في طلب ملفاتهم وطلبتهم الأخرى لايمكن أن يستهان به في مجمله ولو أنه ضئيل بالنسبة لما كانت نيتهم الجهاد والاستشهاد إيثارا للوطن ومقدساته على أنفسهم والأمل وطيد في المزيد امن توطيد لجهد لتصفية الملفات العالقة وإعادة النظر في حجم معاشات الزمانة والعجز لفائدة عينة من المقاومين وكذلك بالنسبة لرخص النقل المزدوج وباقي الرخص ذات المردودية المتدنية واجتناب ما يصطلح عليه إقامة النصوب التذكارية في بعض المناطق لمنافاتها لروح الجهاد في النظرية الإسلامية الذي هو عملية قتالية تتم ابتغاء مرضاة الله وفي نطاقها يتحقق النصر بالبقاء على قيد الحياة أو الاستشهاد وبالنسبة للشؤون الثقافية.

لا بد السيد الرئيس من التأكيد على أن الثقافة لا يمكن عزلها عن التنمية ومن المسلم به أن للثقافة أثرها للرفع من الرصيد المعرفي والفكري للمواطن المسلح بمقومات هويته الوطنية لغة وعقيدة وللثقافة دور فعال في تهذيب سلوكية العنصر البشري وتمكينه من مواكبة المستجدات وتأهيله لمواجهة التحديات والإسهام في الدفع بمسيرة النماء والتقدم في عالم تتسارع تحولاته وتحاول ثقافة أخرى اكتساحه والهيمنة عليه.

نسجل للحكومة الحالية اقتناعها بأهمية البعد الثقافي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وإدراج القطاع الثقافي ضمن أولويات عملها الهادف إلى تحقيق مشروع مجتمعي قار، ومتطور وقابل لترسيخ قيم الديمقراطية والعدالة والتسامح محوره الأساسي إنسان قوي في أوضاعه الثقافية متصالح مع نفسه مع هويته وتاريخه وقادر على الانخراط في روح العصر ونعتبر أن الحكومة بلورت ذلك الاقتناع في إخراج ميزانية وزارة الثقافة عما ألفته من شح طيلة أربعين سنة بالزيادة في نسبتها في السنة المنصرمة وفي السنة الحالية. ولذلك فإن وزارة الثقافة مطالبة بالعمل الفوري لنجدة المآثر التي تتعرض للتآكل والنهب والتعجيل باسترجاع تحفنا ولطائفنا المصوغة والمنحوتة والمنسوجة والمطرزة، مطالبة بنجدة ذاكرتنا الوطنية المجسدة في مآثرنا التي ماتزال صامدة في مختلف مناطق الوطن من مدن قديمة وقصبات وقلاع ومنتزهات وقصور ودور خاصة واستدراكها أولا بالجرد ثم الحماية والترميم ثم استثمارها في المجال السياحي والعلمي والمعماري وتحسيناته وخصوصياته والعمل بكل الوسائل على استرجاع تحفنا ولطائفنا والمصوغة والمنحوتة والمنسوجة والمحفورة على الحجر والخشب وكل المعادن ونفائس مخطوطاتنا التي تعرضت للنهب إبان الاستعمار، ودعم الإنتاج الثقافي عموما بمختلف ألوانه وإضافة إصلاح الخزانة بمراكش إلى برنامج الخزانات المقرر إصلاحها وتسيير تداول الإنتاج الثقافي ودعم المركبات الثقافية وإنشاء الخزانات الجماعية دون نسيان الوسط القروي وإعداد خريطة متحفية بهدف إنشاء متاحف ولو على مستوى عواصم الجهات مرحليا، والتعجيل بإخراج المتحف الوطني للوجود ومتحف الفنون وخلق منهجية خاصة بالتكوين وإعادته في المجال الثقافي والتمرس عليه.

أما فيما يخص وزارة التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والتعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر، فإنه لم يعد في نظرنا تتبع مناقشة المنظومة التربوية في نطاق ما يرصد لها، عبر روتنية الإجراءات التدبيرية في جوانبها البشرية، والبيداغوجية، والمراقبتية

وأنشطتها الأكاديمية سواء التي تعنى بالبحث والتقييم أو تتعهد الامتحانات أو الكتاب المدرسي أو تكوين الأطر بمختلف تخصصاتها العلمية والوظيفية والجامعية أو تتبع ما يمكن أن ينجز في إطار الخريطتين المدرسية والجامعية من بناء وتجهيز أو بطئ وتأخر في إنجاز ما يبرمج ومكامن الخلل على مستوى الصفقات إن الاستمرار في النقاش المعتاد لكتلة الميزانية لكل أشكال التعليم والتكوين وتكوين الأطر أو على هامشها لم يعد ذي جدوى لأننا حينما نتحسس الجهد الذي بذل على مستوى المال وعلى مستوى الزمان 43 سنة من الاستقلال ونتلمس العطاء في جانبه النوعي، الكيفي في حصاده ومحصلته المحقق للأهداف الوطنية المجمع على ثوابتها فإننا لانخرج بانطباع مريح إن لم نستنتج المرارة والأسى، أما الجانب الكمي والرقمي فإن وطننا عرف ارتفاعا في عدد المدرسين وفي عدد الخريجين الجامعيين وفي تعميم التمدرس تقريبا في الوسط الحضري وفي تأسيس عدد الجامعات على المستوى الجهوي.

السيد الرئيس،

إن تزامن النقاش في الميزانيات الفرعية للوزارات التي تُعنى بالمنظومة التربوية تزامن مع انطلاق أشغال اللجنة المكلفة بإصلاح التعليم والتكوين وبالسنة القاعدية للمخطط الخماسي المقبل ولذلك فموضوع السياسة التعليمية فالإصلاح التعليمي يحال على اللجنة ومن المؤكد أن عملية الإحالة ليست ظرفية لأنها انطلقت منذ أوائل الستينات وأوائل السبعينات وأواسط الثمانينات وتنطلق كل ما اشتد الاحتجاج على السلوكية التي تتمسك بفرنسة المدرسة والإدارة والحياة العامة واعتمادها أساسية في التشغيل وإسناد أهم المسؤوليات والتي تضرب بعرض الحائط إجماع الأمة حول ثوابتها التي تؤسس المدرسة الوطنية مدرسة على ثوابت الوطن لغة وعقيدة، وتتيح تكافؤ الفرص لجميع أبناء الوطن في حق التعليم مع حتمية الانفتاح على جميع الثقافات، عسى أن يكون الجواب مخلصا وعمليا وفوريا لاستدراك الزمان الذي أضعناه عمدا وعن سبق إصرار، أي تعليم نريد وبأي نمط ولأي هدف؟ أية نجاعة نتوخى من نظام التربية والتعليم في شكله الحالي، أية وظيفة نريد تحقيقها، وأي غرض واضح نرمي للوصول إليه عن طريق التربية والتعليم أي إصلاح جامعي نتغي تحقيقه وأية استقلالية للجامعة والحال أن التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر منفصل تمام الانفصال في لغة تلقينه بالعربية عن روافده، ماهي الأسباب الموضوعية لطول مدد التكرار في مختلف مراحل التعليم، ماهي أسباب الانقطاع المبكر وغير المبكر عن الدراسة في كل مراحل التعليم، ماهي أسباب الانفصام الحاصل بين المنتوج المدرسي والمجتمع، لماذا يتم رفض المدرس والخريج في المقاولة؟ ماهي الحصيلة المرجوة لأية سياسة تعليمية في المشهد الاقتصادي والثقافي والإعلامي، لماذا أعدمنا التعليم العربي الأصيل وما شكله على مستوى التصميم الخماسي 63 ـ 67، ما معنى الانفتاح هل معناه الانفتاح على كل ما يمكن من الثقافات وتعلم لغاتها أومعناه الانتفاح على لغة أجنبية معينة وثقافتها وحضارتها وتكريس جميع الوسائل لخدماتها، إن الانفتاح لا يعني ضياع الزمن والإفراط في نوع من الانفتاح الذي أحال وطننا إلى حقل ذي منابت متعددة لصالح اللغة الفرنسية أضعنا فيه مالنا وأنفسنا وزماننا، ماذا استفدنا من التفريط في اللغة العربية والتوقف عن التعريب بمبررات واهية فلا يعتبر وجودنا مهددا بلا انمحاء والاكتساح بسبب النهج التربوي للمدرسة ألم يكن مشهدنا الثقافي والإعلامي ومظاهر التفسخ وفشل المقاولة وظاهرة الاعتصامات وفشل المتعلم في الحصول على شغل والزهد في الوطن ونهج الفرار منه عبر قوارب الموت وغيرها أكثر من دليل على فشل السياسة التعليمية التي اختارت للوطن الهرولة وراء الفرانكفونية وتجريد وطننا من هويته والدفع به إلى الجري وراء الظلية والتبعية إن حبسنا في قفص الفرنسية وحدها واعتمادها في التلقين قد أدى بنا إلى نقاش لم يكن واردا منذ الفتح الإسلامي وحتى على عهد الاستعمار فطلائع التصدي لدسائس للاستعمار وللنبش فيما يفرق بين الإخوة رحما وعقيدة ولغة وللظهير البربري انطلقت في الريف وسوس والأطلس الكبير والصغير والأطلس المتوسط وزمور ويكفي أن نستحضر على سبيل المثال لا الحصر شيوخ الجهاد وأعلامه عبد الكريم الخطابي، الشيخ اليوسي، المختار السوسي وأدري بهم الذين جاهدوا من أجل المحافظة على لغة القرآن وتشريعة القرآن وهوية الوطن أرضا وإنسانا.

السيد الرئيس،

إن نقاشا مفعما بالأمل في تطويق الضياع والتوقف عن مسار تعليمي ديد انه إقبار هوية الوطن، وهدم مقومات تماسكه ووحدته

والتفافه حول رمز سيادته، كفيل بأن يستدرك بجد ما ضاع من الزمن والمال، وكفانا تبذيرا للمال والوقت والأجيال وكفانا تفريطا في لغتنا وكفانا إفراطا في التقوقع حول لغة أجنبية وحيدة والتمسك بها دون لغات أخرى أهم وأفيد، فقد أنفقنا من أجل تنفيذها الكثير واستوردنا لفائدة ترسيخها زيادة على فرنسيين مدرسين حتى من أوروبا الشرقية علمناهم الفرنسية ليعلمونا الحساب وأي حساب علمونا وفي فترة معينة كذلك أسندنا لمدرسين مستوردين وغير مستوردين تدريس التربية الإسلامية والحضارة الإسلامية والسيرة النبوية وجلهم إما غير مسلمين أولهم مواقف عدائية من الرسالة الإسلامية وصاحبها عليه أفضل الصلاة والسلام، أليس من حق اللغة العربية علينا ككائن حي، وقد عرفنا في المغرب بمدرسة نحوية مميزة خاصة بكل أقطار المغرب العربي حتى على عهد الاستعمار في العقدين الأولين من الاستقلال أن نحافظ على قواعد اللغة نحوا وصرفا وكتابة، وإن المشهد الاستهاني باللغة العربية الذي أصبحنا نعيشه وعشنا مثالا منه في هذه القاعة لكفيل بأن نعيد تقييم أي وزن أننا لم نعد نقيم أي وزن لأنفسنا وكل مايرتبط بمقوماتنا وبذاتنا، السيد الرئيس من المؤكد أن الأمة لا تتفق على ضلال وقد اتفقت ولا تزال على اتفاقها من خلال أعلامها وأكاديميها وأساتذتها وعمدائها ومؤطريها السياسيين والنقابيين على ماهو بديهي، إلا ما شد والشاد لا حكم له كما يقال على ماهو بديهي في سائر أنحاء المعمور بإعطاء الأولوية في المراحل الأولية من التعليم وكل مراحله اللغة العربية واعتماد مقومات الهوية الوطنية على أساس الانفتاح على جميع اللغات التي تضمن لوطننا المناعة والتعددية ومواجهة كل اكتساح وهيمنة وتحريره من الظلية والتبعية واللغوية والثقافية وأن 43 عام من الاستقلال كافية للخروج من الترددية والانتظارية فلتتوقف عن مغالطة أنفسنا وإعلان وضوح للشعب المغربي في هذه القضية وشكرا السيد الرئيس، السادة الوزراء.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للمستشار المحترم السيد بلعباس حسون فقد أريد أن أصحح ربما خطأ مادي في تدخله عندما قال فتح المساجد للمسلمين ولغير المسلمين فربما قصد غير المسافرين.

أخبر المجلس الموقر أن السيد وزير للتعليم العالي والبحث العلمي مرتبط بمهمة بالخارج وسينوب عنه في مناقشة الميزانية الفرعية الدكتور عبد الواحد الفاسي وزير الصحة.

الآن الكلمة للسيد المستشار عزيز الفيلالي مذكرا بأن تدخل الأستاذ بالعباس حسون استغرق 35 دقيقة.

* المستشار السيد عزيز الفلالي :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال برسم سنة 99 - 2000 التي نعتبرها فرصة للحديث عن الأهداف وتوجهات إعلامنا الوطني بشكل عام وبمناسبة أيضا لدراسة مارصد لهذه الوزارة والقطاعات التابعة لها بشكل خاص، كما أريد أن أسجل الإرادة الواقعة للحكومة الهادفة إلى الارتقاء بهذا القطاع وجعله منفتحا على أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع وكذلك خلافا لما كان عليه وهنا لا بد أن أشيد بإرادة السيد الوزير التي تطمح إلى تطوير وتحديد هذا القطاع ليصبح أداة فعالة في توعية وتوثيق المجتمع على مختلف مستوياته لقد تتبعنا كل المبادرات التي قامت بها وزارة الاتصال في السنة المنصرمة وذلك بغية تحسين وتفعيل عمل اللجن، متابعة توصيات المناظرة الوطنية للإعلام والاتصال فضلا عن تحسين عمل اللجنة المنبثقة عنها وتنظيم قطاعات الاتصال وعلى وجه الخصوص الهيئة العليا للإعلام والاتصال إضافة إلى مراجعة ظهير الحريات العامة، ومباشرة ملفات القناة الثانية ولا أكلف نفسي عناء للحديث عنها والدليل هو غيابها المطلق في أشغال هذا المجلس، وحقوق التأليف وميدان الإشهار ووكالة المغرب العربي للأنباء ووضعية جريدة الأنباء والإذاعة والتلفزة والصندوق الوطني للنهوض بالإعلام السمعي البصري والمجال السينمائي والتكوين الصحفي والتعاون الثنائي المتعدد الأطراف.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إننا نتفق مع السيد الوزير يكون التغيير لايمكن أن يتم دفعة واحدة وأنه لم يتم إلا بتجاوز أطوار متقلبة قبل إرساء قواعد التغيير

وهذا لا يمكن أن يتم إلا بتعبئة القوى البشرية وتهيئة الظروف التي يكون فيها الفرد مقتنعا بواجبه في الانخراط بحماس في المجهود الجماعي للأمة ولذلك فإن الدور الهام الذي يلعبه الإعلام في تربية المواطن وتأطيره يجعل منه أداة تنموية أساسية وينبغي أن لا يتجسد هذا الدور فقط في ممارسة الوظيفة الإخبارية فقط بل يجب أن يتكلف الإعلام بتقديم المعارف اللازمة للمواطن وعرض أوجه الرأي المطروحة في الساحة أمامه بأمانة حيث يستطيع أن يشارك بموقفه الخاص الذي يحدده على ضوء المعطيات التي يتوفر عليها والتي يكون الإعلام قد ساهم في بسطها أمام أنظاره بموضوعية شمولية ومن هذا المنظور تتضح المراجعة الجذرية لسياسة الإعلام والثقافة لأن المجتمع في نظر فريقي لايمكن أن يبني على أساس معطيات جامدة وإنما يتم البناء الحقيقي على أساس انخراط جميع المواطنين والتفاهم حول مجموعة من القيم والأخلاق والتزام كل فرد بحرية الآخر وحقوقه ومشاركة الجميع في المجهود الجماعي الضروري لبناء المستقبل وهذا هو الذي سعت إلى تحقيقه مبادرة الوزارة حيث هدفت إلى ترتيب البيت الإعلامي إلى عناية خاصة للمشهد السمعي البصري وذلك بتفعيل عمل اللجنة المنبثقة عنها.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إنه على الرغم من المجهود المبذول في تطوير المشهد الإعلامي ببلادنا فإننا نستمر في المطالبة بأن يتم تحرير إعلامنا بمختلف مؤسساته ومصالحه من إرث الماضي وجعله مسايرا ومواكبا لما يجري بالبلاد من إصلاح وتغيير وذلك باعتماده المعايير المهنية المعتمدة في وسائل الإعلام بالبلاد الديمقراطية والمغرب واحد منها وتحرير العاملين بتلك المؤسسات من الضغط والتخويف والنمطية القاتلة لروح الإبداع والخلق والتواصل، كما يجب تغيير معاملة رجال الإعلام العاملين في تلك المؤسسات بعيدا عن منطق الوظيفة الضيق، الشيء الذي يدفعنا إلى المطالبة بضرورة الإسراع في تغيير القانون الصحفي المهني لكي لايبقى أي فرق أو تمييز بين الصحفيين زيادة على ضرورة تغيير المعاملة اتجاههم إضافة إلى ضرورة العمل على مراجعة جذرية ومستعجلة للأحوال المادية لكل العاملين بكل قطاع الإعلام في جميع المستويات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

وعلى الأمل المفتوح في الرفع من هذا القطاع خصوصا وأنتم السيد الوزير أكد أبنائه البررة من أجل أن يتبوأ الإعلام المغربي المكانة اللائقة به والمتلائمة مع الظرفية الأساسية التي تجتازها بلادنا نعلن مصادقتنا على الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال والسلام عليكم ورحمة الله (تصفيقات)

* **السيد رئيس الجلسة** :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للمستشار السيد محمد خليفة.

* **المستشار السيد محمد خليفة** :

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أتشرف في مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الصحة لسنة 99 ـ 2000 .

ولا يخفى عليكم أهمية هذا القطاع الذي دأب حزبنا على المناداة بإصلاحه لا باعتبار النمو البشري، هو المقياس الذي تصنف الدول على أساسه من طرف برامج الأمم المتحدة للتنمية، ولكن لأن حزبنا كان شعارا له محاربة مهلكات المجتمع وهي الجهل والفقر والمرض لأجل ذلك كنا ندعو دائما إلى تمكين أفراد المجتمع من تملك حق العلاج ومن خلال عرض السيد الوزير أمام لجنة القطاعات الاجتماعية والشؤون الإسلامية أحسسنا بنوع من الاطمئنان لأن فيه عزم على إقرار واجب وتطبيق حق من حقوق المواطنين، إن إصلاح مجال الصحة وتحقيق تطوير إيجابي في مجالها يتطلب تظافر جهود كثيرة بعضها مرتبط بالجانب المادي الذي يتجلى في هذه الميزانية حيث لاحظنا ارتفاعا نسبيا على سالفتها إذ بلغت 6يم08٪ إلا أنها لم تصل بعد إلى القدر الذي يحقق المتطلبات إن منظمة الصحة العالمية عندما تحدد نسبة 10٪ من الميزانية العامة كحد أدنى لتحقيق تغطية

صحية ملائمة في أية دولة فإنها تحتسب أن تلك الدولة قد أنهت مشاكلها الاجتماعية التي لها ارتباط بالصحة وهي توفر الماء الشروب والتطهير ونوعية التغذية ومستوى التعليم وهذه أمور كلها لها دور في المجال الصحي لأي مجتمع إن علاء المعيشة والأجحاف في أثمان الدواء وضعف القوة الشرائية للمواطنين وانعدام التغطية الصحية الشاملة لها يعوق أي مخطط صحي، إننا نعرف أن المغرب يعاني نقصا في التجهيز ولأطر الصحية والتجهيز فإننا لا نتوفر إلا على طبيب واحد لك 2430 نسمة ولا نهيء إلا ممرض واحد لكل 1060 مواطن، ومستشفياتنا لاتملك القوة الاستيعابية الضرورية فهي لاتوفر إلا سرير لكل 1080 نسمة وإذا أردنا أن نحقق بعض التوافق فعلينا أن نضاعف جهودنا سنويا فنضيف 700 سرير لغاية 2005، إننا نعلم أن الضمان الاجتماعي لايغطي في بلادنا إلا 8.12٪ من الساكنة لكن الشيء الذي يعلمه الكثير هو 1٪ عدد الذين يشملهم هذا الضمان من الشرائح الاجتماعية الشديدة الحاجة إليه، من أجل ذلك نأمل أن تهتم الوزارة بقضية الضمان الاجتماعي والتأمين الإجباري على المرض وتغطيات المجال الصحي لأن هذه أكثر ارتباطا بها وبتطويرها وإذا كان المغرب يتميز بالتنوع فإن على الوزارة أن تسير في المنهج الذي بدأته بتخصيص 250 طبيب و250 ممرض للأقاليم النائية وذلك لتفادي النقص الفادح في وسائل العلاج في كثير من المدن وبما أننا نعاني من ارتفاع نسبة الوفيات وخصوصا وفيات الأمهات والمواليد فإن مرد الكثير من ذلك يرجع إلى أن 60٪ من أطباء النساء يتمركزون في الرباط والدارالبيضاء وماحولهما وإن توفير وسائل الاتصال الصحي من سيارات إسعاف ضروري سواء اقتناء أو ترخيص حتى تزول الفوارق ويشعر كل مغربي أن الحكومة حازمة على تقديم مشروع قانون للتأمين الصحي قبل نهاية هذه السنة وكذا مشروع قانون يضع أسس ومقتضيات نظام المساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود ونأمل كذلك التوفيق للندوة التي ستكون في آخر هذا الأسبوع إننا نشاطركم السيد الوزير القول بأن المستشفيات تعاني مشاكل كثيرة تقلص من فعاليتها ونتمنى أن يخرج مشروع إصلاحها الذي قدمتموه وفيما يتعلق بالقطاع الخاص أريد أن أنوه بالدور الذي يقوم به حيث يشاطر القطاع العام مهمته ويتوفر على 50٪ من الأطر الطبية الوطنية وعندما تعمل الحكومة على توسيع التغطية الصحية فإن هذا القطاع سيحقق الكثير من النضج لذوي الدخل المحدود بل يمكنه أيضا أن يستوعب الكثير من الأطر التي هي في طور التكوين أما يتعلق بطب الشغل حيث التطور التكنولوجي سواء على مستوى الآلة أو على مستوى المادة الكيماوية فمن المفروض أن تنظر الوزارة إلى هذا القطاع بعين الاعتبار فتفرض وعيا على المشغلين وتحثهم على خلق سياسة وقائية حتى نتفادى الكثير من الحوادث التي تقع بسبب الجهل بطبيعة الآلة أوبطبيعة المادة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن الطب عمل إنساني سامي وأن الطبيب يجب أن يكون في الدرجة الأولى إنسانا يمتلك إحساسا، يتعدى الذاتية فهو الشخص الذي يفترض فيه التحلي بالمثالية وروح الإنسانية الذي ينظر إلى المريض نظرة عطف ورحمة، ونرجو من السيد الوزير أن تعينوه أن يكون كذلك وذلك بتحسين وضعيته ووضعية مساعديه لأنهم كلهم جنود في خندق واحد يحاربون المرض ويعدون للمجتمع سواعد بناءة وعقول مبدعة بها تتطور البلاد فالعقل السليم في الجسم السليم.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

نحن في الفريق الاستقلالي وانطلاقا من المعطيات المذكورة والتي خلاصتها أولا : التطور النوعي في ميزانية التسيير حيث يبدو أنها ستحقق الكثير من الاستحقاقات المتعلقة بالقطاع البشري والتطور النوعي في ميزانية التجهيز التي سجلت زيادة بـ 6.15٪ على السنة السالفة، ثانيا : الاهتمام بالمناطق النائية والتوزيع العادي للأطباء والممرضين، ثالثا : الاهتمام بالجانب القانوني باستصدار مشاريع القوانين المتعلقة كما أشرت سابقا بالمساعدة الصحية للفقراء وإلزامية التأمين على الصحة لأجل ذلك سنصوت لصالح الميزانية لأننا مقتنعون، ونختم بما جاء في الآية الكريمة «إن يعلم الله أن في قلوبكم خيرا يوتيكم خيرا» وشكرا السيد الرئيس (تصفيقات)

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار،

الكلمة للسيد المستشار الدكتور الجامعي السيد الحسين.

* المستشار الحسين الجامعي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين،

يشرفني بأن أتحدث باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية عن الميزانيات الفرعية لقطاع التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والشبيبة والرياضة وهي مناسبة تمكننا من التعبير على مواقفنا ليس فقط بخصوص الأرقام المالية بل بخصوص التوجهات الاجتماعية لهذه القطاعات وانعكاس هذه التوجهات على الوضعية الاجتماعية للمواطنين، واسمحوا لي في البداية أن أتحدث عن قطاع التربية والتعليم، هذا القطاع الذي يشكل جوهر حضارة كل أمة، فإذا صلح صلحت الأمة وإذا فسد فسدت، ومن هنا تكمن أهميته وخطورته في نفس الوقت وفي هذا الصدد فإننا في الحركة الوطنية الشعبية نعتبر أن السياسة التعليمية التي توالت منذ عقود لم تستطع مواكبة مستجدات العصر وإكراهاته مما نتج عنه تباعد بينها وبين الحاجيات، فأصبح الجميع يرفع شعار ضرورة الملاءمة بين التكوين والتشغيل بل حظي بإجماع كافة الأصوات المطالبة بضرورة مراجعة كاملة للسياسة المتبعة في هذا السياق سواء من حيث الأهداف أو الاستراتيجية أو البرامج التربوية أو التنظيم التربوي أو العملية التعليمية أو من حيث التنسيق بين أسلاك التعليم الأساسي والثانوي والعالي من جهة وسوق التشغيل من جهة ثانية.

وبهذه المناسبة نثمن المبادرة الملكية التي أدت إلى تكوين لجنة وطنية تضم مختلف الحساسيات السياسية ومكونات المجتمع المدني، ونحن متيقنون أنها ستخلص إلى توصيات تهدف إلى الإصلاح الكلي للمنظومة التربوية مع طبعها بالطابع حتى يتم دمكج المواطن المغربي في محيطه الاقتصادي والاجتماعي ويصبح معتزا فخورا بهويته الثلاثية الأبعاد :

- أولا : الإسلام دين التسامح والتعاضد،

- ثانيا : اللغة العربية كلغة مقدسة نزل بها الوحي،

- ثالثا : اللغة الأمازيغية التي تجب برمجتها داخل المدرسة المغربية.

كما أعلن عن ذلك عاهلنا المفدى بمناسبة ثورة الملك والشعب في 20 غشت 1994 وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العناية الكافية بأوضاع رجال التعليم المادية والمعنوية تعد مدخلا أساسيا من مداخل الإصلاح، كما أن التعليم بالعالم القروي لا زال دون كما نطمح له من تعميم للتمدرس قصد محاربة آفة الأمية التي تجعلنا نحتل موقعا لا نحسب عليه في قائمة الدول ذات الانتشار الواسع للأمية. وهو ما يفرض على الجميع تكثيف مزيد من الجهود لمواجهة هذا العار بالحزم الواجب وهذا يتطلب حسب توقعات الخبراء توفير 3000 حجرة خاصة بالسلك الأول الأساسي. وتقريبا 1000 حجرة بالسلك الثاني أساسي. كما أنه لابد من مواصلة الدعم الاجتماعي للتمدرس بدعم الفئات الاجتماعية الفقيرة، وذلك أنه بالرغم من استفادة مليون تلميذ من الإطعام المدرسي يبقى هذا الرقم قليلا سياسيا بالأعداد الكبيرة من تلاميذ أبناء المعوزين. كما يجب تحسين جودة التعليم وتوسيع شبكته مع تأهيل المؤسسات وتجهيزها بالحاجيات الضرورية من العناية بالصحة المدرسية والرياضة المدرسية وتزويد المؤسسات بالتكنولوجيا الحديثة وتعميم المكتبات المدرسية خاصة في مؤسسات السلك الأول من التعليم الأساسي، إضافة إلى تطوير التعليم الأولي وتطوير المصالح الخارجية عبر تركيز اللامركزية وكذا العناية بالمؤسسات الفلاحية. وهنا نثمن ما ستقدم عليه الوزارة في ما يخص أحداث إعدادية ضيعة فلاحية في كل جهة. كما أن تحسين التسيير الإداري والمنظومة التربوية يظل مطلبا ملحا لأنه لابد من أن يطال الإصلاح كافة هياكل المنظومة التربوية حتى يسهم الجميع في تحقيق نجاح هذا المطلب الذي يحظى بإجماع كامل مكونات الأمة. وهو مطلب يستدعي اتباع استراتيجية أساسية تقوم على :

- إرصاء وتدعيم اللاتمركز.

- تطور التنظيم وترشيد التدبير.

- تعبئة الموارد البشرية والرفع من كفاءتها.

- تحسين ظروف عمل الإدارة التربوية وتشجيع التربية غير النظامية التي تتطوع لخدمتها جمعيات المجتمع المدني لتقليص دائرتها سواء في العالم الحضري أو القروي خاصة بالنسبة للأطفال المتراوحة أعمارهم بين 8 و16 سنة.

- تطوير التعليم الثانوي والتقني وفق ماسيصدر عن اللجنة الوطنية للتربية والتكوين من توصيات.

- البحث عن مصادر جديدة مع توظيف إمكانات القطاعات الحكومية الأخرى والجماعات المحلية والمؤسسات والمنظمات والجمعيات وغيرها.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

اسمحوا لي مرة أخرى أن أتحدث في قطاع حيوي وهام جدا، هو قطاع الشبيبة والرياضة نظرا لاستقطابه لشريحة واسعة من شبيبتنا علما بأن نسبة الشباب تعادل 75٪ من الساكنة المغربية. ومن هنا تكمن أهميته بحيث قام الأبطال المغاربة الكبار برفع العلم المغربي عاليا وهو عمل يفوق بكثير ما يقوم به العمل الدبلوماسي من حيث التعريف ببلادنا وجعلها قبلة للسياحة والاستثمار. هذا يفرض الاهتمام بالبنيات التحتية سواء فيما يتعلق بالقاعات المغطاة التي أصبحت ضرورة ملحة لممارسة الرياضات المتنوعة.

وإننا في الحركة الوطنية نسجل بإيجابية ماقامت به الوزارة فيما يخص أحداث 6 قاعات مغطاة وإحداث حلبات مطاطية لألعاب القوى إلى جانب أحداث 10 حلبات أخرى ذات بنية بسيطة إضافة إلى إنجاز 9 ملاعب مختلطة للمؤسسات التابعة للشبيبة والرياضة. كما نتمن جهود الوزارة في التعاون الدولي مع الصين بخصوص إحداث 3مسابح مغطاة بفاس ومراكش والقنيطرة ومع الاتحاد الأوروبي بخصوص تمويل 21 وحدة رياضية ورغم هذا تظل التجهيزات قليلة ومعظم المناطق تحتاج إلى ملاعب مع العلم أن الموجود منها يشهد إصلاحات بين الفينة والأخرى إلا أنه لابد من التنويه بجهود الوزارة في ماقامت به مع وزارة الدولة في الداخلية مع إصلاح 17 ملعبا لكرة القدم تزاول بها المجموعة الوطنية إضافة إلى ملعب معشوشب ببوزنيقة وإنجاز 30 ملعباً بسيطا لكرة القدم في إطار الشراكة بين الوزارة وبعض الجماعات المحلية.

كما أن قطاع الشباب يتطلب مواقف الاهتمام بالمخيمات من حيث استكمال تجهيزها وتجديد المعدات الموجودة حتى لايطالها الفساد كما أن دور الشباب الموجودة تحتاج إلى تجهيزات إضافية علما أن العالم القروي يفتقر في معظمه إلى دور الشباب مما يجعل طفولتنا وشبابنا يواجه الفراغ المهول مع مايترتب عنه من انعكاسات سلبية بالرغم أن العالم القروي قد أنجب أبطالا عالميين عديدين وهذا رغم الجهود المبذولة سنة 98 حيث بلغ عدد المستفيدين من أنشطة دور الشباب ما يقارب 3 ملايين و61 ألف وهو رقم رغم أهميته يظل ضعيفا. كما يجب إصلاح وترميم مراكز حماية الطفولة حتى تستوعب الأعداد الوافدة عليها من السلطات القضائية. وينبغي إعداد طفولتنا وشبابنا بالحضور الجيد في المهرجانات الملحية الوطنية والدولية والعربية. وهنا لابد من العناية بالأطر الساهرة في هذا الميدان ماديا ومعنويا مع دعم المنظمات والجمعيات حتى تساهم بنهوض قطاع الطفولة والشباب. وبمناسبة ترشيح المغرب لاحتضان "مونديال 2000" فإننا نعتبره تحديا وطنيا كبيرا يجب على جميع الجهات الرسمية والمدنية والرياضية خاصة الإعلامية بمالها من تأثير في عصرنا الحالي عصر العولمة ذا الدبلوماسية بما فيها الدبلوماسية البرلمانية التي أصبحت تشكل فاعلا أساسيا في التعريف ببلادنا وخدمة قضاياها المختلفة وأن تكثف جهودها لربح الرهان وفي هذا الصدد ينبغي استثمار الأبطال الرياضيين المغاربة في مجال التعبئة الشاملة في ما له من تأثير واضح في هذا المجال.

وفي انتظار ربح هذا التحدي يجب تحسين مناخ الرياضة ببلادنا عبر سن تشريعات جديدة خاصة في بعض الأنواع الرياضية ذات الصلة بالفئات العريضة أو ما يعرف بالرياض القاعدية وذلك بتفعيل دور المدارس الرياضية والأندية والجامعات الرياضية حتى نتجاوز رقم 100 ألف المسجل في سنة 1998. وهنا لابد من الانتقال إلى نظام الحداثة حتى نستطيع مواجهة عمالقة اللعبة في الميدان. وهي أولوية تستدعي إجراءات كثيرة تضاف إلى إجراء التكوين واستكمال الخبرة وتوسيع الطب الرياضي ودمجه في المحيط الرياضي على المستوى المحلي والجهوي والوطني. كما لايفوتنا أن نوجه عناية الحكومة إلى الاهتمام أكثر بقطاعات المرأة وروض الأطفال وغيرها.

وعموما فإنه يجب تغيير المرجعية الفكرية المؤطرة للرياضة والطفولة والشباب ببلادنا واعتبارها قطاعات ليست مستهلكة ذات طابع اجتماعي وحسب بل وهي قطاعات تكون المواطن الصالح المعتز بوطنه وقيمه الدينية وكامل مقدساته وتهييء الأبطال الرياضيين الكبار لمختلف المحافل الدولية والوطنية. وبتغيير هذه المرجعية الفكرية إلى عالم الحداثة سيصاحبها وبدون شك نهج أساليب حديثة وتشريعات متطورة ترفع من مستوى شبابنا إلى الأفضل، وفي الختام نسجل بايجاب الارتفاع الذي حصل في اعتمادات هذه القطاعات برسم مشروع القانون المالي وهو ما يترجم التوجه الاجتماعي للحكومة، هذا التوجه الذي نشاطرها فيه داخل الحركة الوطنية الشعبية رغم أنها تظل دون مانطمح إليه خاصة في العالم القروي سواء في قطاع التربية الوطنية أو التعليم الثانوي والتقني أو الشبيبة والرياضة إلا أننا سنساندها مادامت تحمل بوادر التغيير والتطوير إلى ما يصبو إليه صاحب الجلالة نصره الله ومن وراءه الشعب المغربي برمته والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة : شكرا للسيد الرئيس، الكلمة للبروفسور «عبد الإلاه الصوادقة». لُبُومَا احْنَا غير مْعَ الأطباء بْرُوفِسُّور

* **السيد المستشار «عبدالإلاه الصوادقة» :**

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

يسعدني بهذه المناسبة بمناسبة دراسة مشروع القانون المالي لسنة 1999 - 2000 أن أتحدث باسم فريق الحركة الوطنية الشعبية عن بعض الميزانيات الفرعية المندرجة ضمن لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك لاستقناع دلالات الأرقام المالية المخصصة لها من جهة وقراءة ماتحمله من توجهات من جهة ثانية. واسمحوا لي في البداية أن أتحدث عن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وهو قطاع هام وحيوي تقاطع مع عدة مجالات ومن هنا تكمن أهميته إذ يشكل الحلقة الختامية في مسلسل التربية والتكوين من أجل تأهيل المتخرجين لعالم الإدارة والاقتصاد والشغل بشكل عام.

إلا أن هذا القطاع شأنه باقي قطاعات التربية والتعليم، أصبح موضوعا للمساءلة والتقويم في علاقاته بعالم الشغل وكذا ملاءمته له وهي مساءلة نعتبرها موضوعية مادام الخلل باديا بشكل كبير حيث أصبح منتوج التعليم العالي في واد ومتطلبات الشغل والتشغيل في واد آخر، وهذا يدل في نظرنا على فشل التخطيط والسياسة التي كانت متبعة في هذا الميدان. ولعل المبادرة الملكية السامية بإنشاء لجنة التربية والتكوين لاصطع دليل على أن إعادة النظر في التصور والاستراتيجية والأهداف أصبحت تطرح نفسها بحدة في هذا الموضوع وهي خطوة نباركها ونتمنى أن تشكل بالفعل محطة جديدة ومغايرة تعانق المستقبل برؤيةحداثية. رؤية تدمج حاجيات التشغيل والتكوين حتى يصبح المنتوج الجامعي حاجية أساسية يتطلبها عالم الشغل عوض أن يصبح عائقا في وجهه كما هو سائر الآن. إننا في فريق الحركة الوطنية الشعبية نعتبر أن الشعار المرحلي الذي يفرض نفسه حاليا والمتمثل في ضرورة إصلاح التعليم العالي شعار معقول يجب أن يوضح في إطاره الحقيقي مع مراعاة التحديات المستقبلية والتوجهات الجديدة للمغرب المتمثلة في التقسيم الجهوي الحالي واعتماد اللاتمركز واللامركزية كخيار الاستراتيجي وذلك حتى يخدم التكوين محيطه الاجتماعي والاقتصادي كما أن الإصلاح المرتقب لابد أن يجيب على السؤالين التاليين :

- **أولا** : ماهو نوع المنتوج الجامعي الذي نهدف الحصول عليه؟

- **ثانيا** : ماهي متطلبات سوق الشغل والتشغيل؟

إن الجواب على هذين السؤالين يفرض نوعا من التنسيق بين الجهة وجامعاتها إن كانت متوفرة لديها من ناحية. التنسيق بين كافة الجهات والجامعات لتسهيل مسالك العبور بين الوحدات الجامعية على أساس التكامل ورفع مستوى جودة المنتوج الجامعي. وهو ماسوف يحقق شعار الملاءمة بين التكوين والتشغيل والجهة، حتى نستطيع ضمان وجود الوحدات الجامعية المتخصصة في الجهة التي تلائمها. وهو مايفرض إعادة انتشار الوحدات الجامعية حسب خصوصية كل جهة لدمج التكوين في محيطه الاجتماعي والاقتصادي وللعمل لعى الحد من إنتاج المعطلين حملة الشواهد الذين أصبحوا يشكلون نقطة سوداء في سياسة القطاع. هذه إضاءات نعتقد أنها ستساعد على بلورة تصور جديد لوضع

استراتيجية مغالق تمكن من خلق جسور عديدة بين فضاء التكوين وفضاء التشغيل وهو مسعى نعتقد أن الوزارة وباقي الفاعلين يشاركوننا فيه حتى نتمكن من الرفع من فعاليات التعليم العالي الذي يتميز بمغادرة 60٪ من الطلبة دون الحصول على أي شهادة وأن أكثر من 50٪ منهم لايتجاوزون السلك الأول الجامعي وأن نسبة التكرار تتراوح بين 39٪ و44٪ وارتفاع عدد الوافدين قياسا إلى الطاقة الاستعابية مثلا 131 طالب لكل 100 مقعد في الوحدات الجامعية التي لا تعتمد نظام المباراة و 30 طالب لكل 100 مقعد في الوحدات الجامعية التي تعتمد نظام المباراة.

وهو ما يكشف عن خلل واضح يجب معالجة عبر العناية بالجانب الإعلامي حتى يتمكن الطالب من معرفة حاجيات الشغل ونوع التكوين الملائم له. وعلى العموم فإن الإصلاح لابد أن ينصب على كامل مكونات العملية التعليمية داخل قطاع التعليم العالي سواء على مستوى الأهداف المرجوة أو البرامج والمناهج أو تشجيع الطلبة والعناية الاجتماعية بهم صحيا ورياضيا وترفيهيا والاهتمام بهيئة التعليم العالي ماديا ومعنويا واجتماعيا حتى تتمكن من الانخراط الايجابي في أوراش الإصلاح المرتقبة كما أن البحث العلمي ينبغي أن يحظى باهتمام خاص في إطار نوع من الهيكلة والتنظيم بحيث يصبح منتوج البحث العلمي منتوج هيأة وليس منتوج بعض الأفراد وهذا يتطلب تحصيص اعتمادات كافية وإن كانت 45 مليون درهم المخصصة برسم اعتمادات هذه السنة آلية يجب دعمها بآليات أخرى فإننا نقترح توسيع قاعدة إشراك المقاولات في تمويل البحث العلمي حتى تستفيد من نتائج في تطوير منتوجاتها ضمانا لقدرة تنافسية تستطيع مواجهة تحديات العولمة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أما بخصوص ميزانية قطاع الشؤون الثقافية فإنه لابد من التأكيد على مكانة وحيوية الثقافة نظرا لما تمثله من أهمية في ما يخص تمنيع المواطن المغربي من كل أشكال الغزو الثقافي الوافدة والتي تحاول صهر الجميع في بوتقة العولمة الثقافية ذات التوجه الغربي المعروف بانحلاله الخلقي للأسر ومن هنا تكمن جسامة المسؤولية الملقاة على وزارة الثقافة في تمكين المواطنين المغاربة من الوعي وكل أشكال الاستيلاب الثقافي الوافدة موازاة مع تدعيم الحضور الثقافي المغربي بمختلف قيمه داخل الذهنية المغربية، وهذا في اعتقادنا الواجب الأول والأساسي الذي يجب أن تنهض به هذه الوزارة حتى لاتصبح هيكلا بدون روح وهو بطبيعة الحال يفرض تغيير النظرة الرسمية للثقافة والتعامل معها على أنها تمثل جدوان وجدوان المجتمع وكينونة وليس فضاءا للتسلية والترفيه فحسب.

وبالرجوع إلى طبيعة الأرقام المسطرة في الميزانية المخصصة برسم السنة المالية 90 - 2000 يمكن القول بأن رغم ارتفاعه هذه السنة فإنها تبقى دون مانطمح إليه في سبيل نهوض قطاع الشؤون الثقافية بمهامه الجسيمة. إلا أنه ومن جانب الموضوعية نسجل الإدارة الايجابية للوزارة الحالية في سبيل تحسين المنتوج الثقافي وتأكيد حضور البعد الثقافي ضمن العملية التنموية المنشودة في إطار المخطط الذي يزعم المغرب السير على هداه خلال بداية الألفية الثالثة.

وفي هذا الصدد فإننا نثمن ماقامت به الوزارة في مايخص الإصلاح الإداري سواء على المستوى المركزي والخارجي والجهوي باعتبار الجهة منطلقا للتنمية وفضاء لتقريب الخدمات الثقافية من المواطن المغربي كما نثمن ماتقوم به على المستوى التشريعي والقانوني سواء تعلق الأمر بالمحافظة على المباني التاريخية والمناظر والكتابات المنقوشة والتحف الفنية والمكتبة الوطنية ووثائق المغرب وتفعيل قطاع الآثار والمتاحف والقصبات والاهتمام بالفنانين وتشجيع ميدان النشر والتأليف والعرض كما ننوه بالقرار المشترك بين وزارة الشؤون الثقافية والاقتصاد والمالية الخاص بدعم 30 فرقة مسرحية في حدود تغطية 60٪ من تكلفة الإنتاج وعموما فإنه ينبغي على قطاع الثقافة أن يعمل أكثر على تفعيل الخدمات الثقافية في إطار نظام الشراكة سواء مع الجماعات المحلية والجهات والهيآت أو مع مختلف المؤسسات والوزارات وجمعيات المجتمع المدني في إطار خدمة الثقافة المغربية والحفاظ عليها وتطويرها في بعدها العربي وبعدها الأمازيغي. هذا البعد الذي نحرص كل الحرص على إيلاءه العناية الكبرى واللازمة في إطار وحدة مغربية ثقافية مندمجة قادرة على مواجهة كل ضروب الغزو والاستيلاء الثقافيين الأجنبيين - يادكتور ألا يمكن تركز أكثر مايمكن - هذه الوحدة الثقافية المغربية

نعتبرها في فريق الحركة الوطنية الشعبية آلية من آليات قوة الحضارة المغربية الشامخة الضاربة جذورها في أعماق التاريخ.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السادة المستشارون المحترمون،

أما في ما يخص قطاع الصحة في بلادنا، والذي ينقسم إلى قطاع عمومي وآخر خصوصي فإننا سنركز في تدخلنا على قطاع الصحة العمومية لما تمثله من أهمية بالنسبة لغالبية المواطنين علما أن مستوى الخدمات الصحية العمومية يعكس مستوى حضارة كل أمة وبهذه المناسبة فإننا ننوه بجهود جميع الفاعلين في هذا القطاع من وزارة وأطر وممرضين وأعوان. كما نثمن خطوات الوزارة في مايخص دراسة الملف المطلبي للفاعلين الاجتماعيين. ولتفعيل هذا القطاع لابد من تغيير النظرة الرسمية التي سادت طوال عقود من الزمان وذلك باعتبار هذا القطاع منتج فهو ينتج المواطن السليم القادر على ممارسة أدواره ووظائفه الحياتية والمجتمعية والتاريخية في ظل سلامة بدنية وعقلية ونفسية كما يجب اعتبار صحة المواطن المغربي أغنى وأثمن شيء كما هو عند دول قريبة منا في الحوض المتوسطي كما يتطلب هذا التفعيل اعتماد برنامج مندمج مع باقي القطاعات الوزارية المتدخلة ضمانا للوصول إلى خدمات صحية تمتاز بوصفات الجودة العالمية وفي انتظار إنجاز هذا المبتغى لابد من مواصلة البرامج الصحية الوقائية كحملات التقليح والتمنيع التي استحسنها المغرب برمته ومكافحة الأمراض الخطيرة والفتاكة كما يجب العناية بالصحة الإنجابية وحماية صحة الأم والطفل وتحسين التغطية الصحية بالأقاليم والجهات عبر خلق مركز استشفائي يضم جميع التخصصات في كل جهة على الأقل وذلك تحقيقا لشعار تقريب الخدمة الصحية من المواطنين وتدعيم للجهة كمحور فاعل في التنمية الصحية حتى تصبح الخريطة الصحية متوازنة داخل البلاد. بالإضافة إلى الإسراع بوضع نظام إجبارية التأمين عن المرض لجميع المأجورين وخلق نظام خاص بالفئات ذات الدخل المحدود حتى نستطيع توسيع قاعدة التغطية الصحية بالمغرب، هذه التغطية التي تظل دون مستوى مثلاتها في دول الجوار القريبة منا وهذا لن يتأتى بدون الإصلاح الإداري للمستشفيات مع مايتطلبه من إرادة قوية في محربة أوجه الانحراف وتخليق فضاء الصحة العمومية عبر التوعية الأخلاقية العاملين بالقطاع وتحفي المتواجدين منهم في المناطق النائية كما يجب تدعيم الموارد البشرية والعناية بها ماديا ومعنويا حتى تستطيع النهوض بأعبائها كاملة أمام تزايد نسبة الإقبال على الخدمات الصحية العمومية تنضاف إليها استمرار الدولة في مراقبة صناعة الأدوية وتسهيل تناولها حتى لايصبح الدواء حلما بعيد المنال بالنسبة للمريض. وفي ما يخص المستعجلات فإنه بالنظر إلى أهميتها لابد من تدعيمها بوحدات حديثة للتدخل السريع وتزويدها بكل ما تتطلبه جميع التخصصات حفاظا على أرواح المواطنين كما أنه ننوه بالخطوات الحكومية في عقد اتفاقيات مع الدوائر الخارجية لضخ شرايين القطاع الصحي بالأموال اللازمة كما هو الشأن بالنسبة لبرنامج MEGA وغيره. وإذا كانت الميزانية قد رصدت 9,4 مليون درهم للتغطية الصحية بالعالم القروي فإن تظل دون الحاجيات المطروحة في هذا العالم الذي طاله التهميش والحرمان لسنوات الطوال وقد آن الأوان لإعطاءه ما يستحقه من أهمية واهتمام حتى يقع التوازن بينه وبين العالم الحضري في هذا المجال. وفي انتظار إحداث هذا الأوزان فإننا ننوه بجهود الوزارة وإرادتها المعبر عنها برسم المشروع المالي لهذه السنة. وفي الختام نسجل بإيجاب الارتفاع الذي حصل في الاعتمادات المرصودة لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي والشؤون الثقافية والصحة العمومية برسم مشروع القانون المالي لسنة 2000 ـ 1999 وهو ما يترجم التوجه الاجتماعي للحكومة هذا التوجه الذي نشاطرها فيه في داخل فريق الحركة الوطنية رغم أن هذه الاعتمادات تظل دون مانطمح إليه إلا أننا سنساندها مادامت تحمل التغيير والتطوير إلى مايصبو إليه صاحب الجلالة نصره الله ومن وراءه الشعب المغربي بكاملة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

* <u>السيد رئيس الجلسة :</u>

الدكتور الجامعي استنفد الحصة المخولة للفريق، السيد المنصوري أنا آسف.. لا، ماكاين مشكل، خذ ولكن، السي عبد الإله ما السي عبد الإلاه، لا ماكاين مشكل، لا، فريق زميل يمكن له أن

يتنازل عن الحصة ديالو، مع الأسف الشديد، استهلكوا الحصة ديالكم، تفضل آسي المنصوري، لا كاين إخوان هنا، تعرف كلهم..

* السيد المستشار المنصوري محمد :

شكرا سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين ،

غادي نحاول نركز وبإيجاز .... ماكنتشي مستعد، إذ تناول موضوع الإعلام والاتصال يزداد خطورة وأهمية كما يزداد تعقيدا من منطلق أن العالم يعرف تداخلا متسارعا في جميع المجالات م ما يحمل ذلك من مخاطر على الذات وثقافتها. ولهذا يجب أن تكون مناولة موضوع الإعلام والاتصال في مستوى مخاطر الاشتباك بين الثقافات والتقاليد عبر الأقمار الاصطناعية كما يجب أن لا تكون هذه المناولة ضحية للروتين الإداري و..... سواء على مستوى البرلمان بغرفتيه أو الجهاز الحكومي الإداري إن بلادنا أيها السادة تعرف العديد من المخاطر، وفي مقدمتها إسقاط العولمة بما يحمل ذلك من تراجع لمفهوم السيادة، وسيادتنا أصلا ثقافية وحضارية يجب أن نحميها في هذه الحرب الشرسة التي اندلعت وستكون حرب المستقبل، إن إعلامنا أيها السادة يعاني من تراكم خطير لايمكننا أن نحمل جهة من الجهات وحدها مسؤولية التخلف المزمن الذي يعاني منه هذا الإعلام بكل مكوناته ذلك أن وضعية إعلامنا هي بالأساس عطاء العقلية تحارب انتشار الخبر الصحيح والتحليل الشجاع الجريء عقلية تحتكر الحقيقة كل الحقيقة لنفسها وتلغي الآخر، عقلية تنادي بالتعددية في حين أنها تحاربها في الإعلان السمعي والبصري وكما تحاربها في الصحافة المكتوبة مما أدى إلى تدني المستوى الثقافي والإعلامي في المغرب بل إن تطور العقليات، ومراس الارتزاق على حساب الأخلاق والتخليق، أو إلى هروب القارئ أو المشاهد المغربي إلى وسائل الإعلام الأجنبية، وخاصة منذ اندلاع المحطات الفضائية، إننا ولكي نكون منهجيين وموضوعيين، لابد أن نكون ملزمين بتناول كل مكونات الإعلام المغربي في صحافة مكتوبة إلى إذاعة وتلفزة، لكننا ملزمون بالتركيز على التلفزة بحكم أننا نعيش عالما تهيمن عليه ثقافة الصورة، سلطة التلفاز، بدءا من الصحافة المكتوبة لابد أن ننتبه إلى أن القارئ المغربي، يرفض صحافة السندويتش أو التغذية الإعلامية المعلبة، إن الأحزاب السياسية، ومنها الحركة الوطنية الشعبية وبحكم الدستور، تساهم في تأطير المواطن، وتأطير المواطن يعني توعية والتوعية تعني تطوير الفكر الحيّلي، التقييم، إن هذا لايتأتى أيها السادة إلا بتعدد الرأي والسماح بالمعارضة داخل نفس التنظيم فليس هناك مقدس غير الثلاثة، الله، الوطن، الملك، إننا نسجل بارتياح ظهور صحافة مستقلة، وننوه بالمجهودات التي يبذلها الصحفيون التابعون لهاته الصحف، ونظرا لضعف القراءة في المغرب، وسوء توزيع..... لفائدة الصحافة الفرنكفونية، يجب أن ننتبه إلى خطورة تراجع ظاهرة الصحافة المستقلة، ولاقتحام هاته الصحافة من لدن الرأسمال الأجنبي مما يشكل خطورة على انتمائنا وعلى مغربيتنا، إننا أيها السادة ندعو إلى دعم الصحافة المستقلة ذات البعد التربوي والجدي والمسؤولب والجهوية والوطنية، منها بكل الوسائل المتوفرة، و..... احتكار الدعم لفائدة الإعلام الحزبي فقط، وذلك حسب معايير موضوعية، بعد هذه الرؤيا المقتضبة للصحافة المكتوبة، نركز حضرات السادة على الإعلام البصري، نظرا لخطورة الدور الذي يلعبه هذا الإعلام، منذ أن كان، ولازدياد خطورته، ونعتقد أنه لابد من استقطاب المشاهد المغربي، وتقديم مواد كفيلة بإغنائه، وتطوير اهتمامه، لفائدة المنتوج المغربي،

حضرات السادة،

أول مانود التنبيه له، هو ضعف التحرير على مستوى نشرات الأخبار في القناتين الأولى والثانية، وهزالة الحصيلة الإخبارية والتحليلية المرافقة إن هذا يعود أيها السادة إلى هيمنة وكالات الأنباء الأجنبية "كرويترز" أو "أ-ف-ب"، على سوق الخبر، فرويترز مثلا، تحتكر 60 إلى 70٪ من الأخبار المتداولة في العالم، إن المؤسسات المشار إليها موجهة من لدن أناس لهم من التصورات والإيديولوجية تخدم مصالح محددة، وليست وظيفة وكالة أنباءنا، أو مصادر الأخبار في محطات تلفزتنا، هي ترجمة هذه الأخبار ونقلها كما هي مصاغة، بل لا بد من إعمال الفكر من خلال مجموعة من خبراء الميدان... القراءة والصياغة دون تلاعب بالخبر في حد ذاته، لأن الخبر مقدس، كما قال المغفور له محمد الخامس، رحمه الله، ثم لا بد من تطعيم نشرات الأخبار هذه بحلقات وندوات وبرامج، منتظمة

تكون وظيفتها التحليل ثم التحليل، ومتابعة ما يحدث في محيطها وحولنا في هذا العالم الصغير من أحداث من جهة، نظرا .. المغربية وتطورها، وتحتضن أحزابنا وجامعاتنا، أناسا، مهيئون ليؤدوا وظيفتهم الفكرية والثقافية، مما يقود إلى تنمية التفكير الديمقراطي لدى المواطن ويجعله يتابع ما يجري حوله باهتمام وبرغبة متزايدة، ثم إنه من العار أيها السادة، أن نسجل المستوى الهزيل لبرامجنا الثقافية، علما بأنه لا حديث عن التنمية بدون تنمية ثقافية شمولية، ولا نعتقد أن جهدا من هذا الإتجاه، سيكلف ميزانية القناتين مبالغ باهضة، والنخبة المغربية مستعدة لأداء مهامها في هذا المجال، شريطة أن نعطي للتعبير حريته، وأن نرفض ركوب ألسنة الناس، وفي هذا الإطار نقترح ما يلي:

- **أولا** : أن يرتكز الإعلام المغربي السمعي البصري على الأبعاد الثلاثة المكونة للشخصية المغربية، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية.
- **ثانيا** : إحداث قناة أمازيغية ليؤدي الإعلام وظيفته الشمولية.
- **ثالثا** : الحد من برامج ومسلسلات العنف، واعتماد التخليق في اختيار الأفلام والمسلسلات وإعداد البرامج.
- **رابعا** : اللاتمركز واللاتمركزية على المستوى الإعلامي.
- **خامسا** : عقلنة التسيير والتدبير لقطاع الاتصال.
- **سادسا** : جعل الإشهار مغربيا صورة ولغة وموضوعا.
- **سابعا** : إلغاء الإشهار، أيام الأعياد الدينية والوطنية.
- **ثامنا** : تعميم التغطية التلفزية للقناتين على مختلف جهات المملكة المغربية وهنا أريد أن أفتح قوسا بالنسبة للقناة الثانية، التي يتجاوز بثها الحدود المغربية، وهذا موضوع بارز الأهمية، فكما هو معلوم كانت هذه القناة تغطي عددا كبيرا من الدول الإفريقية، وخاصة الناطقة بالفرنسية، ولما لهذه القارة من أهمية بالنسبة لبلادنا، وما للقناة الثانية من دور هام في ربط التواصل والإتصال بين بلادنا وعدد من الدول الصديقة والشقيقة حتى أصبحت هذه القناة تتمتع بسمعة هائلة تشرف بلادنا، وتعبر عن إشعاعنا الثقافي والحضاري والديني، كما أنه لا يخفى عليكم، ما لها من وقع في توضيح وشرح وجهات نظر المغرب على المستوى الإفريقي وخاصة الجانب المتعلق بقضيتنا الأولى، وهي قضية وحدتنا الترابية وقد توقفت هذه القناة فجأة على بث بالواضح، إلا ما يتعلق بالمنتوج الوطني الذي ليس له تأثير كبير على هذا الدول المذكورة، لذا نتساءل السيد الوزير عن التأخير الذي حول دون تسوية وضعية هذه القناة، وتمكنها من متابعة بثها تجاه هذه الدول، ونرجو أن تعملوا على تخطي العقبات التي تحول دون ذلك، ولا شك أنكم واعون كل الوعي بأهمية هذه القضية و... على ضمان المزيد من التواصل والاتصال بإخواننا الأفارقة، والجالية المغربية المقيمة بهذه الدول.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا السيد المستشار

* **السيد المستشار المنصوري :**

دقيقة، نصف دقيقة، كنت بغيت غير نشكرك، الله يسامح حتى لمدة أخرى، كنت بغيت نشكرك، ولكن مرة أخرى إن شاء الله نشكرك.

* **السيد رئيس الجلسة :**

نتوب عليك في الشكر، الكلمة للسي محمد سعدون

* **السيد المستشار محمد سعدون :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

باسم إخواني في الفريق الإشتراكي لمجلس المستشارين أناقش الميزانيات الفرعية لوزارات التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني، أي الوزارات المشرفة على التعليم، هذا القطاع الحيوي الذي نعتبره في الاتجاه الإشتراكي، قطاعا هاما وحيويا، وليس قضية وزارات معنية، بل هو قضية الشعب المغربي ب أكمله، فعن طريق التعليم نستطيع أن نكون أمة مغربية لها مكانتها في القرن 21، ولقد أكد المجاهد عبد الرحمن اليوسفي في التصريح الحكومي الذي قدمه أمامنا في مجلس

المستشارين في السنة الماضية على أن الحكومة ستعمل على توفير فرص متكافئة للمواطنين في ميدان المعرفة والحداثة والثقافة... وعلى تنمية روح التفكير والمبادرة والإلمام الجيد بالمواد العلمية والتكنولوجيا والتعميم التدريجي لاستعمال التكنولوجيا الجديدة، وإن الميزانيات الفرعية في التعليم تزامنت مع معطيين أساسيين هما تهييئ المخطط الخماسي، وانطلاق أشغال الجلسة المختصة للتربية والتكوين المشرفة على إصلاح التعليم والذي نريد لها أن تنجح في مهمتها الوطنية، وأن تتوصل اللجنة إلى إصلاح للتعليم، يتجاوز الشكل والمضمون، ويصل إلى إيجاد مدرسة مغربية قادرة على خلق مواطن متشبع بقيم وطننا الثقافية والدينية، منفتح على العالم، وفاعل فيه، مواطن يواكب التطورات العلمية والتكنولوجيا، ويمكن الاعتماد عليه كعنصر أساسي في التنمية، وسأبدأ مناقشتي للميزانيات الفرعية، أولا التعليم العالي والبحث العلمي وتكوين الأطر.

* **السيد رئيس الجلسة :**

عاد غتبدا آسي سعدون ؟ تفضلوا.

* **السيد المستشار محمد سعدون :**

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون ،

إن السيد الوزير، قام بمجهودات مشكورة من أجل معالجة مشاكل التعليم العالي هذا التعليم الذي يتميز بضعف الفعالية لنظامه التعليمي والذي يؤدي إلى نتائج كارثية من إهدار الطاقات البشرية والمالية، حيث أن هذا النظام التعليمي أعلن عن إفلاسه ومما يؤخذ عليه أن 52٪ من الطلبة لا يتجاوزون السلك الأول الجامعي، و 60٪ يغادرون الجامعة دون الحصول على أي شهادة، ونسب التكرار تصل إلى 44٪، وتساهم في هذه النتائج العوامل الآتية :

- النقص في الأحياء الجامعية
- النقص في وسائل المواصلات.
- حرمان مجموعة من الطلبة من المنح.
- حرمان مجموعة من الطلبة من متابعة دراستهم بالشعب والاختصاصات المرغوب فيها وكمثال بجهة طنجة وقفنا على معاناة الطلبة من السكن والنقل، حيث أن الأحياء الجاخعية الموجودة بتراب طنجة، لا تستوعب العدد الكافي للطلبة القادمين من أقاليم العرائش- شفشاون - تطوان- طنجة، كما أن المطاعم الجامعية منعدمة، لذلك يجب دعم هذه الأحياء بمطاعم جامعية، وبالنسبة للمشاكل التي تواجه الطالب المغربي في المدن الجامعية، هناك صعوبة الحصول على السكن الجامعي، حيث أن نسبة 13,3 ٪ هي التي في مستطاعها الحصول على السكن، السيد الوزير إننا، متفقون معكم على التطور المستقبلي والإستراتيجي، لمنظومة التعليم العالي ببلادنا، هذا التطور الذي يقتضي أن يكون التعليم العالي جزءا منصهرا ومنسجما من حيث الرؤية مع التصور المستقبلي للتعليم بصفة عامة، أن تكون الجامعة، فضاءا للمعرفة ومحركا لتنمية المجمتع، أن يعمل التكوين في الجامعة على ترسيخ روح المسؤولية والمبادرة والإبتكار لدى الطالب، وأن ينتج خريجا متعدد المواصفات قادرا على التكيف مع المحيط الإجتماعي والثقافي الذي يعرف تحولا مستمرا، السيد الوزير، نظرا لأهمية البحث العلمي، فإننا نطالبكم بدعم البحث العلمي وإيجاد الإمكانيات لتنمية البحث العلمي وتدعيمه، وبالنسبة لوزارة التربية الوطنية السيد الرئيس، السادة الوزراء، إخواني المستشارون، إننا نحيي الوزير على المجهودات التي يعملها ويبذلها في وزارة التربية الوطنية، وخاصة الإستراتيجية المتبعة التي تتمثل في تنمية التعليم الأولي والأساسي، وذلك بتعميم التعليم الأساسي، دعم برامج محو الأمية عن طريق التربية الغير النظامية، هذه البرامج التي يجب أن تمتد إلى الأقاليم الفقيرة، تنمية التعليم الأولي، تشجيع التعليم الخصوصي، وإننا نرى بأن الوصول إلى هدف تعميم التعليم يتطلب الرفع من وتيرة تنمية التعليم، من حيث الإقبال على التربية وتوسيع الطاقة الإستيعابية، وتوفير المدرسين، وبالنسبة لتوفير المدرسين كانت الوزارة في السنة الماضية، قامت بتجربة هامة، تمثلت في فتح مدارس للمعلمين لفائدة المجازين من العلوم والآداب، بمختلف شعبه... المعلمين المجازين والذين أعطوا حيوية ودما جديدا في السلك الأول من التعليم الأساسي، ونأمل من السيد الوزير أن يعيد هذه التجربة لانتشال آلاف المجازين المعطلين من البطالة، وتمكين الحاصلين الجدد على

الباكالوريا من متابعة دراستهم الجامعية، كما نثمن اقتراح السيد الوزير، بشأن توسيع الطاقة الإستيعابية بإشراك الجماعات المحلية في إيجاد تمويل لبناء المدارس، عن طريق صندوق التجهيز الجماعي، والتزام الوزارة بأداء الأقساط السنوية مما سيعطي الفرصة للجماعات من أجل توفير المدارس والإعداديات بمجالها الترابي، إن الإهتمام الذي توليه حكومة التناوب بالعالم القروي تميز في ميزانية وزارة التربية الوطنية، والذي تمثل فيما يلي :

- توسيع أشكال الدعم للفئات الفقيرة، والمتمثلة في المطاعم المدرسية والمنح، وتوزيع الأدوات المدرسية والطبية.

- التشجيع على الإقلال عن التمدرس في السلك الثاني من التعليم الأساسي في الوسط القروي والمتمثل في إحداث 37 داخلية و 5 مطاعم.

- برنامج الإعداديات الفلاحية، لكي تنفتح المؤسسة على محيطها القروي. - وزارة التعليم الثانوي - ،

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

بالنسبة لهذه الوزارة الفتية، نسجل الخطوات الإيجابية التي يقوم بها السيد الوزير في مختلف الواجهات ومنها، تعزيز البعد الجهوي للقطاع، والذي انعكس في الميزانية التي راعت البعد الجهوي، كذلك مطابقة الأكاديميات مع النظام الجهوي، ومنح الأكاديميات، اختصاصات واسعة، في هذا المجال لمعالجة القضايا التعليمية، للتعليم الثانوي والتقني، والأصيل للجهة، تفعيل المدارس العليا للأساتذة التي تتوفر على إمكانيات تكوينية متنوعة وعالية، يتعين استثمارها في مهام التكوين المستمر للأساتذة الإهتمام بالعالم القروي، والمتمثل في عدد المنح المخصصة للتلاميذ القرويين الملتحقين بالثانويات، حيث ارتفع العدد بنسبة 24٪، وكذلك الزيادة في القيمة الهزيلة للمنحة، تحسين الخدمات الإجتماعية للعاملين في قطاع التعليم الثانوي والمتمثل في مجموعة من الجهود، السيد الرئيس السادة الوزراء، السادة المستشارون، إن الميزانيات الحالية المعروضة علينا تتزامن مع أشغال اللجنة المختصة للتربية والتكوين، مما يجعل ذهه الميزانيات انتقالية تتوخى تحسين ما هو قائم في إطار إدخال التجديدات التنظيمية والتربوية التي ستقررها اللجنة، وهذه اللجنة التي ستقدم إصلاح التعليم، هذا الإصلاح الذي سينجزه وسيؤطره رجال التعليم، ولذلك يجب تحسين وضعيتهم في مختلف المستويات، عبر الزيادة في الأجور، وعبر حل مشكل الترقية، والترقية الداخلية، والرفع من قيمة البحث والتأطير، إن الإصلاح الذي سيهمش رجال التعليم في إمكانياتهم، المادية، لن يحقق ما هو مأمول منه وشكرا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسي سعدون الكلمة للدكتور الخضوري

* السيد المستشار الدكتور الخضوري محمد :

بسم الله الرحمن الرحيم،

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

السادة المستشارين المحترمين،

باسم الفريق الإشتراكي، سأحاول التدخل في ميزانية وزارة الصحة العمومية والشبيبة والرياضة .. والمندوبية السامية للمقاومين، وأعضاء جيش التحرير، قبل الدخول في مناقشة الميزانية القطاعية، لوزارة الصحة، لا بد من الإشارة، وباختصار شديد، إلى أن الإختلالات، هي اختلالات عميقة، وبنيوية، وتعود في أصلها إلى تعاقب المشاكل والسلبيات عبر سنوات، نتيجة إقصاء الحكومات المتعاقبة سابقا لهذه القطاعات، والمجالات من اهتمامها، وعلى اعتبار هذه القطاعات غير ذات مردودية، إضافة إلى سمة سوء التدبير، التي طبعت سلوك تلك الحكومات وهو ما أدى إلى الوضعية التي ورثتها الحكومة الحالية، السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارين، من خلال قراءتنا للميزانية، فقد لوحظ أن هناك ارتفاع في الإختصاص في الميزانية العامة، حيث وصلت إلى 4,74٪ من الميزانية العامة وهناك ارتفاع مهم بالنسبة لميزانية التسيير، وكذلك بالنسبة لميزانية التجهيز وهذا ما لوحظ، وكذلك مشى في الاتجاه ديال التصريح الحكومي، بالنسبة للقطاع ديال الصحة، كذلك لوحظ اعتماد وزارة الصحة العمومية من خلال تصريفها للميزانية التي

أدت إلى أهداف تعي أولويات لمعالجة الوضعية الصحية ببلادنا، ومنها إعادة النظر، في توزيع المجال للنفقات بغاية إعطاء الأولوية للمناطق التي كان من نصيبها التهميش، كذلك بالنسبة للتوظيف، الذي وصل إلى 500 وظيفة، وهذا، لا يكفي حتى إلا تعويض المتقاعدين الذين يصل إلى 745 مقعدا، والمتمنى أنه تصل هذه التوظيفات في القطاع الصحي إلى 1300على حسب ما قاله السيد الوزير في اللجنة، وكذلك وارتباطا بهذه المسائل التوظيفية، نهيب بالوزارة إلى إعادة الخدمة المدنية، ودور الخدمة المدعية في هذا الخصوص، والدور الذي كانت تقوم به، خصوصا في المناطق النائية وفيما يتعلق بالقوانين والمراسيم نهيب بالوزارة وبالحكومة إلى إخراج وبالإسراع بإخراج بعض القوانين التي ستحسن لا محالة التسيير في هذا القطاع، وخصوصا القانون المتعلق بخريطة العلاج، والخريطة الصحية، كذلك القانون المتعلق بالتأمين الإجباري على الصحة، والقانون المتعلق بالمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود، وأن تراعي في ذلك تشريعا وتطبيقا الأهداف المرسومة للقوانين، وهي توجيه التغطية الصحية والعلاجية، للمعوزين وذوي الدخل المحدود، إن توفير الخدمات الصحية للمواطنين وضمان العلاج لهم، وخاصة لذوي الدخل المحدود والمعوزين لا يمكن أن يتحقق إلا إذا قامت الوزارة بمجهودات أكثر في مجال توفير الأدوية والتجهيزات العلاجية، وجعل أثمانها في متناول الجميع مع ما يقتضيه ذلك من تكثيف مراقبة الجودة يساهم القطاع الخاص كذلك بشكل كبير في تغطية المجال الصحي والعلاجي ببلادنا، بل إن أغلب الكفاءات المتخصصة، توجد في هذا القطاع، وهو ما يتوجب خلق وابتكار أساليب تحفيزه، لينخرط هؤلاء في البرنامج الشمولي للوزارة قصد النهوض بالواقع الصحي لبلادنا، وفق توجيهات حكومة التغيير، التي تسعى إلى التخفيف من الإختلالات التي تعاني منها، والمعيقة لتعميم الإستفادة من خبرات وإمكانيات هذا القطاع، مع ما يتطلبه ذلك من قيام الوزارة بدورها في المراقبة والتوجيه الموضوعين في مجال تمويل بعض البرامج واستكمال بعض المشاريع، نتمنى حرص الوزارة على متابعة استكمال بعض المشاريع، وخاصة استكمال إنجاز بناء المركزين الإستشفائيين بكل من مراكش وفاس، وبعدما عرفا تأخيرا في الإنجاز، والمطلوب أن نجعل من المركزين سروحا نموذجيين في مجال التكوين الطبي والعلاج والتكوين المستمر، إن تحقيق هدف الإرتقاء بمستوى القطاع وإنجاز المهام المنوطة به على الوجه الأمثل، يتطلب فيما يتطلب كذلك توفير شروط عمل أحسن داخل المستشفيات والمستوصفات والمراكز الصحية، وذلك بتوفير الوسائل الضرورية للعمل، من تجهيزات وصيانة ونظافة وحسن الاستقبال والاهتمام بوضع العاملين بالقطاع، من أطباء وإداريين وممرضين، بتمكينهم من حقوقهم المادية والمعنوية، كالتعويض عن الساعات الإضافية والتأمين عن الأخطار المهنية، مع حرص الإدارة على اقتلاع جذور بعض مظاهر الفساد والمحسوبية والزبونية والرشوة وانعدام الضمير المهني، كما أن الوزارة مدعوة كذلك في إطار البرنامج الحكومي إلى إعطاء الإهتمام اللازم للطب المدرسي وطب الشغل والطب الرياضي، باعتبارها مجالات وحقوق تعاني بلادنا نقصا فيها والإرتقاء بها سيساهم لا محالة في تجنب العديد من المآسات، كذلك خاصة بالنسبة لحقل طب الشغل، الذي بفعل التطور التكنولوجي والاستعمال المتفاقم للمواد الخطيرة في الصناعة تزداد نسبة تعرض العمال والمأجورين لأمراض وتشويهات مهنية خطيرة، باسم الفريق الإشتراكي لا يفوتنا إلا أن نؤيد توجيهات وزارة الصحة العمومية، ونهيب بالحكومة إلى الزيادة في الإعتمادات لهذه الوزارة، كي تؤدي دورها الإجتماعي على أحسن ما يرام، أما بالنسبة للشبيبة والرياضة، كذلك وكما نعلم جميعا في هذه الميزانية تخضع لإكراهات مالية واقتصادية، هي من إفرازات سياسات الحكومات السابقة، التي كانت تعتبر القطاعات الاجتماعية، غير منتجة، ويمكن أن نسجل في هذا الإطار ارتياح فريقنا لما أقدمت عليه الحكومة الحالية من مجهودات فيما يخص الرفع من الإعتمادات المرصودة للقطاعات الإجتماعية، حيث بلغت إلى 4٪ زيادة عن السنة الماضية كذلك وقع هناك ارتفاع في ميزانية التجهيز لتغذية الخدمات التحتية. أما بالنسبة لميزانية التسيير، فقد لوحظ هناك انخفاض في هذه الميزانية وهذا يهيب بالوزارة إلى ترشيد النفقات على عكس ما كانت عليه الوزارات الماضية، بالنظر لواقع هذه الوزارة يجب أن ندلي ببعض الملاحظات بالنسبة لواقع دور الشباب الموجودة، نلاحظ عدم توفيرها على أدنى الشروط والمواصفات للإضطلاع بدورها الإجتماعي والتربوي والثقافي، أما بالنسبة للأندية النسوية، فلا تتوفر بلادنا إلا على حوالي 275 ناديا، وهو عدد قليل مقارنة مع ما هو مطلوب القيام به إزاء المرأة خصوصا في العالم القروي إلا أن

أغلب هذه النوادي لا تخضع لشروط وتفتقر هي الأخرى للتجهيزات والوسائل، غير مؤطرة إلا من طرف مساعدات لم يتلقين تكوينا مسبقا ودون تمتعهن بحقوقهن في مجال المخيمات لا يخفى على أحد أن الحالة التي توجد عليها مخيماتنا مقلقة لا عدديا ولا من ناحية التجهيزات ولا الإستقبالات، في مجال الرياضة والممارسة الرياضية ورغم النتائج الباهرة لبعض الرياضيات في مختلف الرياضات الفردية، فإن الملاحظ أن هذه النتائج تبقى محدودة وأغلبها نتيجة مجهودات فردية وذاتية لأبطالنا وبطلاتنا، وحسب آخر الإحصائيات، فإن نسبة الشباب الممارسين والمنخرطين في الجامعات الرياضية لا تتعدى نسبة 1بم21٪ من مجموع الشباب المغربي مما يعني أن أغلبية شبابنا لا يجد المجال أو الفضاء لإظهار قدراته وتطويرها. السيد الرئيس، السادة الوزراء السادة المستشارين ونحن نناقش ميزانية وزارة الشبيبة والرياضة، لا يفوتنا إلا أن نشير إلى حدث ترشيح المغرب إلى احتضان أطوار منافسات كأس العالم لكرة القدم لسنة 2006، وأمل جميع المغاربة، أن يحظى المغرب باحتضانه، غير أن هذا لا يمنعنا من لفت انتباه الوزارة ومن خلالها الحكومة المغربية إلى أن بلوغ هذا الهدف يتطلب منا مجهودا جبارا يمس مختلف المجالات، منها ما يتعلق بإنجاز المنشآت الرياضية المؤهلة لاحتضان المنافسات عبر تراب الوطن، ومنها تخليق الحياة العامة وتعلق الأمر بالشروع في تحديد دور المتدخلين في الميدان الرياضي، وتنظيف الجسم الرياضي من العقليات والممارسات المسيئة له، أو بتحديد النصوص القانونية المنظمة لهذا الحقل، بالإضافة إلى ما يتطلبه الأمر من الشروع في إعداد شبابنا وأطرنا من خلال برنامج وأنشطة لضمان تأطير أمثل بعيدا عن كل عقلية متحكمة أو وصاية فوقية لا ترعي الكفاءة والقدرة والإستعداد، السيد الرئيس، السادة الوزراء السادة المستشارين، إن في فريقنا الإشتراكي إذ ندلي بهذه الملاحظات فإننا متيقنون أن الوزارة ومن خلالها الحكومة مدركة أن قطاع الشبيبة والرياضة في عالم اليوم وتحديات المستبقل، ليس قطاعا ثانويا لأنه يضطلع بمهام جسيمة، تشمل حقولا متعددة، أما بالنسبة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف، فيما يتعلق بهذه الميزانية لا يخفى على أحد المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه الوزارة في إحياء التراث الديني ونشره والإعتناء بالقيمين الدينيين وإعمار المساجد، وتسهيل مأمورية الحجاج، إلى جانب المحافظة على الوقف وتطويره ودعم العمل الخيري والإجتماعي، لذا فقد بات من الضروري وأكثر من وقت مضى أن تعمل الوزارة على تطوير أساليب تسيير المرافق الدينية وفق ما يقوي تمسك المغاربة بعقيدتهم ويعزز قيم التآزر الإجتماعي والإعتدال والسامح، وكذا معالجة بعض القضايا، كتحسين الوضعية المادية والمعنوية للقيمين الدينيين على السواء، وكهربة العالم القروي وتزويدها بالماء، تطوير أشكال استثمار التراث والآثار الإسلامية ومراجعة المناهج والدروس والبرامج الدينية والإعتناء بالتعليم والمدرسة الدينية، تحسين أساليب إدارة واستغلال الأملاك المحبسة خاصة الفلاحية منها، وإضفاء طابع الجودة على البرامج الإعلامية التي تتناول المواضيع الدينية والثقافية والإسلامية، كشرط أساسي لتجاوب المواطنين معها، أما بالنسبة لمندوبية المقاومين وجيش التحرير، فإن استمرار ظاهرة الطلبات التي لا زالت يتقدم بها العديد من المواطنين من أجل اكتساب صفة مقاوم بالرغم من مرور أزيد من 40 سنة على الإستقلال، مسألة تدعو إلى الإستغراب وتطرح لدى الرأي العام أكثر من سؤال حول الكيفية والمعايير التي يعالج بها هذا الملف، لذا ومن موقع المسؤولية السياسية والأخلاقية، ننبه ونأمل أن يتميز عمل الحكومة في هذا الإتجاه بالإرتقاء في معالجة هذا الملف وفق ما يضع الأمور في نصابها الموضوع حتى يتسنى للمغرب الإنتقال إلى مستوى الإستثمار الفعلي للتراث النضالي التاريخي، ولقيم المواطنة التي كرستها حركة المقاومة في الدفاع عن حوزة الوطن واستقلاله، هذا الإستثمار الذي ينبغي أن تتعدى مجالاته، كصياغة وتدوين تاريخ المقاومة المغربية وفق ضوابط الموضوعية والأمانة العلمية، إحداث معارض وخزانات تؤرخ لخصوصية المقاومة المحلية للإستعمار، كما نلح على ضرورة تكوين وتفعيل وعقلنة المساطر والمعايير التي يتم بموجبها تحديد وتقديم الخدمات الاجتماعية لفائدة أسرة المقاومة وأعضاء جيش التحرير في أفق المعالجة الشاملة لهذا الملف، وفق ما تم الإلتزام به في بنود التصريح الحكومي وشكرا.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للدكتور الخضوري الكلمة للسي عمر بومقص.

*** المستشار السيد عمر بومقص :**

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السيدة والسادة الوزراء،

الإخوة المستشارين،

تدخلي باسم الفريق الإشتراكي سيتناول ميزانية وزارة الشؤون الثقافية والاتصال وقضايا التنمية الاجتماعية بالنسبة لميزانية وزارة الشؤون الثقافية أود في البداية أن أسجل باعتزاز المكانة والدور الذي أصبحت تحتله الثقافة في استراتيجية العمل الحكومي باعتبارها ركنا أساسيا وعنصرا ضروريا في كل عملية تنموية، لقد تأكد هذا من خلال التصريح الحكومي وترجم عمليا في ميزانية السنة المالية 98-99، حيث عرفت ميزانية الوزارة تطورا ملموسا بالقياس إلى ما كانت عليه في القوانين المالية للحكومات السابقة، وما يبعث على الارتياح حقا هو أن حركية القطاع الثقافي خلال السنة المنصرمة تميزت بخطوات وممارسات لم تكن مألوفة وحققت مكاسب نوعية رغم ضعف الموارد المالية من جهة وتضخم التراكم السلبي على مدى أربعة قرون في هذا المجال، من جهة ثانية، نذكر من هذه المكاسب ترشيد النفقات من خلال تقليص نفقات التسيير في اتجاه دعم برامج الترشيد الثقافي والفني، تصفية جزء كبير من الديون المتراكمة على الوزارة خلال السنوات السابقة وفاء بالإلتزامات وتدعيما لمصداقية الوزارة، الإهتمام بالموارد البشرية كعنصر حيوي في توفير الفعالية وتحسين الجودة وإذكاء الحماس لدى أطر وفعاليات الوزارة، التوجه نحو دعم اللامركزية الثقافية بتعميم المندوبيات الجهوية في أفق تقريب العمل الثقافي من المواطنين ودعم المبادرات والمجهودات الإقليمية والمحلية لمختلف الفاعلين في هذا المجال، دعم مشروع البرنامج الوطني للدور الثقافة، وهو مشروع من شأنه أن يسهم في توفير التجهيزات الثقافية الضرورية لكل ممارسة ونشاط ثقافيين، دعم بعض المشاريع المحلية المتعلقة بإحداث المركبات الثقافية، اعتماد العمل المشترك مع مختلف الفعاليات المرتبطة بالفعل الثقافي في إطار تشاركي لغاية تقوية وتعزيز الإشعاع الثقافي وتوسيع مجاله، أخيرا لا يسعنا إلا أن نثمن العناية التي أولتها الحكومة خلال مشروع ميزانية 99-2000 لهذا القطاع من خلال الرفع من ميزانية الإستثمار بنسبة 56٪ وزيادة الإعتمادات المخصصة للتنشيط الثقافي، وتلك إشارة أخرى تؤكد المكانة التي يحتلها الفعل الثقافي في استراتيجية حكومة التناوب، إننا إذ نعبر عن ارتياحنا لحصيلة سنة من الممارسة الثقافية فإن هذا لن يمنعنا بل بالعكس يفرض علينا أن نؤكد على بعض القضايا التي ينبغي أن تحتل الأولوية في برنامج السنة المقبلة، وفي هذا الإطار نعتقد أن مواجهة تحديات العولمة الثقافية تقتضي ضرورة تدقيق استراتيجيتنا الثقافية وتوظيف كل ما تزخر به بلادنا من رصيد حيوي في أفق التصدي لمخاطر هذه العولمة وانعكاساتها المحتملة على هويتنا ومستقبلنا، والتعاطي مع الممارسة الثقافية كاستثمار، لا بد أن نوفر له الوسائل المالية والبشرية كما نقترح العمل على أن تعم الخدمات الثقافية كل المؤسسات والمرافق الإجتماعية مركزيا ومحليا وذلك من خلال دعم وتوسيع كل أنماط التشارك الممكنة، ثانيا مواصلة التوجه اللامركزي بإحداث مندوبيات إقليمية تتمتع بكل آليات ووسائل العمل والتنشيط الثقافي وتتولى تنسيق ودعم الخدمات الثقافية مع كل الفاعلين المحليين من مؤسسات منتخبة وجمعيات فاعلة وطاقات فنية وثقافية، ثالثا، تعميم الدعم المادي على كل الجماعات المحلية التي لا تتوفر على دور الثقافة والمطالعة والتي تخصص جزء من اعتماداتها لهذا الغرض، رابعا، الإهتمام بالوضع المادي لرجال الثقافة والفن ودعم بما يحتاجونه من دعم للقيام بمهامهم النبيلة، بالنسبة لميزانية الاتصال، فقد تحول هام في الأداء الحكومي، وقع تغيير في عدة استراتيجيات تهم المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية غير أنه يظهر أن هناك قطاع يتخلف عن الاستراتيجية التغييرية للحكومة ولا يعكس تصورها، مجهودها وإرادتها في التغيير ولا إرادة الشعب المغربي، إنه قطاع الإعلام الذي يبدو وكأنه جزيرة نائية لا تنال منها لا تطلعات المواطن المغربي نحو إعلام جديد وفعال ولا التوجهات العامة للحكومة، وأريد أن أذكر بقرار صاحب الجلالة حفظه الله عندما أقر بحق المواطن المغربي في الانفتاح على قنوات الإعلام والتواصل الأجنبية، إن الحكمة الإعلانية لهذا القرار تكمن ليس فقط في إقرار حرية المواطن في مشاهدة مختلف القنوات العالمية، بل إن الحكمة المركزية للقرار الملكي السامي تكمن أيضا في دفع التلفزة الوطنية إلى الدخول في غمار المنافسة الدولية والرهان على الجودة الإعلامية كمقياس صارم لأي منتوج إعلامي. إن تلفزتنا الوطنية تعج بالطاقات والإمكانات، ولا تحتاج من أجل إطلاق العنان لإبداعاتها ولقدرات الخلق الكامنة لديها إلا لعنصرين إثنين :

أولا ، تحسين وضعياتها وظروف عملها وتحفيزها للعطاء والبذل،

ثانيا، سياسة تسييرية وتنظيمية تقطع نهائيا مع سياسة الهواجس الأمنية، وتعتمد إعلام الحقيقة حقيقة الواقع، إن المواطن المغربي الذي يتابع اليوم باهتمام خاص كل ما يقع ويحدث على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وطنيا ودوليا، ليجد نفسه محروما من الإعلام الوطني الذي يستحقه، إن حياتنا الإجتماعية اليومية تزخر بالوقائع، بالمنجزات وبالانتصارات وكذلك الإخفاقات والصدمات والمشاكل، لا بد لكي تكون التلفزة الوطنية، إعلاما عموميا بالفعل أن تعكس وتؤطر ليس فقط المنجزات والإنتصارات، بل كذلك الإخفاقات والمشاكل والمعوقات، إن المواطن المغربي يستحق تلفزة أخرى، تلفزة تشده إليها شدا، بحيث لا يستطيع اللجوء إلى قنوات الدول الأخرى، إن حل إشكالية الإذاعة والتلفزة المغربية، يكمن أولا وأخيرا في الجانب التسييري والتنظيمي، إن حل إشكالية تسيير وتنظيم الإعلام العمومي وتلبية المطالب العادلة للمشتغلين به ودعم بنياته التحتية واللوجستيكية بما يكفي من الإمكانيات، إن من شأن هذه الإجراءات أن تجعل تلفزتنا العمومية مسايرة للتغيير الحاصل في بلادنا، ومسايرة للتطورات العالمية في هذا المجال ومسايرة بالخصوص لطموحات المغاربة في إعلام فعال ، متقدم يجعل وطنهم في مصاف البلدان التي يحصل فيها المواطن على الإعلام الذي يستحقه، إعلام الحقيقة، بالنسبة للقطاعات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية، نود أن نسجل بارتياح ما تم تحقيقه خلال السنة المنصرمة، ذلك لأنه رغم حداثة هذه القطاعات ورغم الإمكانيات المالية المحدودة الموضوعة رهن إشارة المسؤولين عنه، ورغم قلة الموارد البشرية، وعمق الإختلالات الإجتماعية المعالجة والتي تشكل جرحا عميقا في كيان المجتمع المغربي، فقط تم بفضل توجيهات وعناية ملكية سامية، إنجاز مجموعة من الأوراش الإجتماعية المهمة والمتمثلة أساسا في :

أولا : تأسيس استراتيجية للإدماج الإجتماعي باعتماد منهجية التنسيق بين العديد من القطاعات العمومية ومؤسسات المجتمع المدني والوكالات الدولية المتخصصة والجماعات المحلية والقطاع الخاص، وذلك في إطار مقاربات جديدة تعتمد على وضع الإطار النظري لبرامج العمل، ينطلق من تشخيص الواقع، وتحديد الفئات المستهدفة التي تعاني من الإقصاء والتهميش ثم إنجاز مشاريع تشاركية تساهم في معالجة الظواهر الإجتماعية، التي باتت تهدد كيان المجتمع ككل، وعلى رأسها معضلة الفقر، وظواهر الطفولة المهمشة والمهملة، أطفال الشوارع، الأشخاص المعاقون والمسنون.

ثانيا : لقد تتبعنا ومعنا الرأي العام الوطني باهتمام بالغ مختلف الأوراش الاجتماعية التي فتحت على مستوى هذه القطاعات والمتمثلة أساسا، في أسبوع التضامن ومحاربة الفقر، عملية التضامن في رمضان تحت الإشراف الفعلي لصاحب السمو الملكي الأمير سيدي محمد، البرنامج الوطني لمحاربة الأمية، مبادرات وبرامج التحسيس والتعبئة من أجل مساهمة الجميع في تأسيس ثقافة جديدة لتفعيل العمل التضامني والإحساني، التقويم وإعادة الهيكلة المادية والتنظيمية لشبكة من مؤسسات العمل الإجتماعي ودعم العمل الجمعوي والتعاوني والخيري، وإذا كنا نثمن ما تم إنجازه لحد الآن، فإننا نؤكد في نفس الوقت أن ذلك يظل غير كاف بالنظر لعمق الإختلالات الإجتماعية وضعف بنيات وأدوات التأطير الإجتماعي، إن الأمية والفقر والحاجة الماسة للرعاية لدى فئات اجتماعية عريضة لا زال التهميش والإقصاء يطالها لحد الآن، هي بمثابة أوبئة ستظل جاثمة على صدور وعقول المغاربة، بما تفرزه من معوقات ذهنية وسلوكية في تفاعل هذه الشرائح الاجتماعية مع محيطها، وتشكل الدوافع الرئيسية في حالات اليأس وظواهر الإجرام، ونحن في الاتحاد الاشتراكي وانسجاما مع توجهات التصريح الحكومي، نؤكد وننبه إلى أن الحلول التي تتجاوز المستوى الإسعافي وتتضمن التأطير المستقبلي لهذا المحور الاجتماعي بما يضمن الفعالية والإستمرارية، أقول إن هذه الحلول تستدعي البحث عن إمكانيات خارج الميزانيات التي رصدت لهاته القطاعات، بالنظر لمحدوديتها، وفي هذا السياق نلح على ضرورة التعجيل بإخراج مشروع وكالة التنمية الإجتماعية إلى حيز الوجود باعتبارها إطارا مؤسساتي يتميز بالمرونة في التسيير، وبالفعالية من حيث أدوات التدخل كما نلح على ضرورة التتبع المستمر والميداني لمدى تنفيذ مختلف الإطارات للبرامج والإجراءات المرتبطة بهذه القطاعات حرصا على تحقيق الأهداف المرسومة، إن مساندتنا المقرونة بتوجيه الحكومة نحو الإلتزام بما جاء في التصريح الحكومي وبالتنبيه

المسؤول إلى مختلف العثرات والنواقص التي تشوب الأداء الحكومي، تجعلنا وانطلاقا من الواقع الذي احتلته الميزانيات الاجتماعية، في بنية مشروع القانون المالي، حيث استأثرت بـ 47٪ من الميزانية العامة، تجعلنا نجدد مساندتنا في الفريق الاشتراكي لهذا التوجه باعتباره جاء متجاوبا مع انتظارات الشعب المغربي رغم الإكراهات التي تحكمت في مشروع القانون المالي، لهذه الإعتبارات سنصوت بالإيجاب على هذه الميزانية، كما سنصوت بالإيجاب على ميزانية وزارتي الشؤون الثقافية والتواصل والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

* المستشار السيد عمر بومقص :

أشكر السيد الرئيس على..

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا لكم كذلك على الالتزام بالوقت، الكلمة للسيد عبد الرحمن أوشن، المستشار المحترم.

* المستشار السيد عبد الرحمن أوشن :

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء ،

إخواني المستشارين،

قبل أن أبدأ في عرض بعض الملاحظات على بعض القطاعات قطاع التعليم بجميع أسلاكه، قطاع الثقافة، أريد فقط أن أسجل السيد الرئيس، بأنني وأنا أتابع أشغال هذه الجلسة فقد استرعى انتباهي كون الأجواء التي نتابع فيها مناقشة هذه القطاعات، وكذلك الوضعية التي توجد عليها القاعة التي تكاد تكون فارغة، إلا من بعض أعضاء لجنة الشؤون الإجتماعية يعني لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية وبعض السادة الوزراء الذين ينتمون إلى هذه اللجنة فقط، أقول البعض لا من السادة المستشارين أعضاء لجنة ولا كذلك من السادة الوزراء، أقول هذا جعلني أتساءل، لماذا نرفع هذه الجلسات إلى مستوى هذه القاعة، ولا نقوم بأشغالنا هذه على مستوى اللجن، هذا تساؤل السيد الرئيس، أردت فقط تسجيله، علنا نتدارك هذه المسألة ونعالجها مستقبلا وإلى حين ذلك، ولكي لا يمر الوقت عني، خاصة وأنه محدد بالضبط، سأتناول مداخلتي، وسأتوقف عند انتهاء الوقت المحدد لي بالضبط، شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني وأنا أتناول الكلمة في عجالة بحسب الوقت المسموح به، باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بهدف عرض بعض الملاحظات حول قطاع يعتبر من أهم القطاعات وأخطرها بجميع المقاييس، اعتبارا من كونه قطب الرحى داخل المجتمع وعصب كل تنمية منشودة، مما يستوجب من المتكلم فيه، ألا يقتصر على وصف نقائصه، وتوجيه أصابع الاتهام لهذا الطرف أو ذاك، بقدر ما يتطلب الوقوف على مكامن الداء لوصف الدواء، عن طريق إعطاء البدائل وإعطاء الحلول الملائمة لتجاوز السلبيات لأن قضية التعليم هي قضية جميع المواطنين، كما جاء في الخطاب التاريخي لصاحب الجلالة، أمام مجلس النواب سنة 1994، حيث قال :

"إن التعليم مسألة تهم جميع المواطنين، أفرادا وجماعات وهي مسؤولية مشتركة تضطلع بها في آن واحد، الدولة والآباء والتلاميذ والأساتذة والفاعلون الإقتصاديون"

انتهى كلام جلالة الملك

واعتبارا لهذا، فإن الملاحظات التي نسجلها بالمناسبة نستقيها من شعورنا بجسامة المسؤولية المشتركة حول هذا القطاع، وهي أبعد ما تكون عن كل تنافس سياسي ومزايدات خطابية، ومن الأكيد أن خطورة هذا الموضوع وحساسيته وتأثيره الآني والمستقبلي على مصير الأمة هو ما جعل جلالة الملك يشرفه بعناية خاصة، ويكون لهذا الغرض لجنة متكونة من مهتمين وباحثين وسياسيين، أناط بهم مهمة الدراسة والبحث عن أفضل السبل وأنجعها للخروج بمقترحات علمية وعملية حرصا من جلالته على حصول إجماع وطني، وعلى مساهمة وإشراك الجميع في تحديد مصير قضية هي قضية أمة

بأكملها ورغم وضعية الانتظار التي يتواجد فيها من هم على رأس مختلف أسلاك هذا القطاع، لما ستسفر عنه أعمال هذه اللجنة من نتائج، للاهتداء بها في تدشين انطلاقة حقيقية، ورغم تزامن السنة المالية المقبلة مع السنة القاعدية للمخطط الخماسي المقبل فإن ذلك لم يمنع هؤلاء المسؤولين من تسطير برامج طموحة وإعداد ميزانيات انتقالية متوخين منها المحافظة على المكتسبات الحالية وتعزيزها ومحاولة تجاوز السلبيات».

والحقيقة أن مراعاة الخطوط الرئيسية للمحددين الآنف ذكرها من جهة وضرورة تدبير ما تتيح لهم الميزانية العامة من إمكانيات مالية على قلتها من جهة ثانية، يعقد من مهمة هؤلاء المسؤولين، غير أن الرصيد الوطني والنظام والأخلاق التي يتميز بها القائمون على شؤون هذه القطاعات تجعل ثقتنا تكبر وتفاعلنا يتعاظم يوما بعد يوم، ولعل ما يؤكد ذلك ما أصبحنا نلمسه من إشارات دالة ومؤشرات إيجابية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر طريقة تدبير بعض المشاكل التي كانت على بساطتها تؤرق رجال التربية والتعليم كعملية الإنتقالات حيث أصبحت أكثر شفافية وأكثر ديمقراطية من ذي قبل ما نلحظه من خلال تلبية جل الحالات المستوفية للشروط المطلوبة وتلك المرتبطة بالحالات الاجتماعية المحظة كالإلتحاقات بالأزواج وحالات المرض وغيرها، وهي المقاربة نفسها التي تعاطى بها المسؤولون فيما تعلق بالتعيينات بحيث أصبحت تعتمد معايير ومقاييس تراعي الجهوية وتأخذ بعين الإعتبار المشاكل المحتملة مستقبلا لتلافيها، علاوة على الإنكباب الجدي للوزارتين للتربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني، على الملفات العالقة كالترقية الداخلية وإرجاع الموقوفين لأسباب نقابية وسياسية، وبهذا الصدد نستغل المناسبة لدعوة السيدين الوزيرين إلى مواصلة الجهود بالتنسيق مع الجهات الحكومية ذات الصلة بالملفين الآنف ذكرهما، وخاصة وزارة المالية من أجل تصفية نهائية لهما.

السيد الرئيس،

هذه بعض الإشارات المرتبطة بتحسين الظروف المعيشية المادية منها والإدارية للعاملين، أما على صعيد القطاع فقد تم تسطير أوراش كبرى لا يوازيها في الحجم، غير الإرادة الكبيرة والعزم الذي لا يلين على الرفع من مردودية التعليم وتحسين جودته استجابة للانتظارات الشعبية الواسعة بحكم الصلة الوطيدة للموضوع بانشغالات جميع الأسر المغربية، هذا وقد تحققت في ظرف سنة فقط مكاسب جديرة بالذكر منها على الخصوص :

- الشروع في برنامج تعميم التعليم الأساسي والسعي نحو بلوغ هذا الهدف النبيل في أفق 2008،
- الاهتمام بالتعليم الأولي وربطه بما استجد في عالم البيداغوجيا،
- توسيع دائرة محو الأمية عن طريق التربية غير النظامية بإشراك فعاليات المجتمع المدني، وهو ما من شأنه زيادة على التخفيف من حدة الآفة أن يوفر مناصب شغل لا بأس بها لفائدة حاملي الشهادات المعطلين،
- تبني الوزارتين لسياسة مساهمتية تهدف إشراك كل ذي صلة بقطاع التربية والتعليم من قطاعات حكومية وجماعات محلية وجمعيات المجتمع المدني،
- تفعيل جمعيات الآباء لتلعب الأدوار التي من أجلها وجدت بالمساهمة في حل قضايا ومشاكل المؤسسات،
- إعداد مخططات ترمي إلى إعطاء المؤسسات التعليمية مكانتها الحقيقية. وذلك بإعادة هيكلتها وتأهيلها وتحديد إطاراتها ومدها بالوسائل الحديثة اللازمة للعمل سعيا إلى جعلها مواكبة لما استجد في عالم التكنولوجيا والتواصل.

وبهذا الصدد ننوه بالمجهودات المبذولة من أجل إدخال المعلوميات وتعميمها على مختلف المؤسسات، ومن جانب آخر ووعيا بالعلاقة الجدلية بين الظروف الاجتماعية والسوسيوثقافية من جهة، ومستوى تطور وتعميم التعليم من جهة ثانية فإنه تم إعداد برامج تهدف مساعدة التلاميذ المعوزين بالأبواب المدرسية. كما خصصت مساعدات تحفيزية على شكل مواد جافة لفائدة أسر الفتيات المتمدرسات بالعالم القروي،

السيد الرئيس،

من خلال هذه الأهداف تبرز جسامة المسؤولية الملقاة على عاتق المسؤولين، ومن البديهي أن يتطلب إنجاز عمل هذا القطاع وأهدافه مجهودا ماليا ضخما، وهذا اختيار لا محيد عنه إن نحن أردنا إصلاح منظومتنا التربوية، فإذا كنا نسجل بإيجابية المقاربة

المساهمتية التي تعمل بها وزارة التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني، من خلال تعبئتهما لكل الفاعلين والمتدخلين في الحقل التربوي وهو الأمر الذي ظهر جليا في المزيد من العمليات والتظاهرات المنظمة في إطار تشاركي مع مكونات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الوطنية والأجنبية، وهي مقاربة تترجم الوعي والإدراك العميقين لما يتهدد واقع ومستقبل التعليم من آفات يصعب مواجهتها دون إشراك ذوي الإهتمام، ورغم أن هذه المقاربة تنطبق من قناعة عميقة نشاطرها ومن تحليل واقعي للحاجيات الحقيقية والملحة لمجتمعنا وبلادنا، وهو ما يتماشى كذلك والتصريح الحكومي الذي جعل من قضية التربية والتكوين والتعليم ورشا من الأوراش الكبرى التي ستعمل الحكومة على مباشرتها، فإن استنطاقنا للأرقام التي جاءت بها الميزانيات المخصصة لهذين القطاعين لا تعكس مع كل الأسف هذا المسعى، بحيث تظل قاصرة، بل وعاجزة عن تلبية المتطلبات المتنامية بهذا القطاع الحيوي، ولا نخفي تخوفنا من أن تقف عائقا حقيقيا أمام تحقيق بعض المطامح الكبرى، كتوفير المناصب الضرورية لعملية تعميم التمدرس، خصوصا في المجال القروي وما يواكبها من توفير بنيات الإستقبال ودعم اللاتمركز، وتأهيل المؤسسات التعليمية وإذا كانت قناعتنا والتزامنا السياسي تقتضي منا مساندة حكومة التغيير وإنجاح تجربة التناوب التي يعلق عليها الشعب المغربي آمالا كبرى، فإننا نرى من الواجب علينا التنبيه إلى إلزامية تغيير منهجية التعاطي مع قطاع التعليم والعمل على ضرورة مشاركة كل القطاعات ...

ولانخفي تخوفنا من أن نقف عائقا حقيقيا أمام تحقيق بعض المطامح الكبرى كتوفير المناصب الضرورية لعملية تعميم التمدرس خصوصا في المجال القروي وما يواكبها من توفير بنيات الاستقبال ودعم اللاتمركز وتأهيل المؤسسات التعليمية وإذا كانت قناعتنا والتزامنا السياسي يقتضي منا مساندة حكومة التغيير وإنجاح تجربة التناوب الذي يعلق عليها الشعب المغربي آمالا كبرى فإن نرى من الواجب علينا التنبيه إلى إلزامية تغيير منهجية التعاطي مع قطاع التعليم والعمل على ضرورة مشاركة كل القطاعات الحكومية بانسجام تام مع الخطاب الملكي الذي أكد فيه على أن القضية هي قضية الجميع، ذلك أن تنمية التعليم وخاصة بالعالم القروي تستوجب تدخل وزارة التجهيز لشق الطرقات والمسالك المؤدية إلى المدارس ووزارة الطاقة لربط الدواوير والمداشر بالشبكة الكهربائية ووزارة الصحة بتوسيع شبكة التغطية الصحية وبتوفير المستوصفات في أعالي الجبال ووزارة البريد لمد الخطوط الهاتفية وغيرها من القطاعات التي من شأن مساهماتها أن يوفر الشروط الملائمة لاستقرار الأسر، وربطها أكثر بمحيطها علاوة على ماسيحمله ذلك من انعكاسات إيجابية على الظروف الحياتية لرجل التعليم مما سيؤثر لا محالة على مستوى عطاءاته ومردودياته، وإذا كنا قد أكدنا على أن فيما يتعلق بقطاع التعليم الأساسي والتعليم الثانوي والتقني على مايشكو منه من خصاص ونقص على مستويات عدة رغم المجهودات الجبارة التي يقوم بها المسؤولون فإن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي لازال بدوره يتخبط في مشاكل جمة تبرز من بعض المؤشرات التي لاتزال تصدمنا منها على وجه الخصوص مغادرة الجامعة لما يقرب من 60٪ من الطلبة دون الحصول على أية شهادة،

ثانيا - كون نسبة التكرار في السنة الأولى تصل إلى 44٪ ارتفاع معدل عدد السنوات بالنسبة للحاصلين على الإجازة إلى 9 سنوات علاوة على أن التكوين يتركز أساسا على الناحية النظرية مما يجعل المتخرجين لا يحظون بتقدير المشغلين ولعل من الأسباب الأساسية في هذا غياب نظام إعلامي كاف ومجد في صفوف تلاميذتنا يعرفهم بمختلف التخصصات الجامعية ومنافذ الشغل التي تتيحها لهم هذه التخصصات.

سيدي الرئيس،

إن المؤشرات السلبية المشار إليها أعلاه يستلزم إتخاذ مبادرات استعجالية تعيد للجامعة دورها الريادي في إشاعة العلم والمعرفة وقيام الحداثة والديمقراطية والتمرس على تحمل المسؤولية ذلك أن مستوى تقدم البلدان يقاس بمدى تقدم أو تأخر مستوى جامعاتها وبهذا الصدد يكفي أن نذكر أن جل أطر الدولة والمجتمع المدني تخرجو من الجامعات ونخشى أن يأتي يوم يجد فيه البلد نفسه أمام فراغ في الأطر ليست العلمية فقط وإنما السياسية أيضا، ذلك ما يفرض علينا جميعا التفكير الجدي في ايجاد حلول مرضية لهذا القطاع بإشراك جميع الفاعلين الذين لهم علاقة بالموضوع من طلبة وأساتذة وأحزاب سياسية ومجتمع مدني في أفق إقرار ميثاق وطني حول الجامعة وإن هذا الورش الهام لابد له أن يمر عبر تحقيق

الخطوات التالية فتح حوار جدي ومسؤول مع النقابة الوطنية للتعليم العالي وإشراك الأساتذة في أي مشروع إصلاح جامعي و محتمل، دمقرطة مجالس الكلية والجامعات وإشراك طلبتها باعتبارهم طرفا أساسيا في الجامعة، مراجعة نظام الامتحانات والارتقاء بها من أداة للزجر والتعجيز إلى أداة لتقويم الحقيقي لمدارك الطالب ومعارفه، إعادة النظر في معايير منح السكن بالأحياء الجامعية، إعادة النظر في معايير توزيع المنح، منح استقلال واسع للجامعات في التسيير المالي والإداري والبيداغوجي وتبني سياسة لامركزية التعليم العالي بخلق مراكز جامعية بمختلف جهات البلاد وأقاليمها.

هذه بعض المقترحات التي نعتبرها ضرورية للانطلاق في أفق إصلاح جامعي حقيقي يأخذ بعين الاعتبار مكانة الجامعة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وحتى السياسي ويراعي التطورات الكمية والنوعية التي طرأت على هذا القطاع أمَلاً في مواكبة التطورات المتسارعة لعصرنا الراهن.

سيدي الرئيس،

أما فيما يخص قطاع الثقافة فإننا نود مرة أخرى أن نؤكد موقفنا من هذا القطاع باعتباره دعامة أساسية لتنمية الشاملة ولأهميته الاستراتيجية في الرفع من المستوى المعرفي والفكري والروحي للإنسان المغربي وتعبئة رصيده الثقافي والحضاري المتسم بالغنى والتعدد والثراء لمواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية والانخراط الفعلي في مسيرة التقدم.

والحقيقة أن مشروع ميزانية وزارة الشؤون الثقافية لسنة 1999/2000 يؤشر عن وجود إرادة سياسية للدفع بقطاع الثقافة ليتبوأ المكانة اللائقة به كقطاع يصنع هوية الإنسان المغربي في حاضره ويحفظ له تاريخه وحضارته في ماضيه ويرسم له مستقبله ويتجلى ذلك من خلال المجهودات المبذولة إذ نسجل أن هذا القطاع أصبح الآن في دائرة الضوء وقَفَز إلى صلب الاهتمام الرسمي سواء من خلال التصريح الحكومي أو من خلال سياسة الوزارة الوصية نفسها بعد أن ظل لسنوات طوال على هامش السياسات الحكومية معتبرة إياه قطاعا ثانويا يذكر فقط على سبيل الاستئناس أو لغرض الترفيه والاستعراض الفلكلوري ومرد هذا التحول إلى الدماء الجديدة التي ضُخّت في الجسم السياسي المغربي عامة في القطاع الثقافي على وجه الخصوص ، ذلك أن القائمين على شأنها أي على شأن الثقافة يعرفون حق المعرفة وهم أهلها طبعا ماذا تعنيه الثقافة بالنسبة للكيان الوطني بحكم أنها بمثابة الهواء والماء، كما يدركون أنها ليست مجرد جزء من الهوية المغربية بل هي الهوية نفسها.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار السيد عبد الرحمان.

* السيد المستشار أ وشن

إذا كان من الضروري أن أستفيد مما تكرمتم به السيد الرئيس على زملائي من قبل فمنكرهش.

مما يجعلهم يستشعرون جسامة المسؤولية وخطورتها إذ أهلهم ذلك إلى بلورة تصور حول القطاع يهدف إلى الارتقاء به إلى مجال فاعل ومنتج وضامن لماضي وحاضر ومستقبل الأمة معتبرين أن الاستثمار فيه لايقل أهمية عن الاستثمارات في مجالات أخرى وبهذا الصدد فإننا نسجل الاهتمام المتزايد الذي توليه الوزارة للتراث بمختلف ألوانه وأشكاله وهنا تأتي عنايتها بالآثار واتخاذها لإجراءات عملية في هذا الاتجاه تهم بالأساس إصلاحها وترميمها وتسييجها وبهذه المناسبة نعبر عن مساندتنا لمقترح الوزارة الرامي إلى خلق ما يسمى بشرطة الآثار، ومن جهة أخرى فإن عزم الوزارة على حسن استغلالها واستثمارها والكشف عن المغمور منها لمن شأنه أن ينمي قطاع السياحة الثقافية إذ لا تخفى علينا أهميتها وما يمكن أن تجلبه من عملة صعبة للبلاد خاصة وأن بلادنا بإمكانها أن تصير رائدة في هذا المجال بحكم الغنى والتنوع الذي يتميز به تراثنا الثقافي.

وإذا كانت المقاربات السابقة تعتمد منطقا تبسيطيا فيما يتعلق بتعميم الخدمات الثقافية بحصرها في تشييد المزيد من المندوبيات دون مراعاة مقاييس علمية في عملية توزيعها على مختلف مناطق البلاد. فإن المقاربة الجديدة تَبَنَّت النظرة الشمولية المنطلقة من التغلغل في عمق المجتمع لتوفير شروط خلق الثقافة في مختلف المناطق بدل خلق المندوبيات ورغم قلة الإمكانيات المرصودة في القطاع فإنه لم يمنع الوزارة من الانشغال بنشر الثقافة وتعميمها

على المواطنين من خلال المساهمة في تكلفة إنتاج الكتاب بنسبة 50٪ لفائدة مقاولات النشر رغبة في تخفيض أسعاره بالمكتبات ليصبح في متناول القارئ إضافة إلى الاهتمام ولأول مرة بثقافة الطفل بإعداد كتب ومجلات خاصة به والتي تنتظر أن ترى النور في القريب العاجل انطلاقا من ذلك وللاعتبارات أعلاه نسجل الملاحظات التالية :

إن العديد من الأوراش والشراكة والتعاون تبقى بدون متابعة كما هو الشأن مثلا بالنسبة للاتفاقيات التي تربط الوزارة بقطاعات أخرى كالتعليم والسياحة والشبيبة والرياضة.

إن زيادة ميزانية الوزارة بنسبة 12,5٪ تبقى دون مستوى التطلعات وغير كافية لتنمية ثقافية حقيقية لقطاع يحتاج إلى خطة استثنائية تداركية نظرا للخصاص والتهميش الذي طاله لعدة عقود.

إن الرهان على تقليص ميزانية التسيير لصالح الاستثمار الذي عرفت ميزانيته زيادة تقدر 56٪ يطرح من جهة مشكلة التسيير الذي تعاني منه مختلف مرافق الوزارة ومن جهة ثانية يثير هذا التوجه أسئلة أخرى حول مدى خضوع البرامج المدرجة في ميزانية الاستثمار وخاصة تلك المتعلقة بالبنيات التحتية لدراسات وتقييمات تجعل منها استثمارات ثقافية، ذات مردودية، وآفاق استعمال مستقبلية وليس مجرد استثمارات ظرفية.

إن دعم الاستثمار في البنيات الثقافية التحتية يحتاج إلى البحث عن سبل دعم خارج الميزانية العامة للدولة، التي لا يمكن في الوقت الحالي أن تلبي الحاجيات القائمة في هذا المجال خاصة إذا علمنا أن 60٪ من اعتمادات الميزانية الحالية توجه لإتمام مشاريع جارية في حين لاتخصص سوى أقل من 30٪ من الاعتمادات الموجهة للاستثمارات لانطلاق مشاريع جديدة ورغم مانسجله من نجاح لتظاهرة زمن المغرب بفرنسا فإن العمل الثقافي الخارجي سيدي الوزير، لايجد في المشروع الحالي مكانته اللائقة مما يستدعي البحث عن معالجة جديدة لهذا الموضوع كما ندعو الوزارة إلى دعم خصوصية التنوع التي تزخر بها الثقافة المغربية ونعني بذلك أساسا الاهتمام بالثقافة الأمازيغية ودعم مهرجاناتها والأبحاث التي تقام حولها ودعم جمعياتها إننا وانسجاما مع قناعتنا والتزامنا السياسي المدعم لحكومة التجديد والتقدم سنصوت لصالح هذه الميزانيات على أمل مضاعفة الجهود سعيا لمزيد من التقدم في أفق تشييد مجتمع ديمقراطي حداثي وعادل والسلام عليكم ورحمة الله.

شكرا سيدي الرئيس، على سعة صدركم.

* السيد المستشار محمد أوشطو :

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي للمساهمة في مناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية لوزارة الشبيبة والرياضة والصحة العمومية والتنمية الاجتماعية، وتكتسي هذه المناسبة أهمية بالغة إذ أنها ستتيح لنا فرصة الإدلاء في مناقشة قطاعات هي من الأهمية بمكان كيف لا وهي التي تطلق عليها تسمية القطاعات الاجتماعية أو القطاعات الاستراتيجية؟ وإن كان من الطبيعي جدا أن تشكل بالنسبة إلى الدول المنطلق والهدف في سياساتها العامة وأن تعتمد من طرف المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كعامل أساسي في تحديد مؤشرات النمو فإنه بالنسبة لبلادنا على العكس من ذلك ظلت هذه القطاعات على هامش سياسات الحكومة المتعاقبة يحكمها في ذلك منطق التوازنات المالية ضدا على المصالح الحيوية لأوسع الفئات الشعبية ولا أدل على مانقول هذه التركة الثقيلة التي ورثتها الحكومة الحالية إذ لايخلو واحد من هذه القطاعات من رُكام مشاكل إلى درجة أن بعضها كاد أن يشرف على الإفلاس. وبقدوم حكومة التغيير عادت الطمأنينة إلى النفوس وفتحت أبواب الأمل على مصراعيها وانطلاقا مما ورد في التصريح الحكومي من إشارات دالة على الرغبة الأكيدة في إعادة الاعتبار لهذه القطاعات وتنميتها، وتطويرها، وجعلها ركيزة التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستديمة، وإن تخصيص نسبة 47٪ من الميزانية العامة للدولة لدعم المجال الاجتماعي لأبلغ دليل على أن الحكومة الحالية ذات بعد اجتماعي. ورغم معرفتنا التامة بثقل

التركة. وإدراكنا العميق لإكراهات الظرفية فإننا مع ذلك ندعو الحكومة إلى تطبيق ماصرحت به على أرض الواقع وإبعاد سياساتها في هذه القطاعات عن منطق التوازنات الحسابية.

من هذه المقدمة العامة التي أعتبرها ضرورية لاستبيان مدى أهمية المجال الاجتماعي والاستشعار بمدى خروجه وإهماله عن مستقبل وحاضر البلاد وأيضا لتذكير الحكومة بما ينتظرها على هذا المستوى من أوراش يتحتم إنجازها عن طريق مناقشة هذه القطاعات والإدلاء ببعض المقترحات التي يأمل فريقنا أن تجد طريقها إلى التنفيذ.

أولا قطاع الشبيبة والرياضة، يؤكد واقع الشبيبة والرياضة اليوم والرهانات المطروحة عليه ضرورة الانكباب الجدي على رسم معالم السياسة المستقبلية تنسجم مع مقتضيات انخراط بلادنا في نظام التخطيط وبالتالي ضرورة اعتماد مقاربة جديدة في التعاطي مع قضايا هذا القطاع ترتكز أولا على اعتباره قطاعا استراتيجيا منتجا.

إن قطاع الشبيبة والرياضة يشمل قضايا الشباب والطفولة والمرأة والرياضة ومن تم فهو قطاع يحظى باهتمام كل الشرائح الاجتماعية وما أصبح يعمل بهذا القطاع من أدلة شاهدة على هشاشة بنياته وتدني الخدمات التي يقدمها للمستفيدين هو ماحدا دون شك بالحكومة إلى رفع الاعتماد المخصصة له فيما يتعلق بميزانية التجهيز إذ بلغت هذه الزيادة نسبة 19,27٪ علاوة على أن وزارة الشبيبة والرياضة أطلقت بعض الإشارات التي تؤكد انخراطها في ثقافة جديدة قوامها تأسيس علاقة تشاورية بينها وبين مختلف الفعاليات العاملة ضمن اهتمامات القطاع من جمعيات ومنظمات شبابية وأندية رياضية وتعتبر ندوة العمل الجمعوي التي نظمتها ورعتها الوزارة الشهر الماضي بيوزنيقة نقطة حسنة في هذا الاتجاه .

لقد أصبح الجميع يدرك التراجع الذي باتت تشهده دور الشباب الأندية النسوية ورياض الأطفال والفقر التي تعاني منه التجهيزات الرياضية ومراكز الاستقبال والمخيمات زيادة على النقص الواضح في أعداد المستفيدين من التخييم والترفيه والتأطير مما أنتج ظواهر مخيفة ومخزية مثل جنوح القاصرين وأطفال الشوارع والمشردين وتوسيع ظاهرة الانحراف وسط الشباب والفراغ الثقافي والعزوف على الاهتمام بقضايا الشأن العام للبلاد وإن التأمل في هذه الظواهر السلبية تستدعي الملاحظات التالية إن وضعية دور الشباب تستدعي تحرك المجتمع الوطني لتوسيع شبكة هذا الشباب في مختلف مناطق البلاد وصيانة ماهو موجود منها وتمكينها من التجهيزات الأساسية للقيام بعملها وتحسين الظروف المعيشية للعاملين بها، تُنصح النصوص القانونية تتولى تحديد تنظيم وظيفة دار الشباب واختصاصات كل الأطراف المتدخلة فضلا عن توحيد المقتضيات القانونية المنظمة لمجالس دور الشباب، بالنظر لما بات يشكله العمل الجمعوي من أهمية في تأطير الشباب والطفولة فإن الوزارة مطالبة بالانخراط هي الأخرى في مسلسل الارتقاء بهذا المجال وتطوير أدائه وذلك عبر اعتبار الجمعيات والمنظمات الشبابية شريكا أساسيا في رفع التحديات المطروحة على هذا القطاع كما أنه بات من الملح الرفع من قيمة المنح المقدمة للجمعيات وذلك على قاعدة الانتاجية والمردودية وبناء على مقاييس جادة وشفافة من ضمنها الإشعاع الوطني والدولي وعدد منخرطين حقيقيين ذلك مع اشتراط الشفافية في تدبير مال الجمعية، التفكير من أجل تلبية مطالب الجمعيات الوطنية الشبابية والكشفية والتطوعية وجمعيات الأوراش ذات الحضور الوطني والدولي من صفة المنفعة العامة وتمكينها من المتفرغين بتعاون مع باقي القطاعات الحكومية وتنظيم دورات تكوينية لفائدة دورها والعمل على مساعدة هذه الأيادي المدنية لتطوير أدائها وتتبع مشاريعها وبرامجها إضافة لهذا لابد من تفعيل أسلوب الشراكة والتعاقد مع هذه الجمعيات حول برامج محددة وبالنسبة للرياضة فغير خاف على أحد حجم الاهتمام الشعبي ودورها في الإشعاع العالمي للبلاد وإذا أضفنا لهذه السمعة التي أصبح يتمتع بها المغرب على الصعيد العالمي بفضل نتائج العديد من أبطالنا الرياضيين فإن كل هذا يفرز المزيد من الاهتمام بهذا القطاع وتشجيع الاستثمار فيه وإذا كان الجميع يعترف بأن إمكانية الدولة لايمكن أن تستجيب لشروط تنمية رياضية حقيقية فإن ذلك يفرض علينا الاستفادة من تجارب دول عديدة إلى مجال الاستثمار الرياضي وهذا ما يحتم على الدولة أن توفر الشروط القانونية والمؤسساتية والعوامل المحفزة التي تسمح للقطاع الخاص بأن يقتحم هذا المجال الاستثماري الواعي.

إن الوزارة بحكم سلطة الوصاية مطالبة بتدخل تصحيح الأوضاع داخل عدة جامعات رياضية ودفعها للخروج من وضعية التأخير إلى زمن الأجهزة التسييرية الكفئة والمنتخبة ديموقراطيا لقد انطلق سعي بلادنا من أجل كسب رهانات كأس العالم 2006 لكرة القدم ورغم أن المهمة ليست بالسهلة ولا بالهينة فإن ربح هذا الرهان سيكون له بدون شك مردودية اقتصادية ومالية وهو ما أصبح يتطلب تنسيق جهود مختلف القطاعات الحكومية لتهيء لأفضل الشروط المدعمة لترشيح بلادنا ذلك أن هذه المهمة ليست من مسؤولية وزارة الشبيبة والرياضة وحدها، إن كسب هذه الورقة ليس ببعيد عن منال المغرب خاصة بعد بروز معطيات ليست بصالح منافسينا الأفارقة.

وفيما يخص مجال الطفولة فإن الحكومة مطالبة بمواصلة جهودها لملائمة كل التشجيعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية الخاصة بحقوق الطفل إضافة إلى الاهتمام بأوضاع الأمومة والأسرة وتمكين الطفل المغربي من حقه في اللعب واللهو والترفيه بتوفير الملاعب والحدائق وأيضا مراجعة وتأهيل المقررات المدرسية والمجلات والبرامج والأفلام المخصصة للأطفال دون أن ننسى أهمية إعادة النظر في مراكز إيواء أطفال الشوارع والطفولة المعاقة.

أما فيما يخص قطاع الصحة فتشكل مناقشة هذا القطاع الاجتماعي الحيوي مناسبة جديدة لتحليله وتحديد نقط ضعفه وأسباب تدهوره وعجزه عن تلبية حاجيات السكان بالمجال الصحي.

إن الصحة مسؤولية الجميع وبالدرجة الأولى مسؤولية الحكومة التي التزمت في تصريحها بإعطاء الأولوية ذات القطاعات الاجتماعية وفي مقدمتها قطاع الصحة إذ كلما حققنا مكتسبات في المجال الاجتماعي خاصة ميدان التربية الصحية والإنجابية والوقائية والحفاظ على البيئة وكلما وسعنا قاعدة الاستفادة من التغطية الصحية وشجعنا عمل المنظمات الغير الحكومية المهتم بالصحة إلا وتقدمنا على طريق حل مشاكل القطاع الصحي وجعلناه قادرا على الإسهام في الرفع من مستوى المعيشي للمواطنين إن هذا القطاع لازال يشكو من خصاص واضح بضعف الميزانية المخصصة لوزارة الصحة وضعف التغطية الصحية وسوء توزيع المؤسسات الصحية حيث الاختلال بين مختلف جهات البلاد بسبب تمركز الأطر الطبية والمستشفيات الجامعية خاصة بالرباط والدارالبيضاء مما يجعلها تعيش تحت الضغط بفعل الاكتظاظ الناتج عن استقبالها للمرضى من كل مناطق البلاد هذا ما يؤثر سلبا على مستوى خدماتها علاوة على سوء تسيير العديد من المؤسسات الصحية نتيجة لضعف التأطير الإداري وفي التجهيزات الطبية والإدارية وضعف المراقبة مما يخص الأدوية والخدمات الطبية وأسعارها في المصحات والصيدليات وحتى القطاع الخاص الذي يمكنه أن يلعب دورا في التخفيض من حدة الضغط على القطاع العام فإن ارتفاع تكلفة العلاج بالمصحات الخصوصية يجعل المواطنين المغلوبين على أمرهم وهم الأغلبية يجدون ضالتهم في قطاع الدولة ونظرا لما يحمل هذا القطاع من مشاكل فإننا نسجل بارتياح إدراك وزارة الصحة لمدى جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقها ومبادرتها إلى اتخاذ عدة إجراءات تهدف إلى تحسين تسيير المستشفيات ونهج سياسة اجتماعية للأدوية والشروع في وضع نظام للتأمين الإجباري على المرضى والرفع من مستوى التأطير الطبي وإعطاء دفعة جديدة للطب الوقائي عبر الاستمرار في تنفيذ برامج التلقيح ضد الأمراض المعدية لدى الأطفال والنساء الذين في سن الإنجاب والقيام بعمليات التوعية الصحية والاهتمام بالصحة المدرسية ومن باب الإنصاف أيضا لابد من تسجيل بعض المنجزات والمكتسبات التي حققها المغرب في ميدان للصحة خاصة فيما يتعلق في محاربة الأمراض المعدية وتكوين الأطباء والصيادلة وأفواج من الممرضين والتقنيين المنتشرين عبر أنحاء المغرب ولو بتفاوت وما بعض العمليات الجراحية المعقدة التي تجرى في أقسام جراحة القلب وجراحة العضلات وغيرها إلا دليل على أن المغرب يتوفر على كفاءة طبية هائلة لا ينقصها إلا توفير ظروف العمل والتجهيزات والمعدات لتتمكن من رفع بلادنا إلى مصاف الدول الرائدة في ميدان الطب، المطلوب من الحكومة الحالية تكثيف جهودها في مجال إعفاء المرضى من الضرائب كما قامت بذلك في السنة الماضية وبخصوص بعض الأدوية واللقاحات والتجهيزات الطبية المستوردة حتى تكون منسجمة مع هويتها الاجتماعية وهو ما لانشك فيه خاصة وأن الإشارات الآنفة ذكرها تجعلنا نؤمن بالتغيير وبإمكانية تجاوز أزمة هذا القطاع بصفة ملموسة وتفتح آفاقا مستقبلية لتجعل من القطاع الصحي

قطاعا منتجا وفاعلا يساهم بدوره في التقدم الاجتماعي وتنمية البلاد.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار.

* السيد المستشار (شطو :

باقي باقي ماسليتش، قبل الاستماع المعاقين والتضامن والعمل الإنساني في البداية نسجل أن إحدى الكتابتين للدولة مكلفة بهذه القطاعات يعني أن الحكومة الحالية تولي أهمية بالغة وفي هذا الإطار نعبر عن مساندتنا وارتياحنا لمجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إعادة اللحمة للأسرة المغربية لخلية أساسية للمجتمع ونذكر منها الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية الحملة الوطنية لمحاربة العنف ضد النساء إحداث مراكز لإدماج أطفال الشوارع ورعاية الأشخاص المسنين ولعل الاستمرار في نهج خيار الشراكة مع هيئة المجتمع المدني والمنظمات الغير حكومية من شأنه تعزيز هذا التوجه وبالتالي المساهمة في معالجة الأمراض المجتمعية التي تم غض الطرف عنها سابقا لكن هذه الأهداف التي نسعى إليها جميعا لن تتحقق دون تمكين هذا القطاع من الوسائل ومن القيام بالاستثمارات اللازمة حتى يتمكن من الإطلاع بمهامه.

وبخصوص المعاقين يجب أن نعترف أن إنجازات بلادنا في هذا المجال لازالت متواضعة مقارنة مع دول عديدة قطعت أشواطا كبيرة في مختلف المجالات التي تهم المعاق كالتشريع والحقوق المادية والاجتماعية وفي هذا الإطار أذكر بمعاناة المعطلين المعاقين وخاصة المكفوفين الذي نطالب بإدماجهم محصلا - سيدي المستشار إلا يمكن تلخص اللي يَخليكْ - دقيقة - ياالله أسيد تفضل.. - أما بالنسبة للتضامن والعمل الإنساني فإننا نسجل بشكل إيجابي إحداث سلطات حكومية مشرفة عليها وهذا الاهتمام يعني الأعمال مبنية على قيام التضامن والتآزر وقد عبر المجتمع المغربي عن ذلك خلال الحملة الأخيرة لمحاربة الفقر حيث شارك بكل فئاته وبحماس منقطع النظير للتعبير عن تضامنه ومن جهة أخرى نسجل إعادة هيكلة مؤسسة التعاون الوطني وكذلك إحداث مؤسسات بالنظر للأحوال الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا لكن مقابل ذلك ندعو إلى اقتلاع جذور هذه الوضعية من أساسها وسن سياسة تنموية ترتكز بالأساس على العنصر البشري وتسعى إلى توفير كل احتياجاته من تعليم وصحة ومسكن وشغل وذلك في مجتمع يتيح تكافؤ الفرص للجميع سيدي الرئيس إذا كان هناك من مجال واضح لإنجاح أي سياسة حكومية فهو المجال الاجتماعي لدى فعلى الحكومة الحالية أن تجتهد وتكد لتجاوز سلبيات الماضي ذلك أن البطالة والفقر وتدني مستوى الرعاية الاجتماعية والصحية والتربوية تعتبر من التحديات التي يمكن أن تظهر مستقبل البلاد ولإننا نثق بهذه الحكومة - شكرا السيد المستشار - فنعتبر حكومة التقدم والتغيير فإننا سنصوت لصالح هذه الميزانية آملين أن تكون ميزانية السنة المقبلة في مستوى تطلعات الشعب المغربي الذي يستحق كل الخير.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - تصفيقات -

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار.

الكلمة للسيد القادري

* السيد المستشار:

اللي دارو هذا البرنامج ونظموه في الحقيقة هما المسؤولين، هذا الناس اللي دارو هذا البرنامج هما المسؤولين على الغير، كان على الأقل بعدا يحضرو، هذا البرنامج راه شي جهة درتو وخصنا بالنسبة لهذا الناس خصنا ضروري يتار الانتباه ديالهم على هذا البرمجة راها ماشي معقولة، السيد عبد القادر تفضلو - السيد الرئيس أنا عندي إقتراح إذا كان ممكن أن شروط المتابعة ديال مناقشة ديال الميزانية الفرعية لم تعدّ متوفرة لذلك أقترح إذا كان ممكن نأجلو هذا البرنامج إلى الغد إن شاء الله وشكرا السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد ازريع، أظن بأن الشروط لم تتوفر منذ بداية الجلسة ، الجلسة ديال غدا كاينا 450 دقيقة 7 السوايع ونصف والجلسة ستنطلق في الثالثة معناه أن غدا غادي نكملو 11 - 12 د الليل وبالتالي أناشد الاخوان، راه نفس الجو أسي عبد القادر نأجلوه غدا ولا اليوم راه نفس العدد نفس.. لذلك أعطي الكلمة للسيد

العربي بوراس وإذا كانت بالإمكان يحاول أكثر ما يمكن ولو يتقيد بالحصة الزمنية السي عبد الحميد تفضلوا.

المستشار السيد عبد الحميد الحريوي :

هو بناء عن توجيه السيد رئيس المجلس دبا ماخصتش تصادف مع الجلسات العامة إنعقاد واجتماع داللجان فعلا لي شوش على الجلسة العامة ديالنا هي انعقاد لجنة المالية إلى مشيتو الآن للجنة المالية غادي توجدوها مره دبا أيه الجلسة المالية مجتمعة تتناقش الميزانية ديال وزارة الاقتصاد والمالية بينما هنا ماكاين والو إذن فالبرغم من التوجيه وبالرغم من النداء الذي وجهه رئيس المجلس مع ذلك نتأسف حنا من السابعة وربع وحنا هنا يا وتنشكر والسادة الوزراء لحاضرين معانا وشكرا ـ

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد عبد الحميد هنا غادي نخدو بعين الاعتبار الملاحظة وغادي نبلغوها للسيد الرئيس أكيد اتفقنا على هذه الوضعية باش مايكونش جلسات ديال اللجان ـ السيد العربي تفضلوا ـ

* المستشار السيد العربي بوراس :

شكرا سيدي الرئيس،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء

إخواني المستشارين،

باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية أتشرف بأن أعرض أمامكم رأي فريقنا في ميزانية وزارة الصحة، هذا القطاع الموكول له الحفاظ على صحة الانسان المغربي ووقايته من الأمراض والأوبئة وجعله قادرا على الإنتاج وعلى المساهمة في تنمية البلاد وازدهارها إنه إذن قطاع منتج بالمعنى العام للمملكة منتج لأهم شيئ وهو الحياة السليمة جسميا ونفسيا إن مسألة الصحة ببلادنا تطرح عدة مشكلات مترابطة منها تردي مستوى الخدمات الصحية التي تقدمها المؤسسات الصحة العمومية ومنها درجة التغطية الصحية ومسألة تمويل العلاج وارتفاع ثمنه ومنها ضعف تغطية المؤسسات الصحية لكل المناطق خاصة في العالم القروي وضعف التجهيزات الأساسية، إننا نسجل المجهودات التي تقوم بها وزارة الصحة لتطوير الخدمات الصحية وتعميمها والتذكير الجدي في تدبير جديد وفعال للقطاع خاصة ما يتعلق بتمويل العلاج ولا يمكن لنا سوى دعم مشروع الوزارة بهذا الصدد وتثمين إعدادها لمشروع قانون يضع أسس نظام للمساعدة الطبية لذوي الدخل المحدود كما أن نظام اخبارية التأمين عن المرض سيوسع دون شك من نسبة التغطية الصحية ببلادنا مما سيضمن نسبة هامة وقارة من التموين مما سيمكن المؤسسات الصحية من تطوير خدماتها وتوسيعها، ذلك أن تمويل الخدمات الصحية أصبح مشكلة حقيقية أمام تقدم وسائل التشخيص والعلاج وضرورة مواكبة هذا التطوير من طرف المؤسسات الصحية العمومية ويصعب أن توفر الدولة لوحدها كل الامكانيات المادية الضرورية لهذه المواكبة فكان من الضروري توسيع نظام التأمين عن المرض وفي نفس الوقت إيجاد وسائل لمساعدة الضعفاء الذين لا يشملهم هذا النظام غير أن إخبارية التأمين ينبغي أن تواكبه الجودة في الخدمات سواء من طرف المستشفيات العمومية أو من طرف التعاضديات ومن ناحية أخرى فإن إستمرار وتعزيز البرامج الصحية الوقائية الذي بدأته بلادنا منذ مدة يعتبر من المنجزات التي لا يمكن تجاهلها ونثمن مبادرة الوزارة بإضافة تلقيح جديد وبرنامج التلقيحات المتعلقة بالالتهاب الكبدي الموجه للأطفال أقل من 5 سنوات وهو ما سيعزز المناعات الصحية للمغاربة ضد الأمراض الفتاكة كما نسجل للوزارة دعمها للصيدليات المركزية التي لعبت دورا هاما في الماضي لتوفير الدواء في المستشفيات والمراكز الصحية والمستوصفات فقد أدى فتور نشاطها إلى تحمل الوزارة لتكاليف عالية لأجل توفير الادوية عن طريق الشركات الخصوصية ويعتبر هذا إحدى النقط الايجابية التي جاءت بها ميزانية وزارة الصحة للسنة المالية المقبلة ومن الايجابيات التي جاءت بها هذه الميزانية الزيادة في الغلاف المالي المخصص للوزارة بنسبة 32٪ لتتمكن من التغطية التي يتطلبها تنفيذ ماجاء في تصريح فاتح غشت 1996 من الحكومة والنقابات.

أيها السادة المحترمون،

بجانب هذه الايجابيات توجد نقط ضعف كثيرة لا بد من الإشارة إلى بعضها للعمل على تداركها مستقبلا ومن هذه النقط ضعف التغطية الصحية للعالم القروي بالمراكز الصحية والمستوصفات وحتى عند وجودها فإنها تفتقد إلى أبسط التجهيزات

والأدوية وكذا العنصر البشري خاصة الأطباء دون الحديث عن الاختصاصين ومن المشاكل التي يعاني منها العالم القروي في مجال الصحة ضعف إن لم يكن غياب العنصر النسوي من طبيبات وممرضات وخاصة المولدات، ذلك أن بعض النساء القرويات والبدويات يرفضن الفحص والعلاج على يد الدكتور بسبب العادات والتقاليد الاجتماعية والعقلية السائدة في البوادي والقرى مما يؤدي إلى اللجوء إلى الشعوذة والأعشاب مما سبب في كثير من حالات التسمم والعاهات ويجعل بعض الأمراض تستفحل لغياب العلاج السليم لها وهو ما يدعو الوزارة إلى تكثيف الجهود حسب إمكانياتها والبحث عن إمكانيات أخرى مثل الشراكة مع الجماعات المحلية وبعض منظمات المجتمع المدني المهتمة بالعمل الانساني سواء المحلية أو الوطنية أو الدولية أو مع السكان أنفسهم بمساهمتهم في توفير البنايات ومساهمة الوزارة في التجهيز والإمداد بالأطر الصحية مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والثقافية للبادية المغربية كما أنه من الضروري تحمل الدولة للتكاليف التي تتطلبها بعض الأمراض المزمنة مثل القصور الكلوي الذي يتطلب تكاليف باهضة ليست في إمكان العديد من المرضى الذين لا يتوفرون على أي تأمين صحي وكذلك الشأن بالنسبة لبعض عمليات جراحة القلب حيث من الضروري إيجاد وسيلة لتمويل تكاليف مثل هذه العلاجات ومن الضروري كذلك توفير الكميات الضرورية من الأنسولين في المراكز الصحية والمستشفيات لتسليمها للمرضى الفقراء حيث أن غياب حقنة يومية قد يسبب الموت المؤكد فالتكفل بمثل هذه الحالات هو واجب وطني وإنساني ويمكن إدراجه ضمن حملات التضامن الوطني، هذه بعض الملاحظات التي ارتأينا بالإدلاء بها أمامكم وأملنا أن تأخذها الوزارة بعين الاعتبار في مخططها لتطوير الخدمات الصحية وتقريبها من المواطنين والسلام عليكم ورحمة الله.

- تصفيقات -

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا السيد المستشار وشكرا له كذلك على تقريبه بالمدة الزمنية. الكلمة للمستشارين المحترمين السادة السيد عبد القادر أزريع السي عبد القادر العسولي السي ادريس الدرقاوي والسيد علي لطفي.

الكلمة للسي عبد القادر أزريع

السيد عبد القادر غدي نتصنطوليك بإمعان وقاعة مهدنه.. الله أودي، قاعة سريالية هذي.

* المستشار السيد عبد القادر أزريع :

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني التدخل باسم الفريق الكنفدرالي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الاتصال وبهذه المناسبة لا بد أن أغتنم هذه الفرصة لتناول نختلف القضايا الأساسية المرتبطة بهذا القطاع الحيوي الذي وكلت له مهمة الاتصال والتواصل وهي كما يعرف الجميع من أكثر المهمات حيوية وفعالية خاصة في مجال التأطير الجماعي وهي في نفس الوقت من أخطر المهام إذا لم نحسن تدبيرها وتطويرها وتفعيلها بالطبع هنا ك قضايا محورية تخص هذا القطاع وعلى رأسها السيد الوزير، السياسة الإعلامية لبلادنا .فمن المؤكد أنكم تتفقون بأن التحديات التي يواجهها الإعلام المغربي هي تحديات كبرى لا تنحصر فقط في توفير الخبر وفي التعليق عليه وإنما تتجاوزه إلى مستوى أكبر عمقا الاوهو صياغة الهوية الوطنية وإعادة صياغتها في أبعادها الثقافية الحضارية وكذا الانسانية إن مهمة الإعلام اليوم السيد الوزير المحترم من موقعكم الآن كوزير ومن موقعكم كإعلامي وكنقيب سابق تقع في الواجهة دفاعا عن الهوية الوطنية وعن حقوق شعوبنا بين قوسين ما يصطلح على تسمية "بشعوب الجنوب" بل أكثر من ذلك إن الإعلام اليوم هو مدخل للتنمية، هو مدخل للحداثة، هو مدخل لتطور لكل الحقول الأخرى فقد اصبحنا اليوم ومن خلال الإعلام نتوقع بما سيقع من تدخلات عسكرية هنا أو هناك من تغير سياسي هنا ومن تحولات في الحقل الاقتصادي وكذا الاجتماعي، لذلك السيد الوزير المحترم، إن التحدي كبير والزمن لا يرحم والأخطر من هذا أن نساهم بشكل غير إرادي في هجرة جماعية للمستهلك المغربي للمادة الإعلامية الوطنية في اتجاه قنوات أخرى في اتجاه جرائد أخرى تعرفون بخبرتكم الإعلامية أنها في جميع الأحوال ليست لابريئة ولا بمحايدة.

السيد الوزير المحترم،

ما يزيد من صعوبات هذه المرحلة هو أن الأساليب التقليدية والعتيقة أصبحت جد متجاوزة لتحقيق أي نوع من التوازن بين الإعلام الوطني والإعلام الخارجي ولا يمكن أن يتحقق هذا المطمح الوطني أي التوازن بين إعلامنا الوطني والإعلام الخارجي إلا بالسعي الحثيث لتحقيق توازن كفيل بإعطاء دفعة جديدة لإعلامنا من خلال سياسة إعلامية جديدة تقوم أساسا ودون تفصيل نظرا لضيق الوقت إلى التغييروتفعيل الشمولية النظرة المستقبلية وهذه بكل تأكيد السيد الوزير شعارات تحتاج إلى تدقيق وإلى ضبط في إطار استراتيجية تمر بماهو مرحلي وماهو متوسط وبعيد المدى من أجل تطوير أولا : المادة الإعلامية وتوفيرها، أسلوب تقديمها وأسلوب التعامل معها، وهذا يقتضي بدوره تطوير التقنيات وبالطبع إذا عدنا إلى ميزانية الاستثمار فسنجد أنه على المستوى التقني خاصة بالنسبة للإذاعة فإذا لم نتدارك الأمر فأعتقد أن المستوى التقني سيتأثر كثيرا و ربما سنتخلف على ما هو متوفر الآن لذلك أعتقد أنه لا بد من تفعيل مؤسسة وطنية هي الكفيلة بمتابعة وتقويم وتقييم إعلامنا ونقصد بذلك المجلس الاعلى للتعليم خاصة وأن كل التوصيات التي صاغتها المناظرات الوطنية السابقة بقيت حبرا على ورق لأنها في اعتقادنا تحتاج إلى آلية دستورية قوية لتفعيلها وهي المجلس الأعلى للإعلام.

السيد الوزير المحترم،

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

مهما كانت السياسة ومهما كانت استراتيجيتنا في هذا المجال ومهما كانت دقة المخططات الإعلامية فانها بكل تأكيد وهذا تعرفونه السيد الوزير من خلال تجربتكم الإعلامية لا بد لها من العنصر البشري ففي اعتقادنا أن العنصر البشري موظف في الحقل الإعلامي، في المؤسسات الرسمية، وفي المؤسسات الإعلامية، خاصة المكتوبة فالعنصر البشري يعاني ويعاني كثيرا، تعلق الأمر بوضعيته الاجتماعية، أو بوضعيته المادية والقانونية وأعتقد يتجلى هذا من خلال الوقفات الاحتجاجية التي تتبعناها جميعا وعشناها جميعا والتي خاضتها النقابة الوطنية للصحافة المغربية دفاعا عن العاملين في الإذاعة والتلفزيون، دفاعا عن العاملين في وكالة المغرب العربي للأنباء، ودفاعا كذلك عن الصحفيين الصحافة المكتوبة وبكل تأكيد أنكم السيد الوزير تتفقون معنا أن المخرج بالنسبة لوضعية العاملين بالاذاعة والتلفزيون وكذلك وكالة المغرب العربي للأنباء هو الخروج بقانون أساسي جديد يحدد الاطار لكل العاملين ولكن في إعتقادنا وفي انتظار لأنه القانون الأساسي لا بد له من الوقت ولا بد من التفكير العميق من أجل صياغة قانون لأنه سيغطي مسافة زمنية كبرى ولكن لا بد من مرحلة انتقالية نعتقد أولا بالنسبة للترقية الداخلية كاين الناس لتجاوزوا 26 سنة معمرهم استافدوا لابد من غلاف استثنائي لمعالجة هذا الوضع خاصة الترقية الداخلية لابد من مراجعة نظام التعويضات ولا بد كذلك من مراجعة الأعمال الاجتماعية، هذه كلها حوافز أعتقد أنها ستساهم في تطوير الأداء الإعلامي لإعلامينا وقد عودونا في بداية الستينات على الابتكار على الفعل فأعتقد كي لا يبقى رجل الإعلام حبيس الكوابح وحبيس التفكير في وضعيته المادية والاجتماعية لا بد وأن نقوم بهذا الاجراءات الاستثنائية فأعتقد أن السيد الوزير مقتنع معي أن الإعلام كي يأتي في الصباح ليفكر في انتاجه الإعلامي ولايمكن أن يقوم بهذه المهمة السامية وهو يعاني مايعانيه من ضيق اليد كذلك.

السيد الوزير،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نتابع الوضع ديال العاملين في الصحافة الوطنية المكتوبة فواقعهم يتميز بعدم احترام العديد من المؤسسات الإعلامية للأسف لقانون الشغل والمواثيق العالمية الجاري بها العمل في هذا المجال، صحيح مسار وتاريخ صحافتنا الوطنية لي مرت من محطات وكانت تعتمد في مرحلة معينة خاصة صحافة الحركة الوطنية الديمقراطية على العمل النضالي تعلق الأمر بالابداع أو بالخبر أو بالمتابعة وأعتقد أنه آن الأوان اليوم أن تنتقل للمؤسسة حتى تتمكن من مواجهة كل التحديات وكل ما هذا التموج الذي يعرفه الحقل الإعلامي في بلادنا وخاصة أنه الصحافة اليوم هي في المتناول فقط يبقى كذلك مشكل أساسي هو أن امكانيات القارئ المغربي أعتقد خاصة الفئات الوسطى التي كانت تنهل من الصحافة المغربية قدرتها الشرائية تراجعت بكثير ولذلك لا بد من أن نفكر في أسلوب جديد لدعم الصحافة الوطنية

مستقل كل الاستقلال عن دعم الأحزاب السياسية فلا بد من تطوير جديد لدعم الصحافة الوطنية كذلك السيد الوزير في إطار الآفاق لابد من تطوير وتفعيل دور وكالة المغرب العربي للأنباء، إصلاح وتطوير الأداء ديال التلفزة والقناة الثانية ويفرح التعامل وتعاطي العديد من الدول الافريقية مع القناة الثانية لكن لا بد من مخطط لاستثمار هذا التعاطي الإفريقي مع هذه القناة بالطبع لا بد من التفكير في الإعداد وأنتم الوزير الوصي في الدخول في اتفاقية جماعية بين النقابة الوطنية للصحافة ومختلف المؤسسات الإعلامية خاصة الإعلام المكتوب واعتقد ما سيسهل هذه المأمورية هو أن المجلس الأعلى للاتفاقيات الجماعية الذي تجمد منذ 1962 قد شرع في عمله.

السيد الوزير،

بكل تأكيد أن الخطة المستقبلية التي نتوخى أن تقوم على هذا التوازن بين حقلنا الإعلامي المغربي والحقول الإعلامية الأجنبية يستدعي تعاملا آخر مع ميزانية هذه الوزارة ففي اعتقادنا أن الاستثمار في الحقل الإعلامي اليوم هو مدخل الاستثمار في كل المجالات الاخرى كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، أواجتماعية ولكي ينخرط إعلامنا الوطني في معركة التغيير لابد أن ندخل في إطار خطة لإنجاز مشروع جديد وسيكون اعتقد قفزة نوعية في المجال الإعلامي واقصد بها القناة التربوية للمساهمة في اصلاح نظام التعليم. بكل تأكيد المتتبع السيد الوزير للمجال ديال الإعلام ولوزارة الإعلام نلاحظ للأسف أنه خلال هذه المرحلة وكأننا أمام نوع من التردد وعدم الحسم في اتخاذ قرارات من شأنها أن ترفع من مردودية هذا القطاع فالسيد الوزير ونحن معكم إن معركتنا اليوم في هذا الحقل هي معركة وجود فإما أن نكون أو لا نكون كما يقال وبالتأكيد أن سعيكم هو أن يكون اعلامنا في مستوى الانسان المغربي وفي مستوى طموحاته وبكل تأكيد أن شعارات المرحلة الجودة الفعالية إلى آخره من هذه الشعارات فلا بد حتى إذا لم نستطع أن نصل إلى الجودة فعلى الأقل إذا تقدمنا فإن الانسان المغربي والمتتبع المغربي سيحس بهذا التحول وسيرعاه وسيحتضنه وسيدعمه وبكل تأكيد أن الأساس والمنطلق لهذه الحركة ستكون بقرارت حاسمة لصالح المؤسسة ولصالح العاملين بها ولصالح المواطن المغربي ولصالح الوطن ككل والسلام عليكم ورحمة الله

السيد الوزير. تصفيقات.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

شكرا للسيد المستشار، الكلمة للسيد عبد القادر العسولي

* <u>المستشار السيد عبد القادر العسولي</u>

السيد الرئيس ،

السادة الوزراء،

إ خواني المستشارين،

بداية أود باسم الفريق الكنفدرالي أن أبدي أمامكم ملاحظة نعتبرها ضرورية كمدخل مادامت تشكل بتقديرنا تعبيرا عن تعامل المؤسسات الرسمية مع الحقل الثقافي وتتلخص هذه الملاحظة فيما يلي: هل يعقل أن يتعامل مجلسنا باعتباره مؤسسة تشريعية باللامبالاة مع وزراة الشؤون الثقافية والوزارة الوصية عليها كمثل ما حدث اثناء مناقشة المذكرة التقديمية للسيد الوزير في لجنة التعليم والشؤون الثقافية والاجتماعية وذلك أن الحضور من المستشارين كما هو ملاحظ اليوم راه هنا للتسجيل هنا فقط لم يكن لحضورهم مناقشة باقي الميزانيات الفرعية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

نسجل ما سجلتموه في عرضكم في التقديم ملخص الهيمنة على قطاع الثقافة طيلة أربعة عقود وحرف على تحقيق أهدافه الوطنية باعتماد آليات التمييز الطبقي فكانت الممارسة الثقافية في بلادنا مدعمة بكل الوسائل السمعية البصرية والمكتوبة تستهدف بالأخص إشاعة ثقافة الانفصام عن الواقع والابتعاد عن هموم وتطلعات المواطنين وفي طليعتهم الطبقة العاملة وعموم الجماهير الشعبية واليوم وفي ظل رهانات العولمة ومن منظور فهمنا وتمثلنا كنقابة مناضلة يهمها المجال الثقافي بكل أبعاده وحقوله وتراهن عليه كمهمة نضالية تمكن المجتمع من إنتاج وامتلاك الرؤية المستقبلية للفعل الوطني فإن وزارة الشؤون الثقافية ملزمة بالإقلاع كلية عن الممارسات السابقة وذلك بحمل الفاعلين الثقافيين على رصد وتتبع

وإنتاج الأفكار المحصنة بالمناعة الوطنية لربح الرهانات وربح التحديات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

بعد مضي أزيد من سنة على تجربة الحكومة الحالية ماتزال وزارتكم منهمكة في إعداد الترتيبات الضرورية لإعادة هيكلة الإدارة التي تشرفون عليها وعلى مصالحها الخارجية جهويا ومحليا بغاية إعداد البنية التحتية للمجال الثقافي وبغية التجارب على رغبات وحاجيات المواطنين وخاصة الشباب منهم وأيضا لاتزال وزارتكم منهمكة في بذل جهد يتعلق بالجانب التشريعي والتنظيم لتهيئه في الإطار العام للعمل الثقافي في عبر إعداد مشاريع نصوص قانونية وتنظيمية.

السيد الوزير،

ننبهكم إلى أن إشكالية إشكالية تدبير الزمن السياسي يتطلب من وزارتكم التعبئة لوتيرة جد متسارعة لحمل كل مكونات المجتمع المدني عن الانخراط في الإبداع الفكري والثقافي تنويع الرأي العام الوطني بالإشكاليات التي أفرزتها وتفرزها التحولات الحاضرية والمستقبلية

السيد الوزير،

وختاما ما نؤكد عليه أنه إن كانت الضرورة تقتضي إعادة انتشار الموظفين فإننا لسنا ضدها شريطة الاستشارة القبلية لممثلهم خاصة وأن الوضعية الاجتماعية للموظفين بهذه الوزارة ومصالحها الخارجية تحتاج إلى إعادة النظر في أوضاعهم المادية قصد تحسين المردودية وحث الموظفين على مواكبة تطلعات وزارتكم ومن أهم مطالبنا السيد الوزير ضرورة دعم الكتاب المغربي لتسهيل نشر الثقافة المغربية وكذا دعم الفنان المغربي عموما كان رساما أو فنانا أو كاتبا أو مبدعا مع إعطاء مضمون جديد للمجلس الأعلى للثقافة كما نؤكد ضرورة الحضور الفاعل والوازن للتظاهرة الثقافية الدولية دفاعا عن الثقافة الوطنية لمواجهة الثقافات الغازية وعلى سبيل المثال لا الحصر سنة المغرب بفرنسا التي عرفت تهميشا لثقافة المغرب، الثقافة المغربية الجادة الشيء الذي مكن ماهو مستهلك ومبتذل من الحضور على حساب الصورة الحقيقية للثقافة المغربية كما نطالبكم السيد الوزير بإعطاء مضمون جديد لحماية التراب الوطني باعتباره دعامة من دعائم الثقافة الوطنية المغربية وآلية من آليات التواصل مع الآخر، تفعيل دور المندوبيات الثقافية لكي تتفتح على محيطها الثقافي في اعتمادها على نهج اللامركزية واللاتمركز الذي قررت نهجه بلادنا منذ تم العمل بالدستور الأخير وختاما السيد الوزير نؤكد أن زمن الإلحقات قد انتهى ليحل محله أي محل اعتماد الإطار المتخصص في التنشيط الثقافي والمتابعة على سبيل المثال لا الحصر أطر المعهد العالي للمسرح وفي المداخلة التالية يتعلق بالتعليم العالي.

أما بالنسبة للتعليم العالي والبحث العلمي فإننا نسجل ونعتز بالتراكم المسجل بهذا القطاع على مستوى توسيع المؤسسات الجامعية ولا مركزية توطنيها وعلى مستوى العدد الهائل من الخريجين والباحثين الذين أصبحت تتوفر عليهم بلادنا إلا أن هذا الزخم وهذه الثروة البشرية ذات القدرات الفكرية لا تستغل على أحسن الوجوه ولا توظف في المجالات التي يمكن أن تستثمر فيها على أننا نعتقد أن الميزانية المخصصة لهذا القطاع ليست كافية على الإطلاق وهذا ما تسبب في خلق مجموعة من المشاكل والعراقل والمثبطات فالجامعة والعاملون بها في حاجة إلى النظر إليها بمنظور جديد أكثر عقلنة وحداثة وقد يتأتى ذلك في نظرنا لو تمت الاستجابة للمطالب الآتية: استقلالية الجامعة، إصدار قانون الأستاذ الباحث لانفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والاجتماعي بالنسبة للإداريين الذين يعتبرون الدرع المساند لعمل الأساتذة والباحثين، نطالب بما يلي تحريك الاستفادة من الترقية الداخلية تفعيل العمل بالحركة الانتقالية للإداريين، وضع نظام للتعويضات عن الأعباء، الاستفادة من العمل الاجتماعي ترسيم الأعوان وتمتعيهم بدخل محترم. أما بالنسبة للأحياء الجامعية فإننا نرى ضرورة مراجعة الهيكلة الإدارية لهذه المؤسسات بإعادة ربطها بالجامعة ومقرطة تسييرها بوضع حد لطرد بعض الأعوان كما حدث في الحي الجامعي مولاي اسماعيل تحسين شروط العمل والوضعية المادية للعاملين بها وضع مقاييس جدية وواضحة لقبول التسجيل بهذه المؤسسات ووضعها رهن المستحقين الحقيقيين وبالنسبة للبحث

العلمي فإننا نطالب بمراجعة الغلاف المالي المخصص ورفع الميزانية إلى حدود 1٪ وكذا إحداث جامعة لتكنولوجيا العليا. وشكرا السيد الرئيس وشكرا السادة الوزراء المتتبعين، شكرا إخواني المستشارين وكذلك المتتبعين والسلام.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار الكلمة للسيد المهدي تقاوت،

والسيد الرئيس رئيس الفريق إنت اللي غدي تختم لينا.

* المستشار السيد المهدي الدرقاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الإخوة المستشارون،

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الكونفدرالي مناقشا ومحددا موقف فريقي بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لقطاعات التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والتكوين المهني والشبيبة والرياضة برسم ميزانية الدولة للسنة المالية 1999/2000 وبهذه المناسبة نود أن نؤكد على بعض الثوابت والتوجهات التي لازلنا متشبثين بها كمركزية نقابية مناضلة يطال اهتمامها مجمل القضايا الوطنية التي تحكم مسيرة الشعب المغربي وطبقاته العاملة إننا لازلنا ولا زلنا نناضل بجانب شرفاء بلدنا وقواه الحية من أجل تحقيق المزيد من المكاسب والمطالب حتى نرى بلدنا وشعبنا في المستوى المطلوب ومطمئنا على مستقبل أبنائه.

إننا نعتقد أن التعليم والتكوين والاهتمام بالشبيبة قطاعات تشكل همّا أساسيا يحتل أولى الأولويات وبالتالي فإن المزيد من الجهود لا بد أن تبذل من أجل النهوض بها لأنها تستهدف الناشئة التي عليها المعول في تقدم بلادنا وازدهارها إنه مهما هيئنا من إمكانيات وحضرنا من ميزانيات وخططنا من مشاريع فإن طموحنا وطموح الشعب المغربي إلى المزيد سيبقى متناميا وفي حاجة إلى المزيد إذ لا حد للكمال ولانهاية للفضيلة إن القطاعات المشارة إليها تعتبر قطاعات اجتماعية وبالتالي فإننا نعتقد أن أهميتها تأتى بهذه الصفة إن في تقديرنا وقناعتنا أن الاجتماعي في سياسة الدولة لابد أن يحتل الأولوية ضمن مخططاتها باعتبارنا مجتمعا فتياً يعيش اقتصاده أزمة بِنْيَوِيّة جعلت وتجعل ما هو اجتماعي يحظى بالأسبقية وخير دليل على ذلك ماتعرفه الساحة من نضالات واحتجاجات يومية تروم الضغط من أجل تحسين الوضع وحل المشاكل وفي هذا الإطار إذن ستحدد مواقفنا وتوجهاتنا إزاء المميزات في الميزانيات المخصصة للقطاعات المذكورة.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لازال تعليمنا يعيش أزمة هيكلية حادة يجعل كل ما قلناه منذ مدة يبقى صالحا حتى ونحن بصدد مناقشة الميزانية الحالية وهذا يتجلى في استمرار خضوع سياستنا المالية لإكراهات سياسة التقويم الهيكلي التي أملاها ثقل المديونية.

إن سياسة الدولة في ميدان التعليم لازالت تراوح مكانها وتواجه مجموعة من المشاكل التي يعاني منها التعليم وخاصة ما يتعلق بتعميم التمدرس وخاصة بالعالم القروي وملاءمة البرامج للتطورات الحالية وضعف بنيات الاستقبال والنقص في الوسائل والتأطير وضعف المستوى وتحسين الشروط المادية للعاملين به.

إن الموضوعية والنزاهة الفكرية تقتضيان منا قبل الوقوف على بعض السلبيات أن نحدد مجموعة من الايجابيات استخلصناها من توجهات هذه الميزانية في ميدان التعليم ومن ضمنها استمرار الرفع من الاعتمادات المخصصة لقطاع التعليم حيث تم تخصيص 50٪ من الغلاف المخصص لقطاع الاجتماعية لهذا القطاع، تخصيص 23% من الميزانية العامة للدولة للقطاع حيث فاقت في هذه السنة ارتفاعا فاق 1٪ قاربت الميزانية المخصصة 5٪ من الناتج الداخلي الخام وهو رقم يبقى بعيدا عن الرقم الذي تقترحه الوزارة وهو 6٪ من الناتج الداخلي إذا ما أردنا نهوضا حقيقيا بقطاع التعليم،

- تحقيق تقدم ملموس على مستوى التمدرس ويدخل ذلك في سياسة الوزارة الرامية إلى تعميم التعليم في أفق 2008 - وضع برنامج حقيقي لتنمية التعليم بالعالم القروي

- اعتماد برنامج التربية غير النظامية

- إعطاء الأهمية لتطوير الخدمات الاجتماعية مع تفكير في برنامج السكن

- دعم مخطط اللامركزية واللاتمركز على مستوى التعليم الثانوي والتقني خصوصا مع التفكير في إعادة الاعتبار للمؤسسات الثانوية وربطها بمحيطها وتزويدها بنظام معلوماتية

- التفكير في تفعيل مؤسسات تكوين الأطر

- الاهتمام الذي لازال يحظى به هذا القطاع ولادل على ذلك من انكباب اللجنة الملكية لإصلاح التربية والتعليم على هذا الملف

والترقب المسجل من طرف مكونات مجتمعنا في أفق ما سيصدر عن هذه اللجنة من قرارات.

أمام كل ذلك فإن تعليمنا لازال يشكو من أزمته الهيكلية وأن القلق لازال يساور كل مكونات الشعب المغربي حول مصيره من آباء وتلاميذ والعاملين به وهكذا سجلنا مجموعة من السلبيات لابد من إبرازها حتى نبقى عاملين جميعا في أفق معالجتها وتلفها مثل :

- أولا، استمرار التفاوت في الهيكلة بين الحواضر والبوادي مع استمرار ثقل الأعباء بالعالم القروي على مستوى التمدرس والتأطير والتجهيز.

- ثانيا، استمرار تفشي الأمية مع ارتفاع في نسبتها في العالم القروي حسب ضعف نسبة التمدرس

- ثالثا، ارتفاع عطالة الخريجين

- رابعا، تحكم مبدأ التوازنات المالية في تكبير الطموحات والبرامج الهادفة للنهوض بهذا القطاع

- خامسا، عدم تمكين الميزانية من تحقيق المراهنة على التعليم التكنولوجي والعلمي نظرا لمتطلباته وتكاليفه

- سادسا، استمرار تدهور وضعية التعليم الأصيل وعدم إحكام المراقبة على ما يجري داخل التعليم الخاص.

- سابعا، عدم التوصل إلى تحقيق الفعالية الإدارية المطلوبة رغم المجهود الذي بذل في هذا الاتجاه وذلك بسبب اعتماد الهيكلة الجديدة وضعف التنسيق بين إدارات الوزارة المعنية فأي إصلاح نقترحه لأي تعليم ؟

إن من بين الأسباب العميقة لهذه الأزمة تبعية تعليمنا لتوصيات المؤسسات المالية للدولة من جهة وتعدد محاولات الإصلاح من جهة أخرى وها نحن نرى اليوم من جديد إجماعا حول ضرورة إصلاح نظامنا التعليمي علما بأن مناظرات عدة عقدت لهذا الغرض لوزارة 1981/1964 وميثاق اللجنة الوطنية لسنة 1994 واللجنة الملكية لإصلاح التربية والتعليم التي ينتظر أن تصدر قراراتها في آخر هذا الشهر إن التعليم سيبقى قضية وطن وأمة وكل ما وفرنا له الاستشارة المؤسساتية كل ما ضمنا له الحماية من الانزلاق وعدم الفعالية وإننا نعتز كمنظمة نقابية مسؤولة بتوفرنا على فئات تستطيع قول كلمتها في الموضوع مما يفيد بل إننا نتوفر على تصور وبرامج ودلائل نعتقد أن من شأنها أن تضع الحلول لكثير من المشاكل التي يتخبط فيها تعليمنا وشغيلتها من أجل نهج سياسة تعليمية وطنية متحررة من قيود المؤسسات المالية الدولية وسيبقى دفاعنا عن المدرسة العمومية ومجانية التعليم مستميتا وحرصنا على صيانة مكتسبات الشعب المغربي في هذا الميدان غير قابل لأية مزايدة أو مساومة أو تفريط وبجانب كل ذلك فإننا نرى أن الخروج من هذه الأزمة يستلزم ضرورة سير المسؤولين عن التعليم في اتجاه ممارسة جديدة ترمي إلى :

- دمقرطة التسيير الإداري والبيداغوجي حتى تستعيد المؤسسة مكانتها المعرفية والتربوية،

- اعتماد الحوار والتفاوض والتشاور في مجمل القضايا عن طريق تفعيل مؤسساته كالمجلس الأعلى للتعليم مثلا وسيكون ذلك عنوانا على إرادة التغيير واحترام الحريات وخاصة النقابية منها تلبية للمطالب المستعجلة لشغيلة هذا القطاع.

إن الملف المطلبي لشغيلة التعليم رغم المجهودات التي بذلت في شأنه مازالت نقط كثيرة منها تنتظر الحل وخاصة ما يتعلق :

- أولا : مراجعة شبكة الأجور بما يتلاءم ويستجيب للمتطلبات المادية اليومية وذلك في اتجاه موازنتها والرفع منها خاصة بالنسبة للفئات الموجود بالسلاليم الدنيا.

- ثانيا : إعادة النظر في عمالة الاقتطاع الضريبي الذي يعتبر مجرفا وقاسيا.

- ثالثا : النظر في ملف الترقية الداخلية وإخراجها من المأزق الذي توجد فيه وذلك بالإسراع بإصدار مشروع النظام الأساسي الجديد إلى الوجود.

- رابعا : النظر في وضعية موظفي القطاع المشترك لتحسين وضعية الأعوان بترسيمهم وترقياتهم ومنحهم حق المشاركة في الحركة الانتقالية.

- خامسا : السهر على الاهتمام بالجانب الاجتماعي ودمقرطة المؤسسات الاجتماعية على مستوى التسيير والفعالية.

- سادسا : إسناد المناصب الإدارية اعتبارا لمقاييس الأقدمية والفعالية والتجربة.

تلكم مجمل مواقفنا ومقترحاتنا في إطار مناقشة ميزانية هذا القطاع لهذه السنة حددناها انطلاقا من قناعتنا الراسخة مستحضرين تضحياتنا كنقابة وتضحية الشعب المغربي معبرين عن استعدادنا للمزيد حتى نرى تعليمنا على الصورة التي يراها ويرضاها الجميع وحتى يؤدي رسالته النبيلة المنوطة به.

السيد الرئيس،

السادة المستشارين،

لاشك أن قطاع التكوين المهني يعتبر مكونا أساسيا للعملية التعليمية بل هو جزء لا يتجزأ من النظام التعليمي وسياسة بلادنا التعليمية وقد عولت الدولة في سياستها على أن تجعل منه مجالا أساسيا في فتح آفاق الشباب على المستقبل بتسهيل طريق التأهيل من أجل العمل والحياة الكريمة كما مكنت المقاولة بواسطته من فرصة التوفر على الأطر والكفآت مما تخدم مصالحها ومصلحة الاقتصاد الوطني.

إن فكرة التكوين المهني هي فكرة جريئة وصائبة ولكن هل كان التخطيط لها منذ الانطلاقة مبنيا على منهجية صائبة وهادفة إن الجواب على هذا السؤال نجده في الحصيلة التي هي بيد الحكومة اليوم، فرغم الايجابيات المسجلة اليوم والنتائج المحصلة خاصة بالنسبة للعدد الهائل من خريجي مؤسسات هذا القطاع فإنه لايزال يشكو من عدة متطلبات ومشاكل تسيير إذا لم نتدارك الأمر في اتجاه أن تصبح دنيوية وبالمناسبة نود أن ندلي بالملاحظات الآتية :

- أولا : إن الميزانية المرصودة لهذا القطاع ليس من شأنها أن تنهض به بل نعتبرها ميزانية رصدت من أجل استمراره وتسيير مرافقه في انتظار ماستأتي به في السنوات المقبلة وسياسة مالية من هذا النوع لا نعتبرها نعتقد أنها تتلاءم مع توجهات التخطيط والمخطط.

- ثانيا، إن تكويننا المهني لايزال يغلب عليه الطابع الحرفي ولم يصل بعد إلى المرحلة التي تجعله يتميز بالطابع التكنولوجي

- ثالثا ، إن مؤسسات التكوين المهني لازالت متمركزة في المدن الكبرى مما يجعل فئات عريضة من الراغبين في الالتحاق به محرومة من هذا الحق وأعني بذلك أبناء العالم القروي

- رابعا، إن الكثير من التجهيزات المتوفرة إما هي في حاجة إلى صيانة أو أصبحت غير صالحة لأنها لا تلائم التقدم التكنولوجي الحاصل.

إن هذا القطاع في حاجة إلى سياسة ترمي إلى تطهيره وعقلنته وترشيده وتأهيله وتفعيله أيضا. لقد تتبعنا بكل اهتمام خطة الوزارة الحالية للنهوض بهذا القطاع فلقد رفعت الوزارة وزارة التنمية الاجتماعية شعار سنة الوقوف على النظام العام للموارد البشرية لأن مواردنا البشرية في حاجة إلى الاهتمام ولأن العنصر البشري يعتبر أهم ثروة على الإطلاق وإننا نرى أن قطاع التكوين المهني يحتاج إلى هذه الرعاية وخاصة على المستويات الآتية :

- أولا، احترام آجال دراسة الملفات ومعالجتها وتسويتها بالاتصال مع الجهات المعنية،

- ثانيا، تزويد الموظفين بكامل المعلومات

- ثالثا، إسناد مناصب المسؤولية لاعتماد مقاييس الشخص المناسب في المكان المناسب

- رابعا، إرسال دعائم وشروط التأطير والتقييم

- خامسا، إحكام الرقابة بتفعيل آلياتها

- سادسا ، تحسين شروط العمل بتوفير التجهيزات ونهج سياسة التكوين المستمر واستكماله

- سابعا، تدعيم هياكل القطاع في مشروع الهيكلة الجديدة للوزارة مع إسناد المسؤولية للأطر المنتمية للقطاع المستحقة لذلك.

- ثامنا، اعتماد سياسة واضحة المعاني في مجال التنمية الاجتماعية لفائدة العاملين برصد الإمكانيات المادية والبشرية للنهوض بالشأن الاجتماعي داخل القطاع

إننا نعتقد أن التكوين المهني أصبح ملكا للشعب المغربي وأبنائه ومن تم فإننا نجدد تمسكنا بطابع تقديم الخدمة العمومية من طرفه فنحن لا نعارض قبول الدور التكميلي القطاعي الخاص ولكن على أساس الرفع من القدرات والمؤهلات وتوضيح العلاقة كما أننا نشدد على دور الوزارة ومسؤوليتها في التتبع مطالبين بإعادة تنظيم اللجنة الوطنية وجعلها الإطار المعني بوضعية سياسة التكوين المهني في جميع مجالاته وتشجيع سياسة التعاقد بين الوزارة والقطاعات المكونة وإن تدعيم قدرات الوزارة في مجالات البحث وإشراك الأطر لمن شأنه أن يطور القطاع ويسير به إلى الأمام إن ربط العمل مع مجالس الجهات عبر نصوص قانونية واضحة كفيل بمد القطاع بمزيد من الإمكانيات وأخيرا فإننا نرى أن خلق مركز وطني للأبحاث في ميدان التكوين المهني ودمج الأطر المغربية في فرق إنجاز الدراسات وإخراج المشروع النظام الأساسي الجديد إلى حيز الوجود كلها منجزات ستجعل من هذا القطاع إنجازا وطنيا من المنجزات الفعلية المعول عليها في دعم التنمية الاقتصادية ومحاربة البطالة.

سيدي الرئيس،

السادة المستشارين،

إننا نعتبر أن قطاع الشبيبة والرياضة من أهم القطاعات في بلدنا نظرا لخصوصياته ولأهمية الشريحة السكانية التي يستهدفها الشباب هو مستقبل البلاد وعمودها الفقري وقوتها الفاعلة والاهتمام به يقتضي توفير المزيد من الإمكانيات ووضع استراتيجيات فعالة في مجالات كثيرة وتوسيع الحريات ولتسجل لنا هذه المهمة ليست بالسهلة وأن مجهودات تم بذلها في هذا المضمار فإننا في الوقت نفسه لابد أن نعتبر أن ما تم إنجازه وتوفيره من إمكانيات لا يزال دون الطموح المرتقب والمستوى المطلوب فقد عانى هذا القطاع في ظل سياسة حكومية سابقة من سوء التسيير وهذر المال العمومي والمحسوبية والتضييق على المبادرات الطبية وانعكست تلك السياسات على هذا القطاع حتى أوصلته إلى ما هو عليه الآن لكن لازلنا ولحد الساعة ننتظر اتخاذ الإجراءات الملائمة من أجل تغيير الوضعية داخله بشكل يعيد الاعتبار إليه ويجعله يلعب دوره كاملا في خدمة الشباب المغربي ومكوناته وبخصوص ميزانية هذا القطاع نسجل ضعفها وعدم مسايرتها للدور المنوط بالقطاع مع العلم أن الشرائح الاجتماعية المعنية بخدماته تفوق 40٪ من السكان.

- ثانيا، ضعف التدبير العقلاني للميزانية سواء تعلق الأمر بالصفقات وضعف الرقابة على صرف الاعتمادات،

- ثالثا، تراجع الموارد البشرية وتدخل أطراف أجنبية عن القطاع فيه وتضييقها من النشاط في العديد من المرافق.

- رابعا، الخصاص الكبير على مستوى التجهيزات الأساسية،

- خامسا، قلة الاهتمام بأوضاع شغيلة هذا القطاع على مستوى الوضعية الإدارية والمادية رغم مطالبتنا بذلك عن طريق ممثلين نقابيين وبالمناسبة نسجل أن الحوار الاجتماعي للقطاع لازال لم يلقى المستوى المطلوب بسبب وجود مجموعة من العراقيل وعدم الجدية المطلوبة إن تشخيص الحالة التي يوجد عليها هذا القطاع يشهد على تراجع كبير مسجل في العديد من المجالات فهل ما يتميز به واقع الأندية النسوية من تدهور كفيل بأن يعطي للمرأة مكانتها أو هو موجود فقط من أجل استغلال المرأة في المناسبات والاحتفالات وهل قطاع التخييم والمخيمات الصيفية يشرف شبابنا وأطفالنا أو أن التراجع المسجل بصدده خطط له عن سبق إصرار وقطاع الرياضة رغم التضحيات التي قدمها الشباب داخله هل حظي بكل عناية مطلوبة لا نعتقد ذلك إننا نرى أن النهوض بقطاع الشبيبة والرياضة يتطلب الوقوف على مكامن الخلل والتشخيص الحقيقي للأمراض التي تنخره والتحريك الفعلي لمجموعة من الآليات قصد النهوض به بتوحيد النظرة السياسية المتبعة بالتشاور مع الفاعلين فيه والمعنيين به والممثلين الحقيقيين للفعاليات الاهتمام وبالبنيات التحتية والمنشآت ومراقبتها وصيانتها توفير الغلاف المالي الكافي للنهوض بالقطاع ربط شراكة حقيقية مع الخواص والجماعات والجهات سيدي الرئيس السادة تلكم بإيجاز مجمل مواقفنا ونحن بصدد مناقشة الميزانية الفرعية للتعليم والتكوين المهني الشبيبة والرياضة وهي مواقف نابعة من قناعتنا الراسخة اتجاه قضايا وطننا وشعبنا وإننا ككنفدرالية ديموقراطية للشغل وكفريق كنفدرالي سنحدد موقفنا من تلك الميزانية حسب مايمليه عليه ضميرنا مستمدين في ذلك المصلحة العليا لشعبنا وطبقته العاملة ومغربنا العزيز والسلام عليكم تصفيقات.

* السيد رئيس الجلسة :

شكرا للسيد المستشار ـ الكلمة لأخي المتدخل ختامه مسك سي علي لطفي القائمة لي عندي فيها آخر سي علي لطفي لكن إلى كان الحاج أحمد بغا الكلمة ما يمكنش نزوّلها له السيد علي تفضلوا.

* المستشار السيد علي لطفي :

أستسمحك سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

يشرفني بأن أتقدم باسم الفريق الكونفدرالي بعرض وجهة نظرنا في الميزانية الفرعية لكل من قطاعات الصحة والرعاية الاجتماعية والأسرة والطفولة والتضامن الإنساني والمعاقين وفي البدء لايسعنا إلا أن نهيأكم سيدي الوزير على المجهودات القيمة التي بذلتموها لأجل تحقيق المطالب الأساسية للشغيلة الصحية وروح التواصل والحوار الجاد والبناء الذي ساد كل أشواط المفاوضات بين النقابة الوطنية للصحة والوزارة، بالإضافة إلى الاهتمام البالغ الذي أوليتموه للعنصر البشري كضرورة وأولوية لضمان نجاح سياستكم لهذا القطاع الحيوي كما لاتفوتني الفرصة للإشادة بروح التضامن بين المكونات العامة بالحقل الصحي من أطباء وممرضين وإداريين وأعوان هذا فضلا عن المساهمة الجدية لثلة من الأطر الصحية التي وفرت لنا الدعم المادي والجُوسيتكي لإنجاح عملية المفاوضات ولتحقيق المطالب المطروحة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إنني سوف لن أحاول ملامسة الأرقام أو حتى القيام بقراءة حسابية للاعتمادات المخصصة للقطاعات الاجتماعية التي نحن بصدد الحديث عنها لأنها لا تشكل في واقع الأمر إلا ترجمة تقنية وأداة لتنفيذ الاختيارات السياسية للحكومة وبالتالي سوف نقتصر على إبداء وجهة نظرنا حول الجوانب السياسية التي تؤطر هذه القطاعات ورغم ذلك فهي في نظرنا لازالت لم ترقى بعد ذلك إلى المستوى المطلوب بالنظر إلى حجم الحاجيات وماتراكم من حصاد مهول طيلة عقود نتيجة سياسة التقويم الهيكلي ومنطق الإقصاء والتهميش الاجتماعيين الذي طال أغلب الشرائح الاجتماعية في وطننا ومن هنا ستظل الميزانيات الحالية عاجزة عن مواجهة التحديات المطروحة من مُعْضِلاَتْ الفقر والبطالة والأمراض والفوارق الطبقية الشاسعة لذا وجب بذل مجهودات مضاعفة تعتمد سياسة اجتماعية حقيقية لتقوية النسيج الاقتصادي والاجتماعي بنظرة شمولية تتوخى التوزيع العادي لثروات فاعتمادا على هذه المرجعية التي تجعل من المسألة الاجتماعية إحدى الرهانات الكبرى المطروحة على بلادنا نرى في الفريق الكونفدرالي أن المسألة الاجتماعية وحدة كل لا يتجزأ وهو مايبرر دمجنا للقطاعات التالية في ورقة واحدة بهدف بسط رأينا حولها فبدل التفكك والقطاعية والازدواجية والتضارب نعتقد أن المعالجة الحقيقية لواقع وآفاق المسألة الاجتماعية لابد أن ينبني على منظور استراتيجي شمولي متكامل يحكمه الترابط العضوي والاندماج في كتلة واحدة ضمن منظومة متناسقة متفاعلة بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وهي العامل والأرضية الواضحة لبناء مشروع سياسة اجتماعية مستقبلية في إطار من العدالة الاجتماعية والمساواة لذا وجب رسم سياسة اجتماعية مناطة بفتح أوراش تهم محاربة البطالة التي تؤدي حتما إلى توسيع دائرة الفقر وإلى تشجيع ظواهر مجتمعية بين الشباب والأطفال كالخمر والمخدرات والانحراف الأخلاقي فضلا عن محاربة الأمية وإنعاش التربية الأساسية وتشجيع السكن الاجتماعي وتحسين العلاجات الصحية وتعميمها وهو مايتطلب مناخا ملائما وشروطا مؤسساتية ورؤية واضحة المعالم لدى جميع الفرقاء السياسيين كانوا أم اجتماعيين واقتصاديين وفعاليات المجتمع المدني حتى لانعيد التجربة السابقة التي هيمنت فيها المهر جانية والاحتفالية مما يعوق إنجاز التنمية الاجتماعية التي تعلق عليها الفئات المستضعفة آمالا كبيرة ومهما يكن من أمر سأحاول إبداء بعض الملاحظات والاقتراحات حول بعض الجوانب من المسألة الاجتماعية التنمية الصحية والتأمين الإجباري عن المرض، إن المشاكل الصحية التي نواجهها اليوم لايمكن عزلها عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الأخرى والمتعلقة بالتربية والتكوين والسكن والتغذية والماء الصالح للشرب والبنيات الأساسية والبيئة وبالتالي لايمكن

ضمان أمن صحي لكافة المواطنين دون رفع التحديات الناتجة عن الخصاص المهول في كل هذه المجالات فإنعاش الصحة وتنميتها يمر عبر تجاوز كل العوامل السوسيو اقتصادية واجتماعية وثقافية وتشريعية المرتبطة بهما مما يستوجب ترسيخ ثقافة اجتماعية جديدة تسعى لتطوير روح المبادرة والتضامن الفعلي وتأهيل الجهات والجماعات والأسر والأفراد للمشاركة في تطوير العملية الصحية وفي هذا السياق لابد من الوقوف عند موضوع مشروع التأمين الإجباري عن المرض ومشروع المساعدة الطبية للمعوزين وذوي الدخل المحدود الذي استقطب اهتمام كل الفرقاء الاجتماعيين في الآونة الأخيرة وخصوصا بعد الإعلان عن إسناد مسؤولية تدبيره إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ليؤكد المواقف المبدئية للكونفدرالية الديمقراطية للشغل التي قدمتها لوزارة الصحة المكلفة رسميا بالتنسيق والمتابعة لهذا الملف في إطار الحوار الاجتماعي والمتمثلة في تجاوز مشروع لقاعدة التضامن الاجتماعي كأساس كل حماية اجتماعية واهتمامه بالتأمين الفرداني

- تضارب مصالح عدة قطاعات صحية قطاع عام خاص تعاضدي وجامعي المشروع يحكمه هاجس التوازنات المالية بدل أن يكون ذا طبيعة اجتماعية.

- تغييب المشروع لفئة هامة من المواطنين كالطلبة والصناع التقليديين والعمال الزراعيين وعمال الصيد البحري والعاطلين وقطاع الخدمات والمهن الحرة.

لهذه الاعتبارات نؤكد في الفريق الكونفدرالي أن مشروع التأمين الإجباري عن المرض ومشروع التأمين بالنسبة للفئات المعوزة مشروعين يهمان المجتمع برمته وبالتالي يجب أن يكون محطة دراسة وتوافق بين كل الفرقاء من نقابات من حكومة ونقابات وأرباب عمل وجمعيات مهنية وفعاليات المجتمع المدني الاهتمام بالعنصر البشري وتحفيز العاملين بالقطاع .

قد لا يخفى عليكم السيد وزير الصحة مدى أهمية تحفيز الموارد البشرية وتأهيلها للقيام بواجباتها المهنية والإنسانية تجاه كافة المواطنين فباستحضارنا للمفاوضات والنتائج المتمخضة فيها الهادفة إلى متابعة دراسة عدد من المطالب التي لازالت معلقة والعمل على إيجاد الحلول الناجعة في أقرب وقت ممكن فإننا نطالبكم السيد الوزير :

- إعداد مشروع للتعويضات عن الحراسة والمداومة والتجول والمسؤولية العمل على رد الاعتبار للدكاترة العليا وذلك بخلق إطار قانوني جديد يستجيب لمؤهلاتهم العلمية وكفاءتهم المهنية ولمطالبهم المادية إسوة بزملائي في التعليم العالي،

- الإسراع بإدماج حاملي الشهادات الجامعية وخريجي مدرسة الأطر في السلاليم المناسبة،

- ترسيم الأعوان العرضيين والمؤقتين والمياومين علما أن بعضهم أصبح مقبلا على حالة التقاعد،

- إعداد برنامج سنوي للامتحانات والمباريات المهنية للترقية الداخلية بالنسبة لجميع الأطر الصحية ممرضين، تقنيين مهندسين إداريين وأعوان،

- إعادة النظر في تصريف منحة الشؤون الاجتماعية بشكل تستفيد منه جمعيات الأعمال الاجتماعية بمجموع التراب الوطني على أساس الموظفين في كل مندوبية صحية في أفق دمقرطة هذا المجال وانتخاب أجهزته الوطنية لتدبيره،

- تدعيم معاهد ومؤسسات التكوين والبحث العلمي كالمعهد الوطني للإدارة الصحية والمعهد الوطني للصحة ومعاهد تأهيل الأطر الصحية بالوسائل البيداغوجية والتكنولوجية المعلوميات هذا فضلا عن تحفيز وتشجيع هيئة التدريس بها وخلق إطار قانوني خاص بها وفي مجال تدبير الشأن العام وتخليق الإدارة يتعين محاربة كل أشكال الفساد والتبذير داخل الإدارة والمرافق الصحية بالاعتماد على الكفاءات والأطر النزيهة التي تزخر بها وزارتنا ومن جانب آخر يجب اعتماد اللامركزية واللاتركيز كوسيلة مثلى لتجاوز المنطق البيروقراطي وعدم الفعالية وبالتالي يجب تفعيل الجهوية في كل العمليات الصحية بما فيها البرامج الصحية الوقائية والعلاجية وتدبير شؤون الموظفين مع إعطاء صلاحيات قانونية للمسؤولين الجهويين.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

أما قطاعات الرعاية الاجتماعية والتضامن والعمل الإنساني والمعاقين والأسرة والطفولة فإنها تتميز بحداثة عهدها كهياكل حكومية حيث لا تتعدى سنة واحدة من الوجود ومع ذلك تراكمت فيها

أوضاع غير مريحة للموظفين والعاملين وهكذا يلاحظ نوعا من الاستمرارية في التوجهات العامة وعدم تنفيذ الكثير من مقتضيات التصريح الحكومي في مجالات تدخل هاته القطاعات كما يلاحظ طابع الموسمية في الأنشطة التي تتبخر بمجرد انطفاء أضواء الإعلام والإغراق في المناسباتية وتنظيم تظاهرات بدون متابعة وتقييم هذا فضلا على انعدام التنسيق بين هذه القطاعات الثلاث في كثير من الأحيان رغم أنها تابعة لوزارة واحدة هي وزارة التنمية الاجتماعية والتشغيل في حين أن تداخل الاختصاصات وتشابهها أفسح المجال لنوع من التكرار والتنافسية غير المبررة بالتالي ضياع الوقت وتبذير للموارد المالية القليلة أصلا وقد بلغ هذا الأمر قمته أثناء الإعداد للمخطط الخماسي المقبل 99/2003 حين اشتغل كل قطاع بمعزل عن القطاعين الآخرين واشتغلت القطاعات الثلاث بمعزل عن الوزارة الأم وكأن الروابط بينهما وكأن التنمية الاجتماعية أمل تجزيء وقطاعي في حين أن المفروض فيه هو أنه عمل ينطلق من منظور شمولي وعمل تشاركي وفيما يخص أوضاع العاملين في القطاعات المذكورة فإنها تتميز بوجود العديد من المشاكل :

- عدم ترسيم الأعوان العرضيين والمستوفين لشروط الترقية القانونية،
- بطء سير عملية الترقية والاستمرار في إخضاعها لمنطق "الكوطا"،
- غياب نظرة التكوين واستكمال تكوين الموارد البشرية،
- انعدام المصالح الخارجية الكفيلة بتتبع أنشطة وبرامج القطاعات المذكورة،
- غياب الإطارات القانونية للعديد من المؤسسات الاجتماعية التابعة للتعاون الوطني. كتابة الدولة في التضامن والعمل الإنساني والتهديد بتشريد وتسريح المئات من العاملين في المؤسسات الاجتماعية التابعة للتعاون الوطني معظمهم من النساء،
- ضعف الأعمال الاجتماعية الموجهة لعموم العاملين بهذه القطاعات وافتقارها للموارد المالية المعتمدة كمنح للنهوض بالأوضاع الاجتماعية لموظفي وأعوان القطاعات الثلاث،
- عدم توفير وسائل النقل الجماعي لعموم العاملين رغم أن الغالبية العظمى هي من صغار الموظفين،
- تهميش الكثير من الطاقات وعدم الاستفادة من كفاءتها وتجاربها علما أن هذه القطاعات ذات الطابع الاجتماعي في حاجة في كل طاقاتها البشرية لأداء المهام المنوطة بها ،
- إخراج النظام الأساسي لمؤسسة التعاون الوطني إلى الوجود وعرضه على النقابة لإبداء رأيها وملاحظاتها.

تلكم هي ملاحظاتنا في هذه القطاعات والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته تصفيقات.

* **السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للسيد شكر ا السيدي المستشار الحاج حمادي الزايدي

بغيتو الكلمة تفضلوا On n'est pas à dix minutes près

- تفضلوا السيد المستشار .

10 والنصف ولا 11 إلا ربع كيف كيف - هاك أسيدي الرئيس شكرا - لا - لا الحج أحمد فيكم الثقة التامة - الله أودي - ولوماتكونوش مسجلين - ليطمئن - ولو تفضلوا أسيدي.

* **المستشار السيد الحاج أحمد الزايدي :**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الكونفدرالي أتشرف بالوقوف أمامكم للمساهمة في إبداء وجهة نظرنا في مناقشة ميزانية وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برسم السنة المالية 1999/2000 هذه الوزارة التي تكتسي أهمية خاصة داخل البناء الدستوري والسياسي المغربي خاصة بالنظر إلى دور المجال الديني في حياتنا الوطنية حيث أنيطت بها المهام التالية من إسالة الأوقاف والمحافظة على كيانها والعمل على تنمية وازدهار ممتلكاتها وتحسين أحوالها للصرف منها على وجوه الخير والبر التي أوقفت من أجلها وفي مقدمتها :

- خدمة مصالح الدين الإسلامي الحنيف،

- الحفاظ على قيم الدين الإسلامية وسلامة العقيدة وحمايتها من الترسبات والبِدَع وضمان إقامة الشعائر الدينية في جميع أنحاء المملكة في أحسن الظروف التكوين والتأطير والدراسات والإرشاد والوعظ في المجال الديني.

إن مشروع ميزانية الوزارة برسم السنة المالية 1999/2000 إذا اسْتَثْنَيْنَا الاعتمادات المخصصة للزيادة في مكافأة القيمين الدينيين والتي من شأنها أن تعمل على تحسين وضعيتهم المادية وكذلك عدم إدراج أي اعتماد لشراء العتاد وأدوات المكتب والسيارات سواء النفعية أو السياحية فإن هذه الميزانية لاترقى إلى المستوى الذي ينتظره المواطنون عموما وشغيلة الوزارة على وجه الخصوص فبالرغم من أن هذه الوزارة تتوفر على مداخيل إضافية لا بأس بها إضافة إلى الميزانية العامة للدولة إلا أن هذا الغنى لايوازيه التحسن المطلوب بالنسبة للمرافق والعاملين بها حيث يتطلب الأمر ما يلي :

- العناية بالمساجد والمدارس الدينية العتيقة والحديثة ومراجعة طرق ومناهج تسييرها وتوفير الكتب الدينية،
- تحسين أوضاع العاملين بهذه الوزارة وتمتيعهم بالتغطية الصحية وخلق مشاريع اجتماعية من سكن وتعاضدية وغيرها،
- تكثيف الأنشطة الإشعاعية والدينية والفكرية والثقافية ونشر التراث الإسلامي والاهتمام به،
- إعطاء الأولوية للإعلام والتفتح على وسائل الاتصال الجماهيري من صحافة وإذاعة وتلفزة وإعادة النظر في طريقة نشر بعض البرامج الدينية،
- إعطاء المزيد من الأهمية لتنظيم موسم الحج بأعمال المراقبة الصارمة على عملية التسجيل في منأى عن الزبونية والوساطة والرشوة واستغلال النفوذ،
- النهوض بمؤسسات الوقف لتلعب أدوارا مهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولتجسيد بعض مظاهر التضامن الإسلامي والقيم النبيلة مع تطهيرها من الفساد ومحاربة التجاوزات لحماية أموال اليتامى والمساكن من التلاعب،
- وضع استراتيجية من أجل أن يكون الإسلام دين تسامح وحوار وتشاور وأخلاق النزاهة والاستقامة وإعداد مواطن متوازن منفتح يقدر التزاماته الدينية والوطنية ومحيطا بأوضاعه الوطنية والدولية.

السيد الرئيس،

فيما يخص المقاومة وجيش التحرير يشرفني أن أتقدم أمامكم باسم الفريق الكونفدرالي بمناسبة مناقشة ميزانية المندوبية السامية للمقاومة وجيش التحرير باسم السنة المالية : 1999 - 2000 .

لا حاجة للتذكير بالدور الذي قام به قدماء المحاربين وأعضاء جيش التحرير والأهمية التي تكتسيها هذه الشريحة من الأبطال انطلاقال من عظمة الملاحم التي خاضوها من أجل استقلال البلاد هذه الفئة التي استرخصت أرواحها فداء لعزة هذا الوطن وسيادته والتي انبثقت بالخصوص من الفلاحين والعمال وأبناء الطبقة الكادحة بقيادة المغفور له محمد الخامس.

إننا نعتقد التضحية من أجل الوطن واجب لايحتاج إلى شكر أو إلى جزاء مادي ولكن ما خصص به أعضاء جيش التحرير والمقاومون من تعويض هو بمثابة التفاتة معنوية بالخصوص والإعتراف بما قدمه أولئك من تضحيات حتى يحتذي الجيل الصاعد حذوهم ويجعل منهم مثلا يقتدى به في مجال الدفاع عن الوطن وحمايته من الأخطار المحدقة به.

لقد مرت على استقلال بلادنا أكثر من 40 سنة ولازلنا نرى أن أوضاع هذه الفئة وقضاياها ليست على أحسن ما يرام وإن تغيير واقع هذه الشريحة من المواطنين الذي أصبح أمرا ضروريا ومستعجلا ولن يتأتى ذلك إلا بتوفر إرادة حقيقية واتخاذ مبادرة جريئة من أجل إيجاد الحلول الكفيلة برفع المعاناة عن المقاومين وأعضاء جيش التحرير الباقين على قيد الحياة وعلى أرامل وأيتام المتوفين منهم ومساهمة من الفريق الكونفدرالي في حل هذه المعضلة، نقترح ما يلي :

- إعادة انتخاب المجلس الوطني للمقاومة
- حصر العدد الحقيقي للمقاومين ولأعضاء جيش التحرير بصفة نهائية،

- إعادة جيش التحرير الذي لم يعد قادرا على القيام بالمهام المنوطة به والتي حدد الظهير الشريف رقم 1.93.250 الصادر بتاريخ 13 جمادى الأولى 1393 موافق 15 يونيو 1973، حيث توفي نصف أعضائه والباقي أصبح عاجزا بحكم التقدم في السن،
- تسوية الملفات العالقة في أمد لا يتعدى 3 أشهر من الآن، تحديث مرفق للمندوبية وتعزيزها بالمزيد من الأطر الكفأة،
- إعطاء الأهمية للجانب المعرفي للإهتمام بكتابة تاريخ المقاومة وكفاح جيش التحرير،
- فتح متحف وطني خاص بالمقاومة المغربية ونشاطها والسلام عليكم ورحمة الله،

أشكر السيد الرئيس، أشكر السادة الوزراء والسادة المستشارين.

*** السيد رئيس الجلسة :**

شكرا للمستشار السيد أحمد الزايدي، شكرا للسادة الوزراء على صبرهم ومواظبتهم معنا، شكرا للسادة المستشارين، لقاؤنا غدا على الساعة 3 بعد الزوال في إطار الأسئلة الشفهية ثم انطلاقا من الخامسة بعد الزوال ستسترسل مناقشة باقي الميزانيات وشكرا مرة أخرى،

رفعت الجلسة.